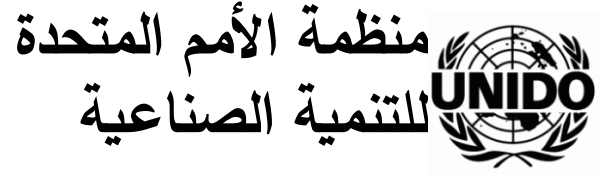


Distr.: General
18 December 2023
Arabic
Original: English



المؤتمر العام

الدورة العشرون

فيينا، 27 تشرين الثاني/نوفمبر - 1 كانون الأول/ديسمبر 2023

المقررات والقرارات التي اعتمدها المؤتمر العام في دورته العشرين

المحتويات

الصفحة

4	ملاحظة استهلاكية
5	جدول أعمال الدورة العادية العشرين
7	المقررات
14	القرارات

المرفق

69	الوثائق المقدّمة إلى المؤتمر العام في دورته العادية العشرين
----	---



الرجاء إعادة استعمال الورق



المقررات *

رقم المقرر	العنوان	بند جدول الأعمال	الصفحة
م ع-20/م-1	إقرار جدول الأعمال (GC.20/1؛ GC.20/1/Add.1/Rev.2؛ GC.20/INF/3)	3	7
م ع-20/م-2	إدراج الدول الأعضاء في قوائم الدول بالمرفق الأول للدستور (GC.20/20؛ GC.20/20/Rev.1)	4	7
م ع-20/م-3	انتخاب الرئيسة	4	7
م ع-20/م-4	انتخاب نواب الرئيسة	4	7
م ع-20/م-5	تنظيم الأعمال (GC.20/CRP.1)	4	7
م ع-20/م-6	تعيين لجنة وثائق التفويض (GC.20/L.1)	5	8
م ع-20/م-7	وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر العام في دورته العشرين (GC.20/L.1)	5	8
م ع-20/م-8	تعيين مراجع حسابات خارجي (IDB.51/13؛ GC.20/21؛ IDB.51/13/Add.1)	10 (د)	8
م ع-20/م-9	انتخاب ستة وعشرين عضواً في مجلس التنمية الصناعية	6 (أ)	9
م ع-20/م-10	انتخاب سبعة وعشرين عضواً في لجنة البرنامج والميزانية	6 (ب)	9
م ع-20/م-11	جدول الأنصبة المقررة لقسم نفقات الميزانية العادية لفترة السنتين 2024-2025 (م ت ص-51/م-3؛ GC.20/22؛ IDB.51/7/Rev.1؛ GC.20/L.2/Rev.1)	10 (أ)	10
م ع-20/م-12	وضع اليونيدو المالي (GC.20/5؛ GC.20/CRP.2؛ GC.20/CRP.3؛ GC.20/L.2/Rev.1)	10 (ب)	10
م ع-20/م-13	صندوق رأس المال المتداول لفترة السنتين 2024-2025 (م ت ص-51/م-4؛ IDB.51/8؛ GC.20/L.2/Rev.1)	10 (ج)	11
م ع-20/م-14	مسائل مالية أخرى: المرونة في تنفيذ الميزانية (م ت ص-51/م-6؛ IDB.51/9؛ IDB.51/CRP.10؛ GC.20/L.2/Rev.1)	10 (هـ)	11
م ع-20/م-15	البرنامج والميزانيتان، 2024-2025 (م ت ص-51/م-7؛ IDB.51/6؛ IDB.51/6/Add.1؛ GC.20/L.2/Rev.1)	11	12
م ع-20/م-16	شؤون العاملين، بما في ذلك لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي اليونيدو (GC.20/17؛ GC.20/L.2/Rev.1)	23	13
م ع-20/م-17	موعد الدورة الحادية والعشرين ومكان انعقادها (GC.20/19؛ GC.20/L.2/Rev.1)	25	13

* اعتمدت جميع المقررات بتوافق الآراء. وأدلت دول أعضاء ببيانات بشأن المقررات م ع-20/م-7 وم ع-20/م-8 وم ع-20/م-10 وم ع-20/م-16 وم ع-20/م-17. وجميع البيانات/المواقف المعرب عنها بشأن المقررات متاحة على الموقع الشبكي و/أو في التسجيلات الرقمية على الشبكة الخارجية أو تم إبلاغها إلى الأمانة كتابة.

القرارات **

رقم القرار	العنوان	البند	الصفحة
م ع-20/ق-1	استراتيجية اليونيدو لأفريقيا (GC.20/9؛ GC.20/L.2/Add.1)	17	14
م ع-20/ق-2	تعزيز قدرات الدول الأعضاء على تطوير سلاسل إمداد منتجة وقادرة على الصمود ومستدامة		
	(GC.20/L.2/Add.3؛ GC.20/13)	20 (أ)	45
م ع-20/ق-3	أنشطة اليونيدو المتعلقة بإعلان فيينا الوزاري لأقل البلدان نمواً (GC.20/14؛ GC.20/15؛		
	(GC.20/L.2/Add.2)	21	46

** اعتمدت جميع القرارات بتوافق الآراء. وأدلت دول أعضاء ببيانات بشأن القرارين م ع-20/ق-1 و م ع-20/ق-2. وجميع البيانات/
المواقف المعرب عنها بشأن القرارات متاحة على الموقع الشبكي و/أو في التسجيلات الرقمية على الشبكة الخارجية.

ملاحظة استهلاكية

- 1- ترد في هذه الوثيقة المقرّرات والقرارات التي اعتمدها المؤتمر العام في دورته العادية العشرين (2023).
- 2- وبغية تيسير الإحالة المرجعية، تورد قائمة المحتويات رقماً متسلسلاً يمكن الإشارة به إلى كل مقرّر وقرار، كما تتضمن عنوانه ووثيقة (وثائق) المعلومات الأساسية المتعلقة به وبند جدول الأعمال ذا الصلة. والمقرّرات والقرارات مدرجة، قدر الإمكان، حسب ترتيب بنود جدول الأعمال.

جدول أعمال الدورة العادية العشرين

- 1- افتتاح الدورة.
- 2- انتخاب أعضاء المكتب.
- 3- إقرار جدول الأعمال.
- 4- تنظيم الأعمال.
- 5- وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر.
- 6- انتخاب أعضاء الهيئتين:
 - (أ) مجلس التنمية الصناعية؛
 - (ب) لجنة البرنامج والميزانية.
- 7- تقرير المدير العام السنوي عن أنشطة المنظمة لعامي 2021 و 2022.
- 8- تقرير مجلس التنمية الصناعية عن أعمال دورتيه العاديتين الخمسين والحادية والخمسين.
- 9- ملئى مسائل التنمية الصناعية.
- 10- المسائل المالية:
 - (أ) جدول الأنصبة المقررة لقسم نفقات الميزانية العادية لفترة السنتين 2024-2025؛
 - (ب) وضع اليونيدو المالي؛
 - (ج) صندوق رأس المال المتداول لفترة السنتين 2024-2025؛
 - (د) تعيين مراجع حسابات خارجي؛
 - (هـ) مسائل مالية أخرى.
- 11- البرنامج والميزانيتان، 2024-2025.
- 12- استعراض منتصف المدة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة 2022-2025: تحديث منتصف المدة.
- 13- إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.
- 14- اليونيدو والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- 15- اليونيدو وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.
- 16- إصلاح شبكة اليونيدو الميدانية.
- 17- نظرة استشرافية على أنشطة اليونيدو في مختلف المناطق.
- 18- أنشطة اليونيدو المتعلقة بالتحول الرقمي والابتكار والنكاه الاصطناعي:
 - (أ) استراتيجية اليونيدو التنفيذية للتحول الرقمي.
- 19- أنشطة اليونيدو المتعلقة بالبيئة والطاقة والاقتصاد الدائري.
 - (أ) استراتيجية اليونيدو بشأن تغير المناخ وخطة عملها.

- 20- أنشطة اليونيدو المتعلقة بالتحول الهيكلي والخبرة القطاعية:
- (أ) أنشطة اليونيدو المتعلقة بالأعمال التجارية الزراعية وبناء القدرات التجارية وخلق فرص العمل.
- 21- أنشطة اليونيدو المتعلقة بإعلان فيينا الوزاري لأقل البلدان نمواً.
- 22- أنشطة اليونيدو المتعلقة بالتعاون مع البلدان المتوسطة الدخل.
- 23- شؤون العاملين، بما في ذلك لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي اليونيدو.
- 24- المسائل المتعلقة بالمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وغيرها من المنظمات.
- 25- موعد الدورة الحادية والعشرين ومكان انعقادها.
- 26- اختتام الدورة.

المقررات

م ع-20/م-1 إقرار جدول الأعمال

أقرَّ المؤتمر العام جدول أعمال دورته العشرين بصيغته الواردة في الوثيقة GC.20/1.

الجلسة العامة الأولى

27 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

م ع-20/م-2 إدراج الدول الأعضاء في قوائم الدول بالمرفق الأول للدستور

قرَّر المؤتمر العام إدراج أنتيغوا وبربودا في القائمة جيم وبالاو وجنوب السودان في القائمة ألف في المرفق الأول بالدستور⁽¹⁾.

الجلسة العامة الأولى

27 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

م ع-20/م-3 انتخاب الرئيسة

انتخب المؤتمر العام بالتزكية سعادة السيدة ديبورا ليبيري (إيطاليا) رئيسة للمؤتمر في دورته العشرين.

الجلسة العامة الأولى

27 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

م ع-20/م-4 انتخاب نواب الرئيسة

انتخب المؤتمر العام نواب رئيسة المؤتمر في دورته العشرين التالية أسماؤهم: سعادة السيد العربي لطروش (الجزائر)، وسعادة السيد إكرام بن محمد إبراهيم (ماليزيا)، وسعادة السيدة غابريلا زيلنر (النمسا)، وسعادة السيدة ميريا ديل كارمن مونيوس ميرا (إكوادور)، والسيدة دورا كاساس (هنغاريا)، والسيد ميشال أندروكونيس (بولندا).

الجلسة العامة الأولى

27 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

م ع-20/م-5 تنظيم الأعمال

إن المؤتمر العام:

- (أ) قرر تناول بنود جدول الأعمال من 7 إلى 25 في جلساته العامة في شكل مناقشة عامة؛
- (ب) قرَّر أيضا أن ينشئ، وفقا للمادة 44 من نظامه الداخلي، لجنة رئيسية واحدة، ترأسها السيدة هيلينا فيزي (الجبيل الأسود)، ويجوز أن تُمثَّل فيها كل دولة عضو مشاركة في المؤتمر؛
- (ج) قرر كذلك إحالة البنود من 7 إلى 25 إلى اللجنة الرئيسية لإجراء مناقشة أكثر تركيزا بهدف إعداد مشاريع مقرَّرات وقرارات تحظى بتوافق الآراء لتقديمها إلى المؤتمر بكامل هيئته، وأن يطلب إلى رئيسة اللجنة الرئيسية أن تقدم إلى المؤتمر تقريراً مكتوباً عن أعمال اللجنة في جلسته العامة الختامية، وفقا للمقرر م ع-3/م-11؛

(1) صدرت قوائم الدول المنقحة في الوثيقة GC.20/20/Rev.1.

(د) قرر أن تقدم رئيسة اللجنة الرئيسية تقريرها إلى المؤتمر بكامل هيئته، مما يغني عن الحاجة إلى مقرر على النحو المبين في المادة 48؛

(هـ) وافق على الجدول الزمني للأعمال بصيغته الواردة في الوثيقة GC.20/CRP.1؛

(و) قرر تحديد الموعد النهائي لاستلام مشاريع المقررات عند الساعة 15/30 من يوم 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وقرر إغلاق قائمة المتكلمين عند الساعة 12/00 من يوم 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2023؛

(ز) قرر تعليق العمل بالمادة 65 المتعلقة بإعداد المحاضر الموجزة للدورة الحالية لأغراض الاقتصاد في التكاليف وفقاً للمقرر م ت ص-46/م-3 (هـ)، الذي طُلب إلى الأمانة مواصلة الاستعاضة عن المحاضر الموجزة المكتوبة لمجلس التنمية الصناعية والمؤتمر العام بتسجيلات رقمية.

الجلسة العامة الثالثة

28 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

م ع-20/م-6 تعيين لجنة وثائق التفويض

عُيِّن المؤتمر العام الدول الأعضاء التالية أسماؤها للعمل في لجنة وثائق التفويض: الاتحاد الروسي، إسبانيا، ألمانيا، توغو، سورينام، الصين، غرينادا، قيرغيزستان، نيجيريا.

الجلسة العامة الثالثة

28 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

م ع-20/م-7 وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر العام في دورته العشرين⁽²⁾

إن المؤتمر العام:

(أ) وقد نظر في تقرير لجنة وثائق التفويض والتوصيات الواردة فيه؛

(ب) أقر تقرير لجنة وثائق التفويض.

الجلسة العامة السابعة

30 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

م ع-20/م-8 تعيين مراجع حسابات خارجي

قرّر المؤتمر العام تعيين وكيل الوزارة بالجهاز المركزي للمحاسبات في مصر مراجعاً خارجياً لحسابات اليونيدو لفترة سنتين، اعتباراً من 1 تموز/يوليه 2024 إلى 30 حزيران/يونيه 2026، وفقاً للاختصاصات المنصوص عليها في نظام اليونيدو المالي.

الجلسة العامة السابعة

30 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

(2) أوضحت وفود الأردن وإسرائيل وأوغندا وإيران (جمهورية-الإسلامية) وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين والسودان وعمان وكوت ديفوار ومالي ومصر وموريتانيا مواقفها بشأن هذه المسألة.

م ع-20/م-9 انتخاب ستة وعشرين عضواً في مجلس التنمية الصناعية

عملاً بالمادة 9-1 من الدستور، انتخب المؤتمر العام الدول الست والعشرين التالية لعضوية مجلس التنمية الصناعية لمدة تنتهي عند اختتام دورة المؤتمر العادية الثانية والعشرين في سنة 2027:

(أ) خمسة عشر عضواً من الدول المدرجة في القائمتين ألف وجيم من المرفق الأول للدستور: الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، البرازيل، بوركينا فاسو، جمهورية كوريا، الصين، الفلبين، قطر، كوت ديفوار، كولومبيا، كينيا، مصر، المكسيك، ناميبيا. ويوجد مقعد واحد ما زال شاغراً من القائمة ألف.

(ب) ثمانية أعضاء من الدول المدرجة في القائمة باء من المرفق الأول للدستور: ألمانيا، إيطاليا، السويد، فنلندا، قبرص، النرويج، هولندا (مملكة-)، اليابان⁽³⁾؛

(ج) ثلاثة أعضاء من الدول المدرجة في القائمة دال من المرفق الأول للدستور: بولندا، بيلاروس، سلوفينيا.

الجلسة العامة التاسعة

1 كانون الأول/ديسمبر 2023

ونتيجة لذلك، يتألف مجلس التنمية الصناعية من الدول الاثنتين والخمسين التالية: الاتحاد الروسي*، الأرجنتين*، إسبانيا*، ألمانيا*، الإمارات العربية المتحدة**، أنغولا*، أوروغواي**، أيرلندا*، إيطاليا**، باكستان*، البرازيل**، بنغلاديش*، بنما*، بوركينا فاسو**، بولندا**، بيرو*، بيلاروس**، تايلند*، تركيا*، تونس*، الجزائر*، جمهورية كوريا**، جنوب أفريقيا*، سلوفينيا**، السويد**، سويسرا*، الصين**، غانا*، الفلبين**، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)*، فنلندا**، قبرص**، قطر**، قرغيزستان*، كوت ديفوار**، كوستاريكا*، كولومبيا**، كينيا**، لكسمبرغ*، مالطة*، مصر**، المغرب*، المكسيك**، منغوليا*، ناميبيا**، النرويج**، النمسا*، نيجيريا*، الهند*، هنغاريا*، هولندا (مملكة-)**، اليابان**.

ويوجد مقعد واحد ما زال شاغراً من القائمة ألف**.

* من الدول السبع والعشرين التي تنتهي مدة عضويتها عند اختتام دورة المؤتمر العام العادية الحادية والعشرين في عام 2025 (المقرر م ع-19/م-12، المؤرخ 2 كانون الأول/ديسمبر 2021).

** من الدول الست والعشرين التي تنتهي مدة عضويتها عند اختتام دورة المؤتمر العام العادية الثانية والعشرين في عام 2027 (المقرر م ع-20/م-9، المؤرخ 1 كانون الأول/ديسمبر 2023).

م ع-20/م-10 انتخاب سبعة وعشرين عضواً في لجنة البرنامج والميزانية

عملاً بالمادة 10-1 من الدستور، انتخب المؤتمر العام الأعضاء السبعة والعشرين التاليين لعضوية لجنة البرنامج والميزانية لمدة تنتهي عند اختتام دورة المؤتمر العادية الحادية والعشرين في عام 2025:

(أ) خمسة عشر عضواً من الدول المدرجة في القائمتين ألف وجيم من المرفق الأول بالدستور: إندونيسيا، أوروغواي، إيران (جمهورية-الإسلامية)، باكستان، البرازيل، بيرو، الجزائر، جنوب أفريقيا، الصين، غانا، كينيا، مصر، المغرب، المكسيك، الهند؛

(ب) تسعة أعضاء من الدول المدرجة في القائمة باء من المرفق الأول بالدستور: إسبانيا، ألمانيا، إيطاليا، تركيا، سويسرا، فنلندا، مالطة، النمسا، اليابان؛

(3) أوضح وفد تركيا موقفه بشأن هذه المسألة.

(ج) ثلاثة أعضاء من الدول المدرجة في القائمة دال من المرفق الأول للدستور⁽⁴⁾: الاتحاد الروسي، بولندا، هنغاريا.

الجلسة العامة التاسعة

1 كانون الأول/ديسمبر 2023

م ع-20/م-11 جدول الأنصبة المقررة لقسمته نفقات الميزانية العادية لفترة السنتين 2024-2025

إِنَّ المؤتمر العام:

(أ) أحاط علما بالوثيقتين IDB.51/7/Rev.1 و GC.20/22؛

(ب) أحاط علما أيضا بمقرر المجلس م ت ص-51/م-3؛

(ج) قرر أن يضع، وفقا للمادة 15-2 من دستور اليونيدو، جدول أنصبة مقررة لفترة المالية 2024-2025 يستند إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 238/76 ويُعدّل وفقا لعضوية اليونيدو، على أن يكون مفهوما أن الأعضاء الجدد سوف تُقرّر أنصبتهم عن السنة التي يصبحون فيها أعضاء على أساس جدول الأنصبة المقررة في الأمم المتحدة، حسب انطباقه على اليونيدو؛

(د) قرر، استنادا إلى أحكام المادة 15-2 من دستور اليونيدو، أن تُوضع وتُحسب جداول الأنصبة المقررة مستقبلا باستخدام نفس الحدود الدنيا والحدود القصوى للنسب التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في أحدث دورة لها، على أن تُعدّل جميع النسب لمراعاة الفرق في العضوية بين المنظمين حتى يتسنى اشتقاق جدول أنصبة مقررة لليونيدو نسبته 100 في المائة؛

(هـ) حث الدول الأعضاء على دفع اشتراكاتها المقررة عن فترة السنتين 2024-2025 وفقا للبند 5-5 (ب) من النظام المالي، الذي ينص على أن تكون الاشتراكات والسلف مستحقة وواجبة الدفع بكاملها في غضون ثلاثين يوما من تلقي رسالة المدير العام أو ابتداء من اليوم الأول من السنة التقييمية التي تقترن بها، أيهما أبعد؛

(و) دعا الدول الأعضاء والدول السابقة العضوية التي عليها متأخرات إلى أن تقي بالتزاماتها الدستورية بدفع اشتراكاتها المقررة غير المسددة، كاملة ودون شروط، في أقرب وقت ممكن، أو أن تستفيد من خطط السداد لتسوية متأخراتها، وفقا للقرارات السابقة التي اتخذتها أجهزة تقرير السياسات في اليونيدو.

الجلسة العامة العاشرة

1 كانون الأول/ديسمبر 2023

م ع-20/م-12 وضع اليونيدو المالي

إِنَّ المؤتمر العام:

(أ) أحاط علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة GC.20/5؛

(ب) أحاط علما أيضا بمقرر المجلس م ت ص-51/م-2؛

(ج) حث الدول الأعضاء والدول السابقة العضوية التي لم تسدد اشتراكاتها المقررة بعد، بما في ذلك السلف المستحقة لصندوق رأس المال المتداول ومتأخرات السنوات السابقة، على سدادها دون إبطاء؛

(4) أوضح وفد أوكرانيا موقفه من هذه المسألة.

(د) طلب إلى المدير العام أن يواصل جهوده واتصالاته بالدول الأعضاء والدول السابقة العضوية من أجل تحصيل المتأخرات.

الجلسة العامة العاشرة

1 كانون الأول/ديسمبر 2023

م ع-20/م-13 صندوق رأس المال المتداول لفترة السنتين 2024-2025

إنّ المؤتمر العام:

(أ) أحاط علماً بمقرّر المجلس م ت ص-51/م-4؛

(ب) قرر أن يظل مستوى صندوق رأس المال المتداول لفترة السنتين 2024-2025 عند مستوى 7 423 030 يورو، وأن تظل الأغراض المأذون بأن تُستخدم لها أموال الصندوق أثناء فترة السنتين 2024-2025 على ما كانت عليه في فترة السنتين 2022-2023، أي على النحو المنصوص عليه في الفقرة (ب) من المقرّر م ع-2/م-27؛

(ج) حث الدول الأعضاء على دفع اشتراكاتها المقررة غير المسددة في أقرب وقت ممكن، بغية التقليل إلى أدنى حد ممكن من الحاجة إلى سحب مبالغ من صندوق رأس المال المتداول لتغطية النقص في تسديد الاشتراكات المقررة.

الجلسة العامة العاشرة

1 كانون الأول/ديسمبر 2023

م ع-20/م-14 مسائل مالية أخرى: المرونة في تنفيذ الميزانية

إنّ المؤتمر العام:

(أ) أحاط علماً بمقرّر المجلس م ت ص-51/م-6؛

(ب) اتخذ قراراً مؤقتاً لفترة السنتين 2024-2025 بالسماح للمدير العام بزيادة الإنفاق على التعاون التقني، لتعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، في حدود 60 مليون يورو من الميزانية التشغيلية بما يتناسب مع الإيرادات الفعلية الواردة. ويجب على المدير العام أن يبلغ المؤتمر العام كتابة عن طريق لجنة البرنامج والميزانية ومجلس التنمية الصناعية، في الدورة التي تلي ذلك الإجراء، بتفاصيل هذه الزيادات في الإنفاق وأسبابها؛

(ج) طلب إلى الدول الأعضاء أن تواصل التفاوض، خلال الدورة الأربعين للجنة البرنامج والميزانية والدورة الثانية والخمسين لمجلس التنمية الصناعية، بشأن القرار المؤقت على أساس محدد زمنياً لفترة السنتين 2024-2025، للسماح للمدير العام بأن يجري، في حدود المبالغ التي وافق عليها المؤتمر العام للميزانية العادية، مناقلات بين أوجه الإنفاق الرئيسية داخل مجالات النتائج بنسبة تصل إلى 10 في المائة من مبالغ الميزانية العادية المعتمدة أصلاً والتي تُجرى منها المناقلات. وأذن لمجلس التنمية الصناعية بأن يبيت في هذه المسألة لفترة السنتين 2024-2025 في دورته الثانية والخمسين.

الجلسة العامة العاشرة

1 كانون الأول/ديسمبر 2023

م ع-20/م-15 البرنامج والميزانيتان، 2024-2025

إِنَّ المؤتمَر العام:

(أ) أحاط علما بأن مقترح البرنامج والميزانيتين أُعد امتثالا للمقرّر م ع-18/م-14، الذي طلبت الدول الأعضاء بموجبه إلى المدير العام "أن يضع مشروع الميزانية [...] للفترة 2022-2023 وفقا لمبادئ الميزنة القائمة على النتائج؛

(ب) مع التسليم بالجهود التي تبذلها الأمانة لإعداد مقترح متوازن ومفصل وقائم على الأدلة للبرنامج والميزانيتين بالاستناد إلى بيانات النتائج المستمدة من الإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء، شجع على بذل المزيد من الجهود بالتشاور مع الدول الأعضاء في إطار الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المتصلة بلجنة البرنامج والميزانية لتحسين أعمال الهيكل والإدارة والإبلاغ القائمة على النتائج، على مستويات المشاريع والبرامج والمستوى المؤسسي؛

(ج) اعتمد البرنامج والميزانيتين لفترة السنتين 2024-2025 وفقا لمقترحات المدير العام بشأن البرنامج والميزانيتين لفترة السنتين 2024-2025، بالصيغة الواردة في الوثيقة IDB.51/6-PBC.39/6 والمعدلة بالوثيقة DB.51/6/Add.1-PBC.39/6/Add.1؛

(د) وافق على تقديرات النفقات الإجمالية للميزانية العادية البالغ مقدارها 163 059 399 يورو، والمزمع تمويلها من الاشتراكات المقررة بمقدار 157 815 529 يورو ومن الإيرادات الأخرى بمقدار 5 243 870 يورو؛

(هـ) وافق أيضا على تقديرات النفقات الإجمالية البالغ مجموعها 47 247 800 يورو لأغراض الميزانية التشغيلية لفترة السنتين 2024-2025 والمزمع تمويلها من مستردات تكاليف الدعم المتعلقة بخدمات التعاون التقني وخدمات أخرى بمقدار 42 666 213 يورو ومن الإيرادات الأخرى بمقدار 4 581 587 يورو حسبما ينص عليه النظام المالي، وذلك مع عدم المساس بالتقدم المستمر في تطبيق مبدأ الاسترداد الكامل للتكاليف، حسب الإمكان؛

(و) أحاط علما بأن مبلغ 348 700 يورو قد تراكم في الحساب الخاص للتبرعات للأنشطة الأساسية ولاحظ كذلك أن هذا الحساب سوف يغير اسمه إلى "صندوق الابتكار والتحول"، الذي سوف يُستخدم وفقا للإطار المرجعي المنصوص عليه وآلية المساءلة المحددة (IDB.43/5-PBC.31/5) خلال فترة السنتين 2024-2025 ووفقا للمتطلبات المنصوص عليها في المقرّر م ت ص-43/م-6 الفقرة (ط)؛

(ز) أحاط علما بتغيير تسمية الحساب الخاص للتبرعات للأنشطة الأساسية إلى "صندوق الابتكار والتحول"، مع ضمان قدر أكبر من الشفافية في العلاقة مع الجهات المانحة التطوعية، وبقيمته المتوقعة التي تصل إلى 15 812 452 يورو لفترة السنتين 2024-2025 وبأغراضه، على النحو المبين في الوثائق PBC.39/6 و PBC.39/6/Add.1 و PBC.39/CRP.8؛

(ح) طلب إلى المدير العام ما يلي:

'1' أن يقدم تقارير عن حالة تمويل وتنفيذ برنامج وميزانيتي فترة السنتين 2024-2025 إلى لجنة البرنامج والميزانية ومجلس التنمية الصناعية والمؤتمر العام لليونيدو؛

'2' أن يقدم تقارير إلى لجنة البرنامج والميزانية في دورتيها المقبلتين بشأن أوجه الكفاءة والوفورات المحققة فيما بين الدورتين، على أن يكون السعي إلى تحقيق الكفاءة والوفورات عملية متواصلة من عمليات الإدارة، دون عرقلة وظائف المنظمة الرئيسية؛

(ط) لاحظ أن الموارد الخاصة لصالح أفريقيا سوف تُستخدم، مع التبرعات، في تعزيز التصنيع في أفريقيا وفي تمكين اليونيدو من الاضطلاع بدورها القيادي الذي أُسند إليها بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 293/70 بشأن العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا.

الجلسة العامة العاشرة

1 كانون الأول/ديسمبر 2023

م ع-20/م-16 شؤون العاملين، بما في ذلك لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي اليونيدو⁽⁵⁾

إنَّ المؤتمر العام:

(أ) قرر انتخاب المرشحين التالية أسماؤهم عضوين وعضوين مناوبين في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي اليونيدو لفترة السنتين 2024-2025:

العضوان: السيد عدیل أحمد خان (باكستان)؛

السيدة براغاشني أدورتي (جنوب أفريقيا)؛

العضوان المناوبان: السيد إيتاي تافور (إسرائيل)؛

(ب) أذن لمجلس التنمية الصناعية بأن يجري انتخابات لشغل أي منصب من المناصب السالفة الذكر يصبح شاغرا قبل أن يعقد المؤتمر العام دورته الحادية والعشرين.

الجلسة العامة العاشرة

1 كانون الأول/ديسمبر 2023

م ع-20/م-17 موعد الدورة الحادية والعشرين ومكان انعقادها

إنَّ المؤتمر العام:

(أ) أشار إلى المادة 4 من نظامه الداخلي التي تنص على أن تُعقد دورات المؤتمر العام العادية في مقر المنظمة، ما لم يقرر المؤتمر غير ذلك؛

(ب) أشار أيضا إلى المادة 8 من نظامه الداخلي التي تقضي بأن تتحمل الحكومة المضيفة النفقات الإضافية الفعلية، المباشرة أو غير المباشرة، المرتبطة بعقد دورة ما خارج مقر المنظمة؛

(ج) أخذ في الاعتبار تقرير المدير العام (GC.20/19)، الذي أُعلم فيه المؤتمر بالعرض السخي المقدم من حكومة المملكة العربية السعودية لاستضافة دورة المؤتمر العام الحادية والعشرين في الرياض في الفترة من 23 إلى 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2025؛

(د) رحب بعرض حكومة المملكة العربية السعودية استضافة المؤتمر العام؛

(هـ) قرر عقد دورة المؤتمر العام الحادية والعشرين في الرياض في الفترة من 23 إلى 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2025؛

(و) طلب إلى المدير العام التفاوض مع حكومة المملكة العربية السعودية وإبرام اتفاق مناسب لعقد المؤتمر؛

(5) أوضح وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) موقفه من هذه المسألة.

(ز) طلب أيضا إلى المدير العام أن يقدم إلى مجلس التنمية الصناعية في دورتيه الثانية والخمسين (2024) والثالثة والخمسين (2025) تقريرا عن التقدم المحرز في هذا الشأن.

الجلسة العامة العاشرة

1 كانون الأول/ديسمبر 2023

القرارات

م ع-20/ق-1 استراتيجية اليونيدو لأفريقيا⁽⁶⁾

إنَّ المؤتمر العام،

إنَّ يرحب بجهود المدير العام الرامية إلى توفير إطار إرشادي مشترك لتدخلات المنظمة في أفريقيا،
إنَّ يحيط علما بالمشاورات التي أجريت مع المجموعة الأفريقية من الدول الأعضاء يومي 27 شباط/فبراير 2023 و20 حزيران/يونيه 2023، وكذلك مع جميع الدول الأعضاء في اليونيدو في 24 تموز/يوليه 2023،
أقر باستراتيجية اليونيدو لأفريقيا الواردة في مرفق هذا القرار.

الجلسة العامة العاشرة

1 كانون الأول/ديسمبر 2023

(6) مقدم من غانا وشاركت في تقديمه بوركينا فاسو والجزائر وجنوب أفريقيا والسودان ومصر والمغرب.

مرفق

استراتيجية اليونيدو لأفريقيا، 2023-2025

تعزيز التكامل الصناعي الإقليمي في أفريقيا من أجل النمو الشامل للجميع
والرخاء المستدام

المحتويات

الصفحة

16	 خلاصة وافية.
19	 أولاً- مقدمة.
20	 ثانياً- السياق الإقليمي.
25	 ثالثاً- عرض قيمة عمل اليونيدو.
28	 رابعاً- الرؤية والولاية والهدف العام والأهداف الاستراتيجية والمبادئ الإرشادية.
30	 خامساً- مجالات التركيز ومجالات العمل الرئيسية والأهداف.
30	 مجال التركيز 1: الاستثمار في البشر وتحويل المجتمعات من أجل تحقيق الرخاء المشترك.
32	 مجال التركيز 2: تعزيز الإنتاجية على مستوى الشركات والصناعات من أجل تحقيق التحول الإنتاجي.
33	 مجال التركيز 3: دعم تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل التعجيل بالتكامل الإنتاجي الإقليمي.
35	 مجال التركيز 4: الطاقة المستدامة والانتقال العادل.
36	 مجال التركيز 5: النمو المستدام والعمل المناخي.
37	 مجال التركيز 6: التعاون والشراكات الاستراتيجية وتوفير التمويل من أجل التصنيع.
38	 سادساً- طرائق الإنجاز والترتيبات التنظيمية.
39	 سابعاً- الرصد والإبلاغ والتقييم والتعلم.
41	 ثامناً- مرفق إحصائي.

خلاصة وإفية

إن أفريقيا قارة شاسعة حافلة بالتنوع ويغلب على سكانها طابع الشباب وتنعم بوفرة في مواردها الطبيعية، ومع هذا، فإن خطواتها على درب التصنيع ما زالت بطيئة بالمقارنة بغيرها من المناطق. وهي تواجه العديد من التحديات التي تعوق مسيرة التقدم الصناعي فيها، مثل محدودية القدرة الإنتاجية وقصور البنية التحتية وارتفاع التكاليف الرأسمالية وضعف الأساس التكنولوجي. غير أن لدى أفريقيا، وسط هذه العقبات، فرصا كبيرة أيضا للمضي قدما في تلك المسيرة، منها الفوائد التي يمكن أن تجنيها من الثورة الصناعية الرابعة والتطورات الأخيرة في مجال التكامل الإقليمي، ومن أبرزها إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

وتتطوي منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على إمكانات هائلة لتشجيع التصنيع الشامل للجميع والمستدام من خلال الاستفادة من وفورات الحجم وتدعيم القدرة التنافسية في قطاع الصناعة. ويمكن لهذه المنطقة أن تعزز القيمة المضافة والتنوع الاقتصادي ونمو سلاسل القيمة المحلية والإقليمية. وعلاوة على ذلك، تفتح الثورة الصناعية الرابعة آفاقا واعدة أمام التقدم الصناعي في أفريقيا، حيث يمكنها تعزيز الإنتاجية والكفاءة في مجال الصناعة. والعمل على تحقيق الأهداف المنشودة في مجال التصنيع في أفريقيا يتطلب من الحكومات وقطاعات الأعمال والمجتمع الدولي بذل جهود جماعية والتغلب على التحديات مع الاستفادة من الفرص المتاحة.

واليونيدو، بصفتها وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجالات التنمية الصناعية والاقتصادية المستدامة، لها تاريخ طويل تفتخر به من الانخراط في العمل في أفريقيا. فهي تقدم خدمات حيوية لتلك القارة وتوفر لها ضروبا من التعاون التقني وبذا تنهض بدور هام في العمل على تنميتها. وترنو اليونيدو في رؤيتها لأفريقيا إلى تحويل تلك القارة إلى قوة صناعية تحفز النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام، وتسهم في الحد من الفقر وتتناغم مع تطلعات خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وخطة التنمية المستدامة العالمية لعام 2030. ويتمحور الهدف الرئيسي الذي تتشده اليونيدو من أجل أفريقيا حول الاستفادة من تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في تحسين مستويات المعيشة وتعزيز قدرة الاقتصادات والمجتمعات محلية على الصمود وتهيئة مستقبل زاهر.

وتتمثل أهداف اليونيدو الاستراتيجية من أجل أفريقيا فيما يلي:

تعزيز الطاقات والقدرات على كل من المستوى المحلي والوطني والإقليمي والقاري من أجل تعزيز وتدعيم عملية تحول فعالة ومنتجة، تيسرها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ومن ثم، إطلاق القدرات الكامنة لدى القارة من أجل تحقيق التصنيع المتكامل والشامل للجميع والمستدام؛

1' الاستفادة من التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في تهيئة أنماط من الحياة ينعم في ظلها كل إنسان بالصحة والرخاء والرفاه، بما يتماشى مع التطلع 1 والهدف 3 من خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وكذلك الأهداف ذات الصلة من خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

2' اتباع مسارات لتحقيق تنمية صناعية محايدة كربونيا وقادرة على تحمل التحديات المناخية تتسم بالإنصاف وتساعد على التحول؛

3' تعزيز التعاون والشراكات مع جميع أصحاب المصلحة والشركاء ذوي الصلة على كل من المستوى المحلي والوطني والإقليمي والقاري والعمل على إيجاد نهج مبتكرة لتعبئة الموارد.

وتسترشد اليونيدو في عملها في أفريقيا بالمبادئ التالية:

1' امتلاك البلدان لزام العمل: تعمل اليونيدو في شراكة مع البلدان الأفريقية على صوغ وتنفيذ استراتيجيات للتنمية الصناعية مصممة خصيصا لتلبية احتياجاتها وأولوياتها المحددة.

‘2’ شمول الجميع: يركز عمل اليونيدو في أفريقيا على ضمان تشاطر فوائد التصنيع على نطاق واسع، بما يشمل النساء والشباب وسكان المناطق الريفية.

‘3’ الاستدامة: يركز عمل اليونيدو في أفريقيا على تعزيز التنمية الصناعية المستدامة غير الضارة بالبيئة.

‘4’ الالتزام: اليونيدو ملتزمة بالعمل مع البلدان الأفريقية على تحقيق الهدف المنشود، وهو تحويل أفريقيا إلى قوة صناعية تحفز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على نحو مطرد وشامل للجميع.

وتدعم استراتيجية اليونيدو لأفريقيا للفترة 2023-2025 أهداف تدخلات اليونيدو ومحاور تركيزها الاستراتيجية في العمل على تعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في جميع أنحاء القارة. وتماشيا مع إطار اليونيدو البرنامجي المتوسط الأجل للفترة 2022-2025، وكذلك الأطر الإنمائية الإقليمية والقارية والعالمية، توفر هذه الاستراتيجية إطارا شاملا لجهود اليونيدو الجماعية في أفريقيا. ومن خلال العمل عن كثب مع الحكومات المحلية والوطنية والمؤسسات الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين، تهدف اليونيدو إلى تحويل الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى نتائج ملموسة من خلال التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة.

وتكمن في صلب استراتيجية اليونيدو لأفريقيا نظرية اليونيدو للتغيير، التي تسعى إلى دفع عجلة التحول الهيكلي والتصنيع الشامل للجميع والمستدام المنسق تنسيقا جيدا في القارة. وتتماشى هذه الرؤية مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وخطتي التنفيذ العشريتين الأولى (2013-2023) والثانية (2024-2034)، وكلها يؤكد على الدور الحاسم للتحول الهيكلي والتصنيع في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في أفريقيا. واستنادا إلى هذه الأسس، تسعى استراتيجية اليونيدو لأفريقيا إلى تحقيق أهدافها من خلال ستة مجالات تركيز رئيسية، هي فيما يلي:

- 1- الاستثمار في البشر وتحويل المجتمعات من أجل تحقيق الرخاء المشترك؛
- 2- تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية على مستوى الشركات والصناعات من أجل تحقيق التحول الإنتاجي؛
- 3- دعم تنفيذ مشروع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل التعجيل بالتكامل الإنتاجي الإقليمي؛
- 4- الترويج للطاقة المستدامة والانتقال العادل؛
- 5- النمو المستدام والعمل المناخي؛
- 6- التعاون والشراكات الاستراتيجية وتوفير التمويل من أجل التصنيع.

وتهدف اليونيدو، من اعتماد استراتيجيتها الخاصة بأفريقيا، إلى توفير إطار موحد يُستشهد به في تدخلاتها، مما يضمن اتباع نهج منسق وموسع في العمل على تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في أفريقيا. وتنطوي هذه الاستراتيجية على ضروب استراتيجية من الشراكة والتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة، مع الاستفادة في هذا الشأن من الأطر الإقليمية والقارية والعالمية في تعظيم أثرها. وتسعى اليونيدو، من خلال جهودها المتضافرة، إلى تحفيز التحول في القطاع الصناعي في أفريقيا وتعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

وسوف تسترشد اليونيدو في تنفيذها لاستراتيجيتها الخاصة بأفريقيا بخطة تنفيذ شاملة. وتحدد خطة التنفيذ الإجراءات المستهدفة والأدوار والمسؤوليات المعنية لأصحاب المصلحة ونهجاً مبتكرة لتعبئة الموارد. وستتماشى المؤشرات والأهداف مع إطار اليونيدو المتكامل بشأن النتائج والأداء والخطتين التنفيذيتين لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 (2013-2023 و 2024-2034). كما ستؤخذ في الاعتبار أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030 وخريطة طريق العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا وخريطتي طريق الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج عمل الدوحة وبرنامج عمل فيينا.

وتتشدّد الاستراتيجية على أهمية التضامن العالمي والتعاون الدولي في دعم جهود التصنيع في أفريقيا. ومن ثم، فإن التعاون مع الحكومات الوطنية والمنظمات الحكومية الدولية والشركاء في التنمية وغيرهم من أصحاب المصلحة سيكون مقوما حاسما لنجاح الاستراتيجية. وسوف تُنسّق الترتيبات التنظيمية من جديد لتعزيز طرائق الإنجاز والاستفادة من خبرة اليونيدو ودرايتها التقنية. وسوف يُوضع هيكل تشغيلي جديد وتتفّذ آلية تنسيق جديدة لتحسين الفعالية والكفاءة، وخصوصا من خلال تحقيق التكامل بين المقر وشبكة اليونيدو الميدانية.

وتوافر آليات تتصف بالكفاءة للمتابعة والرصد والإبلاغ والتقييم والتعلم مقوم حاسم للنجاح في تنفيذ استراتيجية اليونيدو لأفريقيا. وستلتزم هذه الآليات بمبادئ الإدارة القائمة على النتائج وبإطار اليونيدو المتكامل بشأن النتائج والأداء وإطار ضمان الجودة وتتأزر في العمل مع الأطر الوطنية والإقليمية والقارية القائمة في تقييم مساهمات اليونيدو من أجل التصنيع في أفريقيا.

وضمامنا لفعالية التنفيذ والمساءلة، سوف يُراعى في ممارسات الإبلاغ تجميع معلومات عن الإنجازات المحققة على الصعيد الوطني مع تضمين تقارير من مختلف الأطر البرنامجية في اليونيدو. وسوف يوفر المؤتمر السنوي للوزراء المعنيين بشؤون الصناعة والتنمية الاقتصادية والتخطيط منتدى لإجراء استعراضات بشأن أصحاب المصلحة، حيث سيعقد دورات سنوية بكامل هيئته على صعيد القارة وينظم حلقات عمل إقليمية. وسوف تجري اليونيدو، على كل من الصعيد الإقليمي والقاري، استعراضات منتظمة لتنفيذ الاستراتيجية بالتعاون مع أصحاب المصلحة والشركاء المعنيين. وسوف تُنشأ روابط بخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 والبرامج الرئيسية الأخرى التي تركز على التنمية الصناعية والتنويع الاقتصادي والبنية التحتية والتجارة.

وسوف تُعد بصفة دورية تقارير مرحلية وعمليات تقييم مستقلة بشأن الاستراتيجية ابتغاء تعزيز المساءلة وتيسير التعلم وتنوير دورات التخطيط المقبلة. وستعطى الأولوية لإدارة المعارف من أجل تشاطر الممارسات الفضلى والمعلومات والتعليقات، مما يعزز من تحقيق النتائج. وستوفر منصات المشاركة المختلفة، بما فيها آليات الأقران والمؤتمر السنوي للوزراء المعنيين بشؤون الصناعة والتنمية الاقتصادية والتخطيط، فرصا قيمة لإجراء استعراضات من جانب أصحاب المصلحة وتشاطر المعارف عبر مختلف مستويات التنمية الصناعية.

أولاً - مقدمة

تشهد أفريقيا تغيرات عميقة في جميع مناطقها الجغرافية الخمس (المناطق الوسطى والشرقية والشمالية والجنوبية والغربية)، بدءاً من استمرار الطابع الشاب للسكان وتزايد عدد السكان مروراً باتساع الطبقة الوسطى إلى التقدم بخطى حيوية في التكامل الإقليمي وغير ذلك من التغيرات التي تهيئ فرصاً سانحة وإمكانيات للتغيير الجذري تتيح تحقيق الأهداف الشاملة التي تنشد القضاء على الجوع والحد من الفقر وعدم المساواة في أفريقيا. ولتحقيق أقصى استفادة من هذه الفرص، يجب التصدي لبعض التحديات القديمة العهد والمستجدة مؤخرًا، ومن أهمها تعبئة الموارد الداخلية والخارجية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل منتجة، والتعجيل بالتحول الهيكلي والتنوع، والتصدي لمشكلة تغير المناخ وغيرها من الأزمات والنزاعات.

وعلى الرغم مما حققته أفريقيا من نمو مذهش في العقود الماضية وما تنطوي عليه من إمكانيات ملحوظة للتصنيع، فلم تتمكن من انتشار معظم شعوبها من براثن الفقر أو الحد بدرجة كبيرة من أوجه عدم المساواة. وعلاوة على ذلك، لم تتمكن القارة من تهيئة ما يكفي من الوظائف الجيدة لأعداد الشباب والنساء التي تدخل سوق العمل سنوياً. وتشير التقديرات إلى أن أعداد السكان النشطين الذين يطلبون العمل سوف تتضاعف ثلاث مرات بحلول عام 2030.

وقد أطلقت الدعوة إلى اتباع نهج مبتكر من أجل أفريقيا في الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، الذي ينشد، ضمن أهدافه الرئيسية، تعزيز التنمية الصناعية من خلال التنوع وسلاسل القيمة الإقليمية إلى جانب تحقيق التنمية الزراعية وتوفير الأمن الغذائي. ووفقاً للبنك الدولي، يمكن لهذا الاتفاق أن يرفع معدلات التجارة بين البلدان الأفريقية بنسبة تصل إلى 81 في المائة بحلول عام 2035، وأن يخلق أسواقاً أكبر حجماً وأكثر ربحية، وأن يوجد قطاعاً صناعياً أقدر على المنافسة. ويمكن أن يؤدي أيضاً إلى نمو يعزز الإنتاجية وإلى توفير فرص عمل أفضل ووظائف منتجة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تحقيق مكاسب في الدخل في القارة تتراوح بين 7 في المائة (450 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (دولار أمريكي)) و9 في المائة (571 بليون دولار أمريكي) بحلول عام 2035 وانتشار ما يصل إلى 50 مليون شخص من براثن الفقر المدقع.

وهذه الاستراتيجية الجديدة لأفريقيا، التي صاغتها اليونيدو، مبنية على هذه الأسس، وسوف تعزز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة بهدف المساهمة في تحويل الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى حقيقة واقعة. وتتماشى هذه الاستراتيجية مع إطار اليونيدو البرنامجي المتوسط الأجل للفترة 2022-2025 الذي يهدف إلى تحقيق التكامل بين نتائج التنمية وتوسيع نطاقها للتعجيل بتحول الدول الأعضاء نحو التصنيع الشامل للجميع والمستدام. وهي تأخذ كذلك في الاعتبار استراتيجيات اليونيدو وأطرها المواضيعية والقطاعية لمجموعات قطرية محددة مثل أقل البلدان نمواً والبلدان المتوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الهشة والخارجة من نزاعات. وأخيراً، فقد استُرشد في وضع هذه الاستراتيجية بالأطر وجداول الأعمال الإنمائية الإقليمية والقارية والعالمية الرئيسية، مثل خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، والاستراتيجيات الصناعية للجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وبرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً للفترة 2022-2031، وخريطة طريق العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا.

وفي أفريقيا، تعمل اليونيدو عن كثب مع الحكومات المحلية والوطنية وكذلك مع المؤسسات الحكومية الدولية الإقليمية والقارية من أجل الاستجابة لاحتياجاتها وأولوياتها في مجال التنمية الصناعية. وتستفيد في هذا التعاون من الشراكات الثرية القائمة مع سائر أصحاب المصلحة والشركاء في التنمية، بما في ذلك القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية.

وأفريقيا هي أكبر مستفيد من المساعدة التقنية التي تقدمها اليونيدو، حيث تسأثر بأكثر من 50 في المائة من عمليات المنظمة المنفذة في جميع أنحاء العالم. وجميع البلدان الأفريقية، البالغ عددها 54 بلداً، مشمولة بنشاط

شبكة مؤلفة من 24 مكتبا ميدانيا، تدعمها مكاتب لترويج الاستثمار والتكنولوجيا ومراكز تفوق في القطاعات ذات الأهمية البالغة للتحويل الهيكلي والتنوع الاقتصادي للاقتصادات الأفريقية.

وعلى هذه الخلفية، تنشأ استراتيجية اليونيدو لأفريقيا توفير إطار إرشادي مشترك لتدخلات اليونيدو الجماعية والمتكاملة والموسعة ولضروب التعاون والشاركة المعززة في إطار العمل على تشجيع التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في أفريقيا وعلى التعجيل بتحقيقها. وهي تقترح إجراءات متسقة ومنسقة، وفعالة من حيث التكلفة، ومؤثرة تكفل لليونيدو الوفاء بتوقعات الدول الأعضاء فيها. كما أنها تهدف إلى تطوير وضع اليونيدو حتى تساهم بفعالية في تحقيق التكامل الإنتاجي الإقليمي في القارة على نحو يتماشى مع مشروع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تساعد الاستراتيجية الدول الأعضاء على استبانة أوجه المساعدة والخدمات المتاحة بكفاءة، والاستفادة من المنصات المتاحة لنقل المعرفة والتكنولوجيا، إلى جانب الاستفادة من الفرص المتاحة للاستثمار وتشجيع الابتكار.

وكانت الدروس المستفادة من السنوات السابقة (2013-2022) من المصادر الهامة التي اعتمد عليها لوضع استراتيجية اليونيدو لأفريقيا. وترتكز الاستراتيجية على نظرية اليونيدو للتغيير التي تسهم في الاتجاه صوب التحويل الهيكلي وتحقيق التصنيع الشامل للجميع والمستدام في أفريقيا بخطى حسنة التنسيق. والتحويل الهيكلي والتصنيع هما دعامتان محورتان لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في القارة وفق ما هو موضح في "خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي ننبو إليها" وخطتي تنفيذها العشريتين الأولى (2013-2023) والثانية (2024-2034).

ثانياً - السياق الإقليمي

أفريقيا هي ثاني أكبر قارة من حيث مساحتها وعدد سكانها، حيث تضم نحو 17 في المائة من سكان العالم ونحو 20 في المائة من إجمالي مساحة اليابسة على كوكب الأرض. وهي قارة وافرة التنوع، ولكن مع تفاوتات كبيرة بين بلدانها، فمن بين أقل بلدان العالم نمواً، البالغ عددها 46 بلداً، يوجد 33 بلداً في أفريقيا، ومن بين بلدان العالم المتوسطة الدخل البالغ عددها 106 بلدان، يوجد 28 بلداً في أفريقيا. ولا يوجد فيها سوى بلدين من البلدان المرتفعة الدخل.

وكثيراً ما تمتدح أفريقيا لوفرة مواردها الطبيعية الهائلة وشباب سكانها وسوقها الكبيرة، فلديها 12 في المائة من احتياطات النفط في العالم، و40 في المائة من الذهب، ومن 80 إلى 90 في المائة من الكروم والبلاتين⁽⁷⁾، ونحو 30 في المائة من جميع احتياطات المعادن العالمية. كما أنها تحتوي على حوالي 60 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة التي لم تستغل زراعياً في العالم⁽⁸⁾. ومن المتوقع أن يتضاعف عدد سكان أفريقيا بحلول عام 2050. وحوالي 60 في المائة من سكانها حالياً نقل أعمارهم عن 25 عاماً، ويرجح أن عدد السكان سيزداد بمقدار 20 مليون كل عام حتى عام 2030، مما يمكن أن يوفر رأس المال البشري اللازم للنمو في جميع قطاعات الاقتصاد⁽⁹⁾.

ومن المفترض أن الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الأفريقي، المدعوم بقطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والموارد الطبيعية، سوف يصل إلى 29 تريليون دولار بحلول عام 2050⁽¹⁰⁾. ومنذ مطلع القرن، حققت أفريقيا

(7) انظر المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، الاتحاد الأفريقي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2015.

(8) McKinsey Report 2016, 2010.

(9) بنك التنمية الأفريقي، 2016.

(10) استعراض سكان العالم، 2023.

نموا مشجعا، ففي الفترة بين عامي 2001 و2014، كانت هناك عشرة بلدان أفريقية ضمن البلدان الثلاثين التي حققت أعلى معدلات في النمو في العالم. وبفضل استمرار النمو، ارتفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 25 في المائة، بحيث أصبح الآن 29 بلدا يتباهى بكونه من البلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل. وإدراكا لهذه الإمكانيات الهائلة، اعتمدت البلدان الأفريقية سياسات واستراتيجيات وقرارات ومقررات وإعلانات ومبادرات هامة على كل من الصعيد العالمي والقاري والإقليمي لحفز التصنيع. ومع ذلك، لا تزال أفريقيا من أقل القارات تصنيعا وأكثرها فقرا وضعفا في العالم.

حالة التصنيع في أفريقيا

على الرغم من النمو المدهش للناتج المحلي الإجمالي مؤخرا في أفريقيا، فهو لا يزيد على 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي⁽¹¹⁾. أما حصة أفريقيا في القيمة المضافة الصناعية العالمية في عام 2021، فكانت حوالي 2 في المائة، مقارنة بنسبة 54,1 في المائة في آسيا و20,4 في المائة في أوروبا. وعلى الرغم من أن حصة أفريقيا من القيمة المضافة الصناعية آخذة في الازدياد فإن نصيب الفرد منها في العالم يفوق نصيبه في أفريقيا عدة مرات، وقد وصل إلى تسعة أضعافها تقريبا في عام 2020⁽¹²⁾. ووفقا لليونيدو، بلغت حصة النشاط الصناعي في إجمالي العمالة 7,4 في المائة في أفريقيا، مقارنة بـ13,6 في المائة في جميع أنحاء العالم في عام 2021⁽¹³⁾. ويعمل معظم السكان في القطاع غير الرسمي، وخاصة مجالي الزراعة والخدمات، حيث بلغ متوسط نسبة العاملين فيهما على التوالي 51 في المائة و36 في المائة من مجموع السكان العاملين في عام 2018.

وعلاوة على ذلك، فإن أفريقيا تؤدي دورا هامشيا في التجارة العالمية ومجموع صادراتها آخذ في الانخفاض. وعلى الرغم من أن معدل انتعاش الصادرات الأفريقية في أعقاب جائحة كوفيد-19 فاق بقية العالم، حيث نما بنسبة 42 في المائة مقارنة بالمتوسط العالمي الذي بلغ 26 في المائة في عام 2021، فإن حصة القارة من إجمالي الصادرات لا تزال صغيرة وانخفضت في السنوات الأخيرة. وحصة القارة من الصادرات الصناعية العالمية ضئيلة إلى حد كبير، حيث لا تمثل سوى نحو 1,3 في المائة من حجم الصادرات في العالم. وبسبب انخفاض الصادرات مع الاعتماد على تصدير السلع الأساسية تعاني القارة بصفة مستمرة من ميزان تجاري سلبي يعوق النمو الاقتصادي، ومن ثم، خلق فرص العمل.

وعلاوة على ذلك، تصدر أفريقيا أساسا سلعا أولية (مواد خام وموارد طبيعية) وتستورد منتجات تامة الصنع. وحجم العجز التجاري في المصنوعات أعلى بكثير مما هو عليه في مجموع السلع، مما يعكس اعتماد أفريقيا على المصنوعات الأجنبية. وتقدر منظمة التجارة العالمية أن أكثر من نصف صادرات المنطقة يتألف من الوقود والمنتجات التعدينية، و25 في المائة من المصنوعات، و15 في المائة من المنتجات الزراعية. وتستورد القارة حاليا أكثر من 80 في المائة من المنتجات الصيدلانية التي تستهلكها. وخلال الفترة من عام 2012 إلى عام 2019، تغير هيكل الصادرات الصناعية في أفريقيا تدريجيا مع دخول منتجات متقدمة أكثر تطورا في مزيج صادراتها الصناعية. ونتيجة لذلك، ارتفعت حصتا كل من المنتجات القائمة على التكنولوجيا المتوسطة والراقية في إجمالي الصادرات الصناعية في أفريقيا من 26,6 في المائة و4,0 في المائة في عام 2012، إلى 31,9 في المائة و4,3 في المائة في عام 2019، على التوالي⁽¹⁴⁾. غير أن الإنتاج الصناعي لا يزال يتركز

(11) اليونيدو، 2020.

(12) اليونيدو، 2020.

(13) اليونيدو 2022.

(14) اليونيدو 2020.

في المنتجات القائمة على التكنولوجيا البسيطة، مثل المواد الغذائية والمنسوجات والملابس والأحذية، على الرغم من نمو صناعة السيارات في عام 2018.

وتشكل الصادرات بين البلدان الأفريقية حصة صغيرة نسبياً من إجمالي حجم التجارة الأفريقية، حيث لم تزد عن 15 في المائة من مجموع الصادرات الأفريقية في عام 2021، وكانت ذروتها في عام 2019، عندما بلغت 19 في المائة. وفي عام 2021، مثلت الواردات الأفريقية من داخل القارة 14 في المائة فقط من إجمالي الواردات الأفريقية من السلع. ولا تأتي المقارنة مع القارات الأخرى في هذا الشأن في صالح أفريقيا، إذ تعتمد بلدان القارات الأخرى على نشاط تجاري مزدهر فيما بينها لدعم النمو والتنمية الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي. غير أن نحو 40 في المائة من الصادرات فيما بين البلدان الأفريقية يتألف من المصنوعات، ولا سيما الحديد والصلب والمواد الكيميائية ومنتجات أخرى شبه مصنعة. وهذا يشير إلى أن تحقيق زيادة في حجم التجارة بين البلدان الأفريقية يمكن أن يوفر دفعة للتنمية قطاع الصناعة.

ويؤدي القطاع الخاص في أفريقيا دوراً هاماً في اقتصاد القارة. فهو يساهم بنسبة 80 في المائة من إجمالي حجم الإنتاج وثلاثي الاستثمارات وثلاثة أرباع الائتمان. وهو يوظف أيضاً 90 في المائة من الأشخاص الذين هم في سن العمل⁽¹⁵⁾. ومعظم منشآت القطاع الخاص في أفريقيا صغيرة وإنتاجيتها أقل من غيرها، لا سيما في مجال الصناعة. وتكافح المنشآت الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا من أجل البقاء والنمو والتحول إلى شركات كبيرة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى القيود المالية⁽¹⁶⁾. غير أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال التصدير أو على الصعيد الدولي هي أكثر إنتاجية وتساهم بقدر أكبر في توفير وظائف بأجور أعلى، ولا سيما في قطاعات الاقتصاد التي تتسم بانخفاض الأجور، وتنمو بشكل أسرع من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، التي لا تعمل في مجال التصدير، بنسبة 4 نقاط مئوية⁽¹⁷⁾. وعلى الرغم من أن الشركات الأفريقية آخذة في تبني تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة، فإن مستوى العمل بها في القارة ما زال منخفضاً نسبياً بالمقارنة بالبلدان النامية الأخرى بسبب حواجز السوق والفجوات القائمة في البنى التحتية الحيوية التي تضعف من إمكانيات الاتصال والوصول. كما أن الفجوة في المهارات المطلوبة واضحة أيضاً في العديد من البلدان الأفريقية، ولا سيما لدى أقل البلدان نمواً. ويلزم تحويل نظم التدريب المهني والتعليم بسرعة إلى النظم المطلوبة لتوفير المهارات التي تتطلبها الثورة الصناعية الرابعة.

وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القارة 46 بليون دولار أمريكي في عام 2018، و83 بليون دولار أمريكي في عام 2021، لكنها لا تزال تمثل 5,2 في المائة فقط من حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية. ويعزى هذا الارتفاع إلى تزايد الطلب على بعض السلع الأساسية وما يقابله من ارتفاع في أسعارها، فضلاً عن نمو الاستثمار غير الباحث عن الموارد في عدد قليل من الاقتصادات. ورغم أن هناك منشآت متعددة الجنسيات من بلدان نامية تواصل توسيع أنشطتها، فإن المستثمرين من البلدان المتقدمة النمو ما زالوا هم القوى الفاعلة الرئيسية.

الاختلافات الإقليمية

تظهر قيم الناتج المحلي الإجمالي أن الجنوب الأفريقي هو أغنى المناطق الخمس في أفريقيا، ومن بعده شمال أفريقيا وغربها ووسطها وشرقها (انظر المرفق الإحصائي). أما من حيث مستوى التصنيع، الذي تظهره أحجام القيمة المضافة الصناعية، فإن منطقتي الجنوب الأفريقي وشمال أفريقيا تنصهران المشهد. وفي حين أن

(15) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، 2021.

(16) بنك التنمية الأفريقي، 2019.

(17) مجموعة إنديرة، 2013.

الاختلافات في نصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعية وحصة القيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي كبيرة جدا بين المناطق الأفريقية، فإنها تتبع مساراً متشابهاً جداً من حيث القدرة التنافسية الصناعية. والمناطق الخمس متشابهة فيما تواجهه من عقبات وقيد تعترض التنمية الصناعية. غير أن التحديات الهيكلية المحددة التي تواجه أقل البلدان نمواً أو البلدان النامية غير الساحلية أو البلدان المتوسطة الدخل أو الدول الجزرية الصغيرة النامية تزداد حدة في منطقة معينة (انظر المرفق الإحصائي).

التحديات التي تواجه التصنيع في أفريقيا

لا تزال أفريقيا تواجه تحديات وقبواً متعددة. وتتمثل التحديات الشاملة في بطء خطى التحول الهيكلي، وقصور التنوع الاقتصادي، وانخفاض مستوى التصنيع والقيمة المضافة. وهناك أيضاً عدد كبير من التحديات الإنمائية الأساسية، منها ضعف القدرة الإنتاجية، ومحدودية قواعد إنتاج وتصدير المصنوعات، وقصور البنية التحتية للجودة، وعدم توافر بيانات مؤاتية للأعمال التجارية، وركود تدفقات التجارة والاستثمار، وانخفاض الإنتاجية، ومحدودية فرص الحصول على التمويل، وارتفاع تكلفة رأس المال، وضعف تعبئة الموارد الداخلية والخارجية، وعدم التوافق بين برامج التدريب واحتياجات التوظيف، ومحدودية القدرات/المهارات البشرية، وضعف القاعدة التكنولوجية.

ومما يعقد الأمر بروز تحديات جديدة وناشئة بفعل تغير المناخ وتواتر حوادث التمرد الإرهابية والزيادة في حدوث الكوارث وحالات الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة ونشوب النزاعات وتذبذبات السلع الأساسية وتزايد نزوح رؤوس الأموال إلى الخارج. وقد وقعت جائحة كوفيد-19 في وقت كانت فيه التوقعات واعدة بالنسبة للعديد من البلدان الأفريقية. ففي بداية عام 2020، كانت أفريقيا تسير على الطريق الصحيح صوب مواصلة التوسع الاقتصادي في ظل توقعات بارتفاع معدلات النمو. وتحققت مكاسب هامة وفق مؤشرات الحد من الفقر والمؤشرات الصحية. وأخذت القارة تحتضن التكنولوجيا والمبتكرات في مختلف أنحائها، وكان الشباب أول البادئين باستخدام المنصات الرقمية الجديدة. وكان للحرب في أوكرانيا وقع سلبي أيضاً على قطاع الصناعة في أفريقيا حيث تسببت في زيادة أسعار المدخلات.

الفرص المتاحة للتصنيع في أفريقيا

لا تزال أفريقيا تمضي بخطوات جديرة بالثناء نحو التكامل الإقليمي والقاري، الذي يمثل فرصتها الكبرى للتحول الهيكلي والتنوع الاقتصادي. وينطوي اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على إمكانات قوية لتعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام من خلال الاستفادة من وفورات الحجم وبناء قطاع صناعي أكثر قدرة على المنافسة. ويمكنه أيضاً أن يعزز القيمة المضافة والتنوع الاقتصادي ويشجع تطوير سلاسل القيمة المحلية والإقليمية. وهذه المنطقة الحرة تمثل سوقاً لمنطقة يسكنها حوالي 1,3 بليون شخص وبلغ مجموع ناتجها المحلي الإجمالي حوالي 8 تريليونات دولار أمريكي (بحساب تعادل القوة الشرائية). ويقدر البنك الدولي أن الاتفاق، إذا تم تنفيذه بالكامل، يمكن أن يحقق مكاسب في الإيرادات تتراوح قيمتها بين 450 بليون دولار أمريكي و571 بليون دولار أمريكي بحلول عام 2035، وأن يؤدي إلى انتشار ما يصل إلى 50 مليون شخص من براثن الفقر المدقع. وسيشمل ذلك زيادة كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، التي ستوجه أساساً إلى قطاعات الصناعة والأعمال التجارية الزراعية والخدمات، مما سيكون له أثر كبير على حجم الصادرات الأفريقية وتنويعها.

واعترفت الجماعات الاقتصادية الإقليمية في القارة أيضاً بالدور الحاسم للتصنيع في خططها الإنمائية. ولتحقيق الأهداف المنشودة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والخطط الإقليمية للجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية، بدأت تلك الجماعات وفرادى البلدان في صوغ سياسات واستراتيجيات وبرامج يمكن أن تكون فعالة. وتعمل الكثير من تلك الجماعات والبلدان أيضاً على وضع خطط عمل محددة لتشجيع التجارة واستبانة فرص جديدة للتنوع والتصنيع وتطوير سلاسل القيمة.

ومن العوامل المفيدة الأخرى لتحفيز التصنيع في أفريقيا **الطلب المتزايد على المصنوعات** في أفريقيا. فعلى الرغم من أن صادرات القارة متركزة في السلع الأساسية، فإن واردتها متنوعة وتشمل أساسا المصنوعات. وتعتمد الاقتصادات الأفريقية بشكل ملحوظ على الاستيراد حتى بالنسبة للمنتجات الأساسية، بدءا من الملابس إلى الأحذية والإلكترونيات. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تقوية النشاط الصناعي ومن ثم يفضي إلى تحقيق قيمة مضافة في أفريقيا.

وتوفر **الثورة الصناعية الرابعة** للمصنعين الأفارقة والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة فرصا مثيرة للاهتمام تنتج لهم إنشاء نماذج أعمال جديدة والاندماج في سلاسل القيمة العالمية. وقد ظهرت تكنولوجيات جديدة لم تكن موجودة وقت استقلال معظم البلدان الأفريقية، وهي تهيئ فرصا جديدة للتنوع الصناعي، ولا سيما في مجال الخدمات ذات القيمة المضافة. ويتيح الارتفاع الأخير في معدل نشاط بعض قطاعات الصناعات غير التحويلية فرصة حقيقية للتنوع فيما يسمى **بالصناعات الخالية من الدخان**. وهذه القطاعات الحديثة، التي تشمل خدمات قابلة للتداول مثل خدمات التكنولوجيا الرقمية، لديها سمات رئيسية مشتركة مع الصناعات التحويلية. فهي لا تستفيد فحسب من التغيرات التكنولوجية ونمو الإنتاجية على غرار الصناعات التحويلية، بل تنحو أيضا مثلها إلى الاستفادة من وفورات الحجم والتكتل.

وتتعم أفريقيا بوفرة كبيرة في **الموارد الطبيعية** اللازمة للتصنيع القائم على الموارد، وذلك من خلال تصدير سلع ذات قيمة مضافة على سبيل المثال. وهناك إدراك جيد داخل القارة لإمكانية استغلال السلع الأساسية في دعم خطط التصنيع. وتتمتع المنطقة بشريط ساحلي بالغ الطول وموارد بحرية عظيمة الوفرة، مما يوفر فرصة فريدة للنهوض بالاقتصاد الأزرق. ويمكن أن يؤدي تحسين **الروابط مع الموردين والزبائن المحليين** إلى دفع عجلة النمو الصناعي المستدام للاستفادة من قطاع السلع الأساسية. وفي الوقت الحاضر، يحصل العديد من مشغلي المشاريع المتعددة الجنسيات في قطاع السلع الأساسية في أفريقيا، وخاصة في مجال التعدين، على الإمدادات اللازمة من مصادر دولية، مما يهدر الإمكانات المحلية. وحتى في مجال السلع الأساسية غير التعدينية، تفضل كبريات المؤسسات الأجنبية بشدة الحصول على المدخلات الخام من أفريقيا وتحقيق القيمة المضافة خارج القارة.

وتوفر **الصناعة الخضراء** العديد من فرص التنمية الصناعية والاستثمار. ويمكن للتكنولوجيات الجديدة تحسين كفاءة الإنتاج والنقل كذلك من توليد النفايات والانبعاثات. كما أن بإمكانها **اجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر**، الذي بات بالفعل عرضة للتأثر بارتفاع تكاليف العمالة ومتطلبات الارتقاء التكنولوجي في كبريات البلدان المتوسطة الدخل، مثل الصين والهند، والبرازيل، مما يتيح بالتالي فرصة للتصنيع للبلدان الأفريقية.

المسائل الرئيسية التي ستشكل ملامح التصنيع بحلول عام 2030

النظم التجارية	تغير المناخ
أدى إنشاء منظمة التجارة العالمية في عام 1995 إلى نشوء نظام تجاري دولي قائم على القواعد يسمح، على العكس من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، بإنفاذ مقتضيات الامتثال للقواعد التنظيمية للتجارة الدولية بصورة أشد صرامة وتوفير المزيد من المعاملة التفضيلية للبلدان المضرومة هيكلها.	تطلق أفريقيا أقل من 3 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، ولكنها تتأثر بشكل غير متناسب بتغير المناخ. وتواجه أفريقيا تحدي النقل إلى أدنى حد من مخاطر تعرض ملايين البشر، الذين يعانون بالفعل من الفقر المدقع، للتهديدات المناخية وضمان الاستدامة البيئية.

الثورة الصناعية الرابعة	التحول العالمي في تدفقات التجارة وسلاسل القيمة
سوف يعزز انتشار استخدام تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة في القطاعات الإنتاجية في أفريقيا من قدرة القارة على اللحاق بالركب. وسوف يقلل من الفجوة التكنولوجية ويعزز القدرة التنافسية الصناعية ويهيئ المزيد من فرص العمل ويدعم الاستدامة البيئية.	تحول مركز الصناعة في العالم من أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية إلى بلدان في الجنوب. وينذر هذا التحول بإعادة هيكلة كبرى للتدفقات التجارية وسلاسل القيمة العالمية على نحو يبعدها عن أفريقيا، ولكنه يهيئ أيضا فرصا.

الصكوك الإرشادية

إلى جانب الإطار البرنامجي المتوسط الأجل لليونيدو للفترة 2022-2025 والأطر الاستراتيجية المواضيعية/القطاعية (مثل الإطار الاستراتيجي للثورة الصناعية الرابعة واستراتيجية تغير المناخ) وكذلك الاستراتيجيات المتعلقة بالمجموعات القطرية (مثل البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية)، تسترشد أعمال التصميم والتنفيذ الاستراتيجية لبرامج التنمية الصناعية في أفريقيا بخطط التنمية القائمة والصكوك ذات الصلة (مثل الاستراتيجيات والسياسات والأطر والمبادرات الرئيسية)، بما يشمل الصكوك الرئيسية المتعددة الأطراف الأخرى المعمول بها على كل من الصعيد الإقليمي والقاري والعالمي.

1' **صكوك التنمية الإقليمية:** وهي تشمل بوجه خاص الاستراتيجيات والسياسات ذات الصلة للجماعات الاقتصادية الإقليمية، مثل اتحاد المغرب العربي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

2' **الصكوك الإرشادية على المستوى القاري:** وهي تشمل على وجه الخصوص "خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها" وخطتي تنفيذها العشريتين المتتاليتين، وخطة عمل الاتحاد الأفريقي من أجل تسريع التنمية الصناعية في أفريقيا، واتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا/برنامج المجمعات الزراعية الصناعية الأفريقية المشتركة، وبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، وإطار الاستثمار في عموم أفريقيا.

3' **الصكوك الإرشادية على مستوى العالم:** خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وبرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا (2022-2031)، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية (2014-2024)، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وبرنامج العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا.

ثالثا - عرض قيمة عمل اليونيدو

إن اليونيدو، بصفتها وكالة الأمم المتحدة المتخصصة المكلفة بتعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، توفر المساعدة اللازمة للدول الأعضاء على امتداد مسارات التصنيع التحويلي في مجالات التحول الهيكلي والخبرة القطاعية والتحول الرقمي والابتكار والاقتصاد الدائري المحايد مناخيا. وهي، باعتبارها المنسق المركزي لجهود التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في منظومة الأمم المتحدة، تضطلع بدور حاسم في توفير منبر عالمي لنقل المعرفة والتكنولوجيا وكذلك لحشد الابتكارات.

وتمتد ولاية اليونيدو لتشمل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاجتماعي والاقتصادي والبيئي) من أجل تحقيق نتائج إنمائية أكبر وإحداث تأثير واسع النطاق. وهي تحقق نتائج في مجال العمل الإنمائي المفضي إلى التحول من قبيل ما يلي: '1' تهيئة سياسات واستراتيجيات من أجل تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وأهداف التنمية المستدامة؛ '2' تهيئة نظم إيكولوجية صناعية مؤاتية؛ '3' تهيئة أعمال تجارية مبتكرة وشاملة للجميع ومستدامة؛ '4' تهيئة إدارة استراتيجية فعالة من أجل تحقيق نتائج.

وتجسد تخصصات المنظمة ووظائفها الأساسية عرض قيمة عمل اليونيدو من أجل أفريقيا على النحو التالي:

• خبرة فنية عالية القيمة بالاقتتران مع شبكة كبيرة من الخبراء على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري • نُهج لبناء القدرات بشأن الأبعاد الثلاثة لآثار التنمية الصناعية، وهي "تحقيق الرخاء المشترك القائم على الصناعة" و"النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية" و"الصناعة المستدامة بيئياً" • إدماج تدخلات في أطر برنامجية أوسع نطاقاً، بما في ذلك تقديم عروض بيانية تجريبية • تدخلات مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المتنوعة للدول الأعضاء، بما فيها أقل البلدان نمواً/البلدان النامية غير الساحلية والبلدان المتوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية	قدرات قوية على التعاون التقني في مجالات رئيسية مختارة من مجالات التنمية الصناعية
• إجراء بحوث اقتصادية تطبيقية وعمليات تحليل قائمة على الأدلة بشأن المواضيع المتعلقة بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري والقطاعي • صوغ وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والاستراتيجيات الصناعية والتدخلات ذات الصلة • توليد ونشر معارف عامة حجية بشأن التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، بما يشمل إحصاءات صناعية ومنتجات معرفية عملية المنحى	خدمات التحليل والبحث وخدمات لتقديم المشورة بشأن السياسات الصناعية
• برنامج الشراكات القطرية ومنصاته لأصحاب المصلحة المتعددين ينفذ برامج لتحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة • يوفر التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي فرصاً للبلدان النامية للتعلم من بعضها البعض وتشاطر أفضل الممارسات إلى جانب بناء القدرات وتحسين البنية التحتية • إنشاء منابر لأصحاب المصلحة وشبكات معرفية	قدرات قوية على بناء الشراكات ووضع النماذج والجمع بين الأطراف
• تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات والإعلانات والقواعد والمعايير ومدونات قواعد السلوك والمبادئ التوجيهية والتوصيات وأفضل الممارسات لحل مشاكل التصنيع	وضع المعايير وتوفير الدعم من أجل الامتثال للمعايير الصناعية

• تقديم المشورة السياساتية وبناء القدرات ونشر المنتجات المعيارية؛ وتيسير حوار متعدد الأطراف والتنسيق وتناقل التشريعات والسياسات وخطط التنمية والتكنولوجيا الصناعية بين البلدان • رصد جميع جوانب التنمية الصناعية وجمع المعلومات عنها واستعراض تلك الجوانب والإبلاغ عنها والعمل كمركز لتبادل المعلومات الصناعية • عمليات لوضع المعايير ودعم التنفيذ الصحيح للقواعد والمعايير.	
• تشمل مراكز التفوق التابعة لليونيدو المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف والشبكة العالمية للمراكز الإقليمية للطاقة المستدامة والمراكز الإقليمية للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بالإضافة إلى 13 مكتبا لترويج الاستثمار والتكنولوجيا • تتكون شبكة اليونيدو الميدانية من 48 مكتبا إقليميا وقطريا • الاتساق البرنامجي والمواءمة الاستراتيجية مع الأولويات والاحتياجات، والتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى وأصحاب المصلحة والشركاء في التنمية والمساهمات في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية • تعبئة الموارد وتوسيع نطاق المبادرات الناجحة وتكرارها	وجود ميداني واسع النطاق على الصعيدين الإقليمي والقطري
• إصدار منتجات معرفية عامة عن التنمية الصناعية وتعميمها • بناء القدرات والمهارات في مجال النظم الصناعية • تعزيز الممارسات التجارية وعمليات نقل التكنولوجيا وتوطيد السياسات والمعايير والاستثمارات والحوكمة • توسيع نطاق النتائج المحققة في مجال التنمية من خلال التكرار والتعميم	التعزيز المستدام للمعارف والمؤسسات
• خلق فرص عمل لائقة ومنتجة والمحافظة على تلك الوظائف، وزيادة مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة لضمان توزيع أفضل للدخل وتحسين إمكانية الحصول على المصنوعات من أجل تحقيق الرخاء المشترك • زيادة القيمة المضافة والإنتاجية والوفورات في عمليات الإنتاج، وزيادة إمكانية الحصول على المصنوعات، وتحسين القدرة التنافسية الاقتصادية • الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والملوثات الأخرى، وزيادة كفاءة الطاقة والموارد، ودعم الصناعة الخضراء	رفع مستوى تأثير سلسلة النتائج المحققة في مجال التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة

وأفريقيا هي أكبر مستفيد من خدمات اليونيدو ومن أنشطتها في مجال التعاون التقني من خلال تدخلات منفذة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والقاري. ويتعلق نحو 50 في المائة من حجم حافظة اليونيدو وقرابة 33 في المائة من أموال تلك الحافظة ببلدان أفريقية. وفي ضوء حرص اليونيدو على توطيد التكامل وتعميقه في عملها في القارة مع توسيع نطاقه، وبخاصة في سياق مشروع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، سوف تسعى

المنظمة إلى تحقيق التكامل بين أبعاد تأثير التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة ومجالات التركيز المتعلقة بخبراتها من خلال اتباع نهج متعددة المواضيع في أنشطتها في أفريقيا. ومن الأولويات البارزة لليونيدو، فيما يتعلق بأفريقيا تحديداً، تعميق التكامل بين التدخلات القارية والإقليمية والوطنية من أجل تحقيق الاتساق في السياسات والتنسيق الفعال وتحقيق نتائج قائمة على الأدلة في مجال التنمية وآثار أكبر على نطاق أوسع.

وتحرص اليونيدو، عندما تستهل تدخلاتها وشراكاتها، على الاستجابة للاحتياجات والمتطلبات المحددة لدولها الأعضاء، مع إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الإنمائية الخاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا. وستواصل اليونيدو تقديم حلول مصممة خصيصاً لمعالجة التحديات والأولويات الإنمائية المحددة لدى الدول الأعضاء، مسترشدة في ذلك بالاستراتيجيات التنظيمية ذات الصلة بالبلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك بالنهج الإقليمية وبضروب التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

رابعاً - الرؤية والولاية والهدف العام والأهداف الاستراتيجية والمبادئ الإرشادية

رؤية اليونيدو لأفريقيا

تحويل أفريقيا إلى قارة صناعية تحفز النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة على نحو شامل للجميع، ومن ثم، تحد من الفقر وتساهم في تحقيق تطلعات وأهداف "خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها" وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

الهدف العام

إن المنطلق الرئيسي لاستراتيجية اليونيدو الخاصة بأفريقيا هو ضمان التحقيق الكامل للولاية الفريدة المنوطة بالمنظمة، وهي تعزيز التنمية الصناعية والاقتصادية المستدامة والتعجيل بها، وكذلك هدفها الذي ينشد دعم البلدان حتى تتمكن من التصنيع بطرائق تعزز عمليات الانتقال الرقمية والخضراء وتسرع وتيرة التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي السياق الأفريقي، يوجه إطار اليونيدو البرنامجي المتوسط الأجل استراتيجية اليونيدو لأفريقيا إلى المساهمة في تعزيز التحول الهيكلي وزيادة التنوع الاقتصادي وتحقيق القيمة المضافة وخلق فرص العمل في البلدان الأفريقية بطريقة مستدامة بيئياً، مع مراعاة الاتجاهات الكبرى التي تشكل ملامح التصنيع في أفريقيا.

ولكي تتمكن أفريقيا من تثبيت خطاها على مسار يفضي إلى التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، يلزم القيام بتدخلات نظامية متعددة الأبعاد في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومجالات الحوكمة. كما يتطلب الأمر المساهمة في تحقيق التكامل بين خطط أفريقيا المتعلقة بالبنية التحتية والصناعة والتجارة والسلام والأمن. ويمكن تحقيق ذلك بتنظيم عمليات واسعة القاعدة تملك زمامها البلدان أو الأقاليم أو القارة من شأنها أن تعزز الموارد المالية وغير المالية، وتشجع التكامل الإقليمي، وتيسر تنسيق السياسات، وتحشد جهود التعاون والشراكات التحويلية فيما بين أصحاب المصلحة الأفريقيين والشركاء في التنمية.

ومن ثم، فإن الهدف العام لاستراتيجية اليونيدو الخاصة بأفريقيا هو الاستفادة من تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في تحسين مستويات المعيشة والرفاه وتحويل الاقتصادات والمجتمعات المحلية في أفريقيا وجعلها مستدامة وقادرة على الصمود.

الأهداف الاستراتيجية

تشمل الأهداف الاستراتيجية لاستراتيجية اليونيدو الخاصة بأفريقيا ما يلي:

- 1- تعزيز الطاقات والقدرات على كل من المستوى المحلي والوطني والإقليمي والقاري من أجل تعزيز وتدعيم عملية تحول فعالة ومنتجة، تيسرها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ومن ثم، إطلاق القدرات الكامنة لدى القارة من أجل تحقيق التصنيع المتكامل والشامل للجميع والمستدام؛
- 2- الاستفادة من تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في تهيئة أنماط من الحياة ينعم في ظلها كل إنسان بالصحة والرخاء والرفاه، بما يتماشى مع التطلع 1 والهدف 3 من خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وكذلك الأهداف ذات الصلة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030؛
- 3- اتباع مسارات لتحقيق تنمية صناعية محايدة كربونيا وقادرة على تحمل التحديات المناخية تتسم بالإنصاف وتساعد على التحول؛
- 4- تعزيز التعاون والشراكات مع جميع أصحاب المصلحة والشركاء المعنيين على كل من المستوى المحلي والوطني والإقليمي والقاري والعالمي والعمل على إيجاد نهج مبتكرة لحشد الموارد.

التطلعات السبعة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها	
التطلع 1	أن تنعم أفريقيا بالازدهار القائم على أساس النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة.
التطلع 2	أن تنعم القارة بالتكامل والوحدة السياسية وأن تستند إلى المثل العليا للانتماء الأفريقي ورؤية "نهضة أفريقيا".
التطلع 3	أن تنعم أفريقيا بالحوكمة الرشيدة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدل وسيادة القانون.
التطلع 4	أن يعم السلام والأمن أفريقيا.
التطلع 5	أن تنعم أفريقيا بهوية ثقافية قوية وتراث مشترك وقيم وأخلاق مشتركة.
التطلع 6	أن تعتمد أفريقيا، التي يقود الإنسان فيها مسيرة التنمية، على القدرات الكامنة لدى سكانها، ولا سيما نساءها وشبابها، وأن ترعى أطفالها.
التطلع 7	أن تصبح أفريقيا لاعبا وشريكا عالميا قويا وموحدا مع تمتعها بالقدرة على الصمود والتأثير.

مبادئ إرشادية

- تُولي الحكومات المحلية والوطنية والمؤسسات المعنية الحكومية الدولية والإقليمية والقارية زمام عملية التنمية الصناعية وقيادتها
- المسؤولية المتبادلة والمساءلة
- التوافق القوي مع أولويات التنمية المحددة في خطط وسياسات واستراتيجيات التنمية المحلية والوطنية والإقليمية والقارية
- تزايد استخدام النظم الوطنية

- اتباع نهج يتمحور حول الإنسان
- اتباع نهج جنساني وشبابي وشامل للجميع
- إحداث آثار دائمة تنحو إلى تحقيق نتائج من خلال النظم التحويلية
- تحقيق التكامل بين مبادرات التعاون التقني وتوسيع نطاقها
- اتساق السياسات وتنسيقها فيما بين مختلف المستويات الجغرافية (الوطنية والإقليمية والقارية) وداخل كل مستوى منها
- اتباع نهج شامل ونظامي
- إقامة شراكات معززة ومبتكرة مع جهات متعددة من أصحاب المصلحة، لا سيما مع القطاع الخاص والجماعات الاقتصادية الإقليمية

خامسا - مجالات التركيز ومجالات العمل الرئيسية والأهداف

سوف تتحقق أهداف الاستراتيجية من خلال ستة مجالات تركيز رئيسية هي فيما يلي:

- أولاً- الاستثمار في البشر وتحويل المجتمعات من أجل تحقيق الرخاء المشترك
- ثانياً- تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية على مستوى الشركات والصناعات من أجل تحقيق التحول الإنتاجي
- ثالثاً- دعم تنفيذ مشروع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل التعجيل بالتكامل الإنتاجي الإقليمي
- رابعاً- الترويج للطاقة المستدامة والانتقال العادل
- خامساً- تعزيز النمو المستدام والعمل المناخي
- سادساً- تعزيز التعاون والشراكات الاستراتيجية وضروب التمويل المبتكرة من أجل التصنيع

مجال التركيز 1: الاستثمار في البشر وتحويل المجتمعات من أجل تحقيق الرخاء المشترك

لقد بات من المحتم على أفريقيا، في ضوء ما استجد على ساحة التنمية العالمية من فرص ومواطن ضعف وصدّات، أن تعجل بالنهوض بالتنمية البشرية لشعوبها على نحو مستدام ومنصف. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في ضوء النمو السكاني السريع - ولا سيما كثرة أعداد السكان ممن هم في سن الشباب والعمل، والتوسع العمراني السريع واستئثار القطاع غير الرسمي بنسبة 83 في المائة من العمالة في أفريقيا.

والطاقات الكامنة لدى الشباب هي القوة الدافعة للعمل على تحقيق الرخاء الجماعي. وينطبق هذا القول بشكل خاص على أفريقيا، التي يمثل سكانها أكثر المجموعات السكانية في العالم شباباً وأسرعها في التزايد. فمن المتوقع أن يشكل سكان أفريقيا بحلول عام 2030 أكثر من 40 في المائة من شباب العالم وأن يمثلوا 75 في المائة من الأشخاص الذين نقل أعمارهم عن 35 عاماً. ومن المتوقع أن تشكل أعداد الشباب الذين تحفل بهم أفريقيا أكثر من ربع القوى العاملة في العالم بحلول عام 2050. وعلاوة على ذلك، هناك توافق متزايد في الآراء على أن شباب أفريقيا سيظل ينمو ويزداد على مدى السنوات الخمسين القادمة بينما تشيخ القارات الأخرى. وفي الوقت الحاضر، يشكل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً 19,4 في المائة من مجموع السكان، بينما يشكل الأطفال دون سن 15 عاماً حوالي 41 في المائة من مجموع السكان؛ ونقل أعمار أكثر من 60 في المائة من سكان أفريقيا عن 25 عاماً. وبالنظر إلى عظم أعداد الشباب، فستظل الخيارات المتاحة أمامهم والفرص السانحة لهم والقيود التي تعترضهم عوامل رئيسية في تشكيل ملامح التنمية في أفريقيا.

وتتوخى خطة "أفريقيا التي نصبو إليها" أن ينعم جميع الأفارقة بالرخاء على نحو مستدام ومشترك، وأن يتسم هذا الرخاء بمستوى معيشي مرتفع ويرتكز على تعليم رفيع الجودة وشامل للجميع يركز على تدريس العلوم والتكنولوجيا وتشجيع الابتكار، مع إتاحة الحصول بشكل كامل على الرعاية الصحية الجيدة بتكلفة ميسورة والحصول على السكن اللائق بتكلفة ميسورة. والاستثمار في البشر والسعي الدؤوب إلى تحويل المجتمعات يوفران سبيلا إلى تحقيق المزيد من الإنصاف والنمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة. ويجب على الحكومات الأفريقية أن تسعى جاهدة لاستثمار نسبة 1 في المائة المتفق عليها من ناتجها المحلي الإجمالي في البحث والتطوير، والتي لم تزد حتى عام 2019 عن 0,42 في المائة مقابل المتوسط العالمي البالغ 1,7 في المائة. وتحدد خطة البنك الدولي لرأس المال البشري في أفريقيا أهدافا طموحة لتعزيز رأس المال البشري في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء وتنمية معارف سكانها وتحسين صحتهم وتدعيم قدرتهم على الصمود. ومن ثم، يستثمر البنك الدولي أكثر من 34,2 بليون دولار في 228 مشروعا للتنمية البشرية في المنطقة.

وسييسهم عمل اليونيدو في إطار هذا المجال من مجالات التركيز في تزويد الناس والمجتمعات المحلية بالقدرات والإمكانيات الصناعية اللازمة حتى لا يتخلف أي منهم عن الركب. كما أنه سيهيئ فرصا للمجتمعات المحلية تتيح لها أن تصبح قاطرات للنمو والتنمية المستدامة على نحو شامل للجميع ومنصف ومطرد، مما يوفر سبل عيش مستدامة ويحد من الفقر والجوع.

وينبغي أن تشمل الأنشطة المعتمدة أيضا بعدا محددًا يركز على الحد من الواردات الغذائية، التي تمثل بالفعل 20 في المائة من مجموع الواردات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن 75 في المائة من اقتصادات أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى صنفت على أنها بلدان تعاني من عجز غذائي حتى قبل الارتفاع الحالي في أسعار الأغذية⁽¹⁸⁾.

الأهداف	مجالات العمل الرئيسية
- العمل على نشر ثقافة ريادة الأعمال (تنظيم المشاريع) وتعزيز المهارات الصناعية اللازمة للعمل وشغل الوظائف اللائقة وريادة الأعمال - توفير التدريب الفني والمهني - دعم المرأة في اكتساب المهارات والوصول إلى الموارد الإنتاجية والمالية - دعم العمل على تطوير الصناعات الصحية والصيدلانية والارتقاء بها - زيادة القيمة المضافة للإنتاج الزراعي بشكل كبير والمساعدة في تقليل خسائر ما بعد الحصاد - خلق فرص عمل مناسبة للمجتمعات الريفية - زيادة الأمن الغذائي وسلامة الأغذية والتغذية - دعم الانتقال من العمل غير الرسمي إلى العمل الرسمي في جميع القطاعات	- التعليم والتدريب - تمكين الشباب والمرأة - الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية - الأمن الغذائي والتغذية - الصناعات الصحية/صناعة الأدوية المحلية - تعزيز الأمن البشري من خلال توليد الدخل وخلق فرص العمل - تنمية المجتمعات الريفية من خلال الأنشطة الإنتاجية - الانتقال من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي والربط بسلاسل الإمداد المحلية

(18) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2021.

مجال التركيز 2: تعزيز الإنتاجية على مستوى الشركات والصناعات من أجل تحقيق التحول الإنتاجي

أدى بطء النمو في الإنتاجية، التي تمثل قاطرة رئيسية للنمو والتنمية، إلى تخلف أفريقيا عن العديد من البلدان النامية التي تنطلق صوب الرخاء بفضل المكاسب المحققة من زيادة الإنتاجية⁽¹⁹⁾. وما زال مستوى إنتاجية العمل في أفريقيا يعادل 12 في المائة من مستوى إنتاجية العمل في الولايات المتحدة منذ عام 2000. وانخفضت نسبة إنتاجية العمل بين أفريقيا وآسيا من 67 في المائة في عام 2000 إلى 50 في المائة في عام 2019. وفي الفترة من عام 1960 إلى عام 2017، سجلت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أدنى متوسط نمو سنوي في إنتاجية العامل في أي منطقة في العالم.

وتشير هذه الفجوة في الإنتاجية الآخذة في الاتساع إلى عدم انتشار القدرات على نطاق واسع، فالقدرات ما زالت محصورة في الشركات الأكثر إنتاجية⁽²⁰⁾، وهي بشكل أساسي الشركات الكبرى التي لا تولد فائضا كافيا من الوظائف. أما المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الأقل إنتاجية نسبيا، فهي تمثل أكثر من 90 في المائة من المنشآت التجارية في القارة الأفريقية وتشكل المحرك الرئيسي للابتكار. ولا يزال القطاع غير الرسمي المصدر الرئيسي للتوظيف في جميع أنحاء أفريقيا، حيث يستأثر بما يقرب من 83 في المائة من الوظائف في أفريقيا و85 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وبالتالي يستوعب العديد من الشباب الباحثين عن عمل في القارة.

ومن الملاحظ في أفريقيا محدودية عمليات تجميع القدرات الإدارية والإنتاجية والتكنولوجية العليا (بما في ذلك القدرة على التعامل مع أحدث تطورات التكنولوجيات الرقمية المطبقة في الصناعة مثل تكنولوجيات الإنتاج الرقمي المتقدم أو تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة) لدى الشركات التي تنقلها بعد ذلك إلى دوائر الصناعة وباقي قطاعات الاقتصاد. وهذه المحدودية نابعة من عدم كفاية الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتهيئة القوى العاملة للتحول الرقمي، وضعف الاستثمارات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

ويؤثر كل من الابتكار التكنولوجي وانتشار تكنولوجيات الإنتاج الرقمي المتقدم تأثيرا أساسيا على جميع مجالات تطوير الأعمال التجارية، بما يشمل الإنتاجية والاستدامة البيئية، ويحدثان تغييرات عميقة في مستويات القدرة التنافسية لدى الشركات والدول. ولما كانت معظم الاقتصادات الأفريقية تعتمد على السلع الزراعية غير المجهزة وعلى أنشطة التعدين ذات المحتوى المعرفي المنخفض، فإن ضعف بنية النظم الإنتاجية في أفريقيا هو سبب جوهري لضعف الإنتاجية، الذي يحد من ثمار النمو والتنمية.

والعمل على تشجيع الابتكار وتوفير البنى التحتية يدعم التصنيع الشامل للجميع والمستدام، الذي يمثل قاطرة التنمية المستدامة، وهو عملية دينامية تتطوي على تنظيم مشاريع وتنوع مستمر ورفع لمستويات الصناعة واستخدام للمبتكرات التكنولوجية وتوطيد للعلاقات التجارية. وعلى الرغم من أن عمليات التحول الهيكلي لم تكن كافية لتوفير ما يلزم من فرص العمل أو تحسين الرفاه أو الحد من الفقر لسكان أفريقيا الذين تحفل بهم القارة، فإن هذا التحول بظل هو السبيل إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

ومن ثم، فإن الحاجة ماسة في أفريقيا إلى تضيق الفجوات المتبقية في مجالات التكنولوجيا والتصنيع على جناح السرعة ابتغاء التعجيل بعملية التحول. ومن المقومات الرئيسية هنا توفير القدرات اللازمة في مجالات الابتكار والتكنولوجيا والاستثمار وريادة الأعمال. وفي إطار هذا المجال من مجالات التأثير، سوف يساهم عمل اليونيدو في مداومة إدخال تحسينات على الإنتاجية يمكن أن تكفل تحقيق قيمة مضافة ونتائج مرغوبة لصالح الفقراء وتساعد على تحسين مستويات المعيشة.

(19) البنك الدولي، 2022.

(20) AU/OCDE، 2019.

الأهداف	مجالات العمل الرئيسية
• بناء القدرات الإنتاجية والتجارية • المساعدة على تهيئة بيئة مؤاتية لتنمية القطاع الخاص • ضمان وصول الشركات الناشئة والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات والمنتجات المالية • زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية على مستوى الصناعات والشركات • توفير وظائف لائقة ومنتجة في مجالات الصناعة والخدمات ذات الصلة بالصناعة وزيادة إنتاجية العمل • زيادة قدرات الشركات والصناعات المحلية على تحقيق القيمة المضافة والتتبع الاقتصادي وتشجيع الصادرات الصناعية • دعم الجهود الرامية إلى تحسين القدرة على الابتكار بشكل كبير، بما في ذلك النظم الإيكولوجية للابتكار الرقمي	• الحوكمة الصناعية • تطوير القطاع الخاص • تطوير سلاسل القيمة وربطها بسلاسل القيمة الإقليمية والعالمية • تطوير ريادة الأعمال والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة • التحول الرقمي والابتكار • ترويج الاستثمار والتكنولوجيا • الارتقاء بالمنشآت وتحديثها • البنية التحتية للجودة • الحصول على ضروب مبتكرة من التمويل • التكتلات الصناعية (مثل المجمعات والتجمعات الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة) • معايير الاستدامة والأعمال التجارية المسؤولة • تطوير سلاسل القيمة وربطها بسلاسل القيمة الإقليمية والعالمية

مجال التركيز 3: دعم تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل التعجيل بالتكامل الإنتاجي الإقليمي

تقع مسؤولية التنمية الصناعية في المقام الأول على عاتق الحكومات الوطنية. بيد أن التكامل الإقليمي ينطوي على إمكانات هائلة للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية الصناعية الوطنية بوسائل مختلفة، بما في ذلك توفير سوق إقليمية واسعة النطاق.

ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية هي أحد البرامج الرئيسية لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وهي تهدف إلى تعميق التكامل الإقليمي وتعزيز التحول الهيكلي من أجل تعزيز القدرة التنافسية على مستوى كل من المنشآت والصناعات من خلال استغلال فرص الإنتاج الواسع النطاق وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق والكفاءة في تخصيص الموارد. وتشير التقديرات إلى أن قطاع الصناعة في أفريقيا يمكن أن يتضاعف حجمه في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مع زيادة الناتج السنوي من 500 بليون دولار أمريكي في عام 2015 إلى تريليون دولار بحلول عام 2025 وخلق أكثر من 14 مليون وظيفة مستقرة برواتب جيدة بالإضافة إلى وضع أطر واتفاقات جديدة للتعاون.

وتتيح بعض سمات الاقتصاد الإقليمي والظروف العالمية لأفريقيا فرصا للتصنيع. ومن شأن التعاون الإقليمي في تطوير البنى التحتية أن يخفض تكاليف المعاملات، ويعزز تنمية الأسواق الإقليمية، ويجعل الإنتاج الصناعي والصادرات الصناعية أكثر قدرة على المنافسة. ويمكن للتكامل الإقليمي أن يقلل من الأعباء التنظيمية الواقعة على الشركات الأفريقية من خلال تنسيق السياسات وأن يكون بمثابة أداة خارجية تكبح جماح السياسات الداخلية. والتكامل الإقليمي أداة فعالة لتعزيز السلام والأمن، وهما أمران أساسيان للحد من أوجه عدم اليقين المرتبطة بالاستثمار. كما أن التكامل الإقليمي ييسر تنمية الأسواق المالية، ويحسن فرص الحصول على الائتمان، ويعزز القدرة التنافسية لدى الشركات الصناعية الداخلية. وهو يشجع أيضا على ريادة الأعمال

وتطويرها في أفريقيا. ويضاف إلى ذلك أن جائحة كوفيد-19 أكدت أهمية التكامل الإقليمي كعنصر أساسي في جهود التعافي في أفريقيا. وأبرزت آثار الجائحة ضرورة تحسين سبل التنسيق بين الخطط الإقليمية المتعلقة برصد الأمراض والتصدي لها، وإبقاء تدفقات التجارة الإقليمية مفتوحة، وتدارك جوانب الهشاشة التي يمكن أن تمتد عبر الحدود، ودعم تعافي القطاع الخاص.

وفي إطار مجال التركيز هذا، ستساهم اليونيدو في تحقيق أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وغيرها من البرامج الرئيسية لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، بما في ذلك خطة العمل من أجل تسريع التنمية الصناعية في أفريقيا وبرنامج المجموعات الزراعية الأفريقية المشتركة. وسوف تركز المنظمة، وهي تقوم بذلك، على تكامل جميع أبعاد عملها على كل من الصعيد الإقليمي والقاري وتوسيع نطاق تلك الأبعاد.

الأهداف	مجالات العمل الرئيسية
• تطوير وتعزيز النظم الإنتاجية الإقليمية (مثل صوغ وتنفيذ استراتيجيات وطنية/إقليمية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتطوير وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية والقارية والربط بسلاسل القيمة العالمية، وإنشاء مراكز صناعية عابرة للحدود وإقليمية، وإنشاء ممرات تجارية) • تطوير النظم الإيكولوجية الإقليمية للارتقاء بالمشايخ بما في ذلك تطوير التجمعات والشبكات لتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق • تطوير البنية التحتية القارية والإقليمية للجودة • تطوير النظم الغذائية المستدامة القارية والإقليمية • دعم المبادرات الرئيسية الإقليمية الأخرى (مثل خطة العمل من أجل تسريع التنمية الصناعية في أفريقيا، وبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا/برنامج المجموعات الزراعية الأفريقية المشتركة) • دعم التنمية الإقليمية للقطاع الخاص • ثورة البيانات: إنشاء مرصد الصناعة الأفريقية، وتعزيز مرصد الصناعة الوطنية، ووضع مؤشر شامل للتصنيع في أفريقيا، وإصدار تقرير سنوي عن التصنيع في أفريقيا • دعم أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في وضع وتنفيذ البروتوكولات ذات الصلة • زيادة القدرات الإنتاجية الإقليمية لتحقيق القيمة المضافة والتنويع الاقتصادي وتصدير المصنوعات • تعزيز القيمة المضافة والامتثال لمواصفات الجودة والمعايير المحددة وتنويع الصادرات	• تطبيق الحوكمة الصناعية الإقليمية بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية • سلاسل القيمة الإقليمية/القارية • التكتلات الصناعية العابرة للحدود والإقليمية • النظم الإيكولوجية الإقليمية للارتقاء بالمنشآت، بما يشمل تنمية التجمعات • البنية التحتية القارية والإقليمية للجودة • النظم الغذائية المستدامة القارية والإقليمية • نظم الابتكار الإقليمية

مجال التركيز 4: الطاقة المستدامة والانتقال العادل

إن توفير خدمات كافية وميسورة التكلفة وموثوقة وجيدة وأمنة وسليمة بيئياً للتزويد بالطاقة مقوم بالغ الأهمية للتنمية المستدامة والتحول الاجتماعي الاقتصادي. وبغض النظر عن أهمية الطاقة في تحقيق التحول الهيكلي، فإن طموح أفريقيا في بلوغ هدف التصنيع والتنويع في ظل الاقتصاد المناخي الجديد يواجه تحديات على ثلاثة مستويات، هي توليد الطاقة ونقلها واستخدامها. والانخفاض الحالي في مستويات إمكانية الحصول على خدمات الطاقة الحديثة في القارة يعني أن أفريقيا ستضطر إلى استخدام جميع أشكال مواردها الوفيرة من الطاقة، بما في ذلك الطاقة المتجددة وغير المتجددة لتلبية احتياجاتها من الطاقة. ومشكلة الحصول على الطاقة كبيرة إلى حد أن واحداً من كل ثلاثة أشخاص في القارة لا يزال محروماً من إمكانية الحصول على الكهرباء.

وتساعد المؤسسات المالية العالمية والإقليمية، ولا سيما البنك الدولي، على زيادة فرص الحصول على خدمات للطاقة ميسورة التكلفة وموثوقة ومستدامة في جميع أنحاء القارة من خلال القيام بعمليات لدعم تمديد خطوط شبكات الكهرباء وتوسيع نطاق شبكات نقلها، وتقديم حلول مبتكرة لتوفير الكهرباء خارج نطاق الشبكات أو توفير قدرات لتوليد الطاقة المتجددة، وتطوير مجتمعات الطاقة الإقليمية، وتحسين كفاءة الخدمة.

ويواجه السعي إلى بناء الاقتصاد المناخي وتحقيق صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام 2050 تحديات خطيرة بالنظر إلى الطلب المتزايد على الطاقة لتحقيق أهداف النمو الصناعي في أفريقيا ومستوى الاستثمارات اللازمة للانتقال إلى مستوى صافي الانبعاثات الكربونية الصفري. وتساعد هذه المؤسسات المالية في المحافظة على مسيرة التقدم في أفريقيا من خلال دعم الجهود الرامية إلى توسيع نطاق مشاريع الكهرباء في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والتعجيل بإنجازها ومساعدة الاقتصادات في هاتين المنطقتين على التحول إلى اقتصادات خضراء منخفضة الكربون.

وفي إطار مجال التركيز هذا، ستسهم اليونيدو في الجهود الجارية بما لديها من خبرات فنية ودراية تقنية، لتعبئة الموارد ذات الصلة وحشد الشركاء المعنيين وإطلاق مبادرات واسعة النطاق في قطاع الطاقة. وسوف يساعد ذلك على بناء القدرات الكهربائية وتحقيق الكفاءة في مجال الطاقة في أفريقيا ويسهم في زيادة الاستدامة البيئية.

الأهداف	مجالات العمل الرئيسية
• دعم العمل على وضع سياسات وأطر تنظيمية مؤاتية للوصول إلى حلول لتوفير الطاقة بسبل ميسورة التكلفة وموثوقة ومستدامة وحديثة للصناعات ذات القيمة المضافة العالية في المناطق الحضرية والريفية لاستخدامها في الأغراض الإنتاجية • تعزيز ريادة الأعمال والابتكار ونماذج الأعمال في مجال الطاقة • تطوير سلاسل القيمة والصناعة في مجال تكنولوجيا الطاقة • إطلاق العنان للاستثمار على نطاق واسع وتيسير الوصول إلى التمويل المناخي لنشر منتجات وخدمات منخفضة الكربون وقادرة على تحمل تغير المناخ لاستخدامها في الإنتاج • إنشاء أسواق للطاقة وتعزيز تكاملها الإقليمي • الاضطلاع بأنشطة للدعوة على الصعيد الدولي إلى الانتقال "المنصف" و"الخاضع للمساءلة" و"الشامل للجميع" في مجال الطاقة في أفريقيا	• الوصول إلى حلول لتوفير الطاقة بسبل ميسورة التكلفة وموثوقة ومستدامة وحديثة للصناعات ذات القيمة المضافة العالية في المناطق الحضرية والريفية لاستخدامها في الأغراض الإنتاجية • ريادة الأعمال والابتكار ونماذج الأعمال في مجال الطاقة • سلاسل القيمة والصناعة في مجال تكنولوجيا الطاقة • الاستثمار وتيسير الوصول إلى التمويل المناخي • أسواق الطاقة والتكامل الإقليمي • الدعوة على الصعيد الدولي إلى الانتقال "المنصف" و"الخاضع للمساءلة" و"الشامل للجميع" في مجال الطاقة في أفريقيا • الاستفادة من المبادرات الإقليمية الرئيسية (مثل مبادرة الطاقة المتجددة في أفريقيا)

مجال التركيز 5: النمو المستدام والعمل المناخي

تتمتع أفريقيا بثروة من الموارد الطبيعية تشمل المعادن ومصادر للطاقة المتجددة والأراضي والتنوع البيولوجي والأحياء البرية والغابات ومصادر الأسماك والمياه وغيرها. وكلها توفر إمكانات عظيمة للتنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، تواجه أفريقيا مجموعة من المشاكل البيئية تتراوح بين الآثار الضارة لتغير المناخ والتصحر واجتثاث الغابات وتدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي وتلوث الهواء والماء والتربة بسبب القصور في إدارة المواد الكيميائية وسوء إدارة النفايات.

ولما كانت الصناعة هي قاطرة النمو الاقتصادي، فإنها تحقق الرخاء وترفع مستويات المعيشة لدى الكثير من شرائح المجتمع في جميع أنحاء العالم. ورغم أنها مسؤولة عن الاستنفاد المنهجي الواسع النطاق للموارد الطبيعية والتلوث الشديد للهواء والماء والتربة، فهي تمثل أيضا الحل لتلك المشاكل، حيث تؤدي بعض القطاعات الاقتصادية، مثل مصائد الأسماك أو تربية الأحياء المائية، دورا رئيسيا في حماية النظم الإيكولوجية البحرية والحفاظ عليها من أجل تعزيز القدرة على الصمود وتوفير الرخاء على المدى الطويل. وتساهم الابتكارات والتطورات التكنولوجية الناشئة عن عمليات التصنيع في حماية البيئة والتنمية المستدامة بجعل عمليات الإنتاج أكثر نظافة ودعم إنتاج الطاقة المتجددة والتشجيع على استحداث منتجات خضراء.

وفي خضم السباق بين تغير المناخ والعمل المناخي، يحتفظ التغير المناخي بقصب السبق. وفي حين أن المدن في البلدان المرتفعة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى المسؤولة عن الجزء الأكبر من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لا تتحرك بسرعة كافية نحو تحقيق صافي الانبعاثات الصفري، فإن المدن في البلدان الأقل دخلا التي تسبب في قدر هامشي للغاية من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لا تتصرف بالسرعة الكافية للتخفيف من مسارات انبعاثاتها. وتتطلب الاستدامة اتخاذ تدابير لضمان أن أي انخفاض في حجم الانبعاثات العالمية التي تصنعها المدن في البلدان الأعلى دخلا لن تقابله في نهاية المطاف مسارات الانبعاثات غير المقيدة في البلدان الأقل دخلا.

وسوف تدعم تدخلات اليونيدو في هذا المجال من مجالات العمل السعي إلى تحقيق تنمية صناعية مستدامة بيئيا في أفريقيا.

الأهداف	مجالات العمل الرئيسية
- توفير بيانات مؤاتية وتنفيذ آليات ووضع هياكل للحوافز من أجل العمليات والمنتجات والخدمات الصناعية المستدامة - تعزيز قدرات مؤسسات القطاع الخاص المعنية وتقديم الخدمات الاستشارية لسلاسل القيمة الصناعية ذات الصلة من أجل إجراء تحولات اقتصادية خضراء - تعزيز الربط الشبكي وإدارة المعارف على الصعيد العالمي والإقليمي لتطبيق الممارسات الفضلى والاستراتيجيات والصكوك المناسبة من أجل الانتقال العادل إلى الاقتصادات والقطاعات وسلاسل القيمة والشركات الدائرية - إطلاق "شبكة تسريع الاقتصاد الدائري" الإقليمية لأفريقيا	- البيئات المؤاتية والآليات وهياكل الحوافز - قدرات مؤسسات القطاع الخاص المعنية وتقديم الخدمات الاستشارية - الربط الشبكي وإدارة المعارف على الصعيدين العالمي والإقليمي "شبكة تسريع الاقتصاد الدائري" الإقليمية لأفريقيا - المؤتمرات المتعددة الأطراف والمحافل العالمية - المبادرات الإقليمية الرئيسية (مثل استراتيجية وخطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن تغير المناخ والتنمية القادرة على الصمود) - إدارة التوسع العمراني

الأهداف	مجالات العمل الرئيسية
- المشاركة في المؤتمرات والاجتماعات المتعددة الأطراف وتقديم الإرشادات المناسبة إلى الدول الأعضاء، حسب الاقتضاء - تنظيم محافل عالمية تركز بوجه خاص على نهج الاقتصاد الدائري وإدارة المواد الكيميائية والنفايات والتوريد المسؤول للمواد والمشاركة فيها والتعاون معها بخطى نشطة - تحسين إدارة التوسع العمراني لمنع تآكل رأس المال الطبيعي	

مجال التركيز 6: التعاون والشراكات الاستراتيجية وتوفير التمويل من أجل التصنيع

تستتبع التنمية الشاملة للجميع والمستدامة تعبئة جهود جميع أصحاب المصلحة والشركاء المعنيين، بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص والشركاء في التنمية والأوساط الأكاديمية والمراكز الفكرية والمنظمات غير الحكومية لبناء ما يلزم من صروح التعاون والشراكات من أجل تعظيم أثر تدخلات اليونيدو على نطاق واسع.

والتمويل مقوم رئيسي لتعزيز التنمية الصناعية في أفريقيا. ولدى أفريقيا أدنى مستوى من برامج التمويل الذاتي. وتجذب أفريقيا حالياً قدراً يسيراً لا يكاد يذكر من تدفقات الاستثمار العالمية السريعة النمو. ويذهب القسط الأكبر من الاستثمارات المحدودة التي تجتذبها القارة إلى عدد قليل من البلدان ومن أجل استخراج الموارد المعدنية.

ويعتمد نجاح استراتيجيات اليونيدو لأفريقيا على حشد الموارد المالية وغير المالية اللازمة، بما في ذلك الاستثمارات الخاصة، لكي تحقق البلدان مستويات أعلى من التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة.

الأهداف	مجالات العمل الرئيسية
- تعزيز المشاركة مع الحكومات الوطنية - إرساء وتعزيز ضروب قوية من التعاون والشراكة مع جهات مختلفة، منها الاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات المالية الإنمائية الإقليمية - الاستفادة من البرامج الرئيسية للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك خطة عمل قمة الاتحاد الأفريقي بشأن التصنيع والتنوع الاقتصادي - المشاركة الفعالة في منظومة الأمم المتحدة على الصعيدين القطري والإقليمي - توسيع نطاق نهج اليونيدو المعزز للشراكة بين أصحاب المصلحة المتعددين على الصعيدين الوطني والإقليمي - تعبئة آليات التمويل المبتكر	- حشد الموارد الداخلية العمومية من خلال رصد موارد في الميزانية للبرامج القطرية والتمويل الأولي للوجود القطري - توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية إلى دعم التنمية الصناعية - التعاون والشراكة مع المؤسسات الحكومية الدولية الإقليمية والقارية بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومصارف التنمية والمؤسسات المالية الإقليمية - المبادرات الرئيسية الإقليمية والقارية التي تعمل من أجل التصنيع الشامل للجميع والمستدام وتكامل ركائز البنية التحتية والتجارة والصناعة في خطة عام 2063.

الأهداف	مجالات العمل الرئيسية
• تنشيط/زيادة مشاركة القطاع الخاص والمؤسسات • تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وفيما بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي • تنفيذ برنامج العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا	• الانخراط في العمل مع الجهات المانحة المتعددة الأطراف والشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات المالية العالمية ومصارف التنمية • جذب استثمارات أجنبية مباشرة • مشاركة القطاع الخاص والاستثمار في التنمية الصناعية • التعاون بين بلدان الجنوب وفيما بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي • المشاركة الفعالة في منظومة الأمم المتحدة على الصعيدين القطري والإقليمي للتمكن من اغتنام فرص التمويل المشترك الموجهة نحو البلدان/ المناطق • تنفيذ برنامج العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا

سادسا - طرائق الإنجاز والترتيبات التنظيمية

سوف تُعْمَل استراتيجية البونيدو لأفريقيا للفترة 2023-2025 من خلال خطة تنفيذ تحدد الإجراءات المستهدفة والأدوار والمسؤوليات المعنية لمختلف الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة، وكذلك سبلا مبتكرة لحشد الموارد. وسوف تتماشى المؤشرات والأهداف مع إطار البونيدو المتكامل بشأن النتائج والأداء وخطتي التنفيذ الأولى (2013-2023) والثانية (2024-2034) لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. وسوف تأخذ في الاعتبار أيضا أهداف التنمية المستدامة وغاياتها المحددة في خطة عام 2030 وخريطة طريق العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا وخريطتي طريق الأمم المتحدة للتعبيل بتنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً وبرنامج عمل فيينا لصالح أقل البلدان غير الساحلية.

وستستفيد البونيدو الاستراتيجية بالتعاون مع جميع الحكومات الوطنية وكذلك المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية والقارية، بما يشمل الاتحاد الأفريقي والوكالات المتخصصة ذات الصلة، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والشركاء في التنمية، ومنهم كيانات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الإنمائية، والشركاء المعنويون من القطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية.

وانطلاقاً من روح التضامن العالمي والتعاون الدولي، سوف تتعاون البونيدو مع المجتمع الدولي تعاوناً وثيقاً على مواصلة تعزيز الجهود الرامية إلى استكشاف طرائق مبتكرة للشراكة من أجل تحسين مواءمة خطط الشركاء الاستراتيجيين للاتحاد الأفريقي الداعمة لحركة التصنيع في أفريقيا مع الاستراتيجيات الصناعية للحكومات الوطنية والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية والقارية. وفي هذا السياق، سوف تستكشف البونيدو أيضاً فرص التمويل التي يمكن أن تستمد من المبادرات الرئيسية للمجتمع الدولي المقرر وضعها بالتعاون مع المؤسسات المالية الإنمائية دعماً لتحقيق التصنيع الشامل للجميع والمستخدم والتحول الاقتصادي في أفريقيا.

وسوف يتطلب الأمر إعادة تنسيق الترتيبات التنظيمية لإحداث تغيير إيجابي في طرائق العمل والترتيبات التنظيمية من أجل تحقيق تطلعات البونيدو لأفريقيا. وتسلط وثيقة الاستراتيجية هذه الضوء على العرض الثري والمتنوع والمناسب لقيمة أعمال البونيدو في هذا الشأن، الذي ركز على خبرات موظفيها وضروب التنوع المواضيعي في درايته التقنية، التي تعتبر بالغة الأهمية ومطلوبة بشدة في إطار المشهد الحالي للتعاون الإنمائي.

وإلى جانب الجهود المبذولة لإصلاح الأمم المتحدة على الصعيدين القطري والإقليمي، وكذلك التقدم الكبير المحرز في تحقيق خطة التكامل القاري، ستعدل اليونيدو وتعزز أساليب الإنجاز المستخدمة لديها من أجل تحقيق المزيد من التكامل في عملها وتوسيع نطاقه لاغتنام الفرص الجديدة وتلبية توقعات الدول الأعضاء على نحو يتماشى مع رؤى المؤسسات الأفريقية القارية والإقليمية.

وفي هذا الصدد، سوف تدخل اليونيدو مبتكرات هامة ونهجاً استراتيجياً جديداً في أنشطتها في مجال التعاون التقني وترتيباتها التنظيمية، مما سيزيد من فعالية وكفاءة ضروب الدعم التي توفرها للدول الأعضاء في أفريقيا لمواجهة تحديات التصنيع والاستفادة من الفرص المتاحة. ويلاحظ في هذا الصدد أن من الجوانب الحاسمة في طرائق الإنجاز التي تتبعها الدور المسند إلى شبكتها الميدانية، بما فيها المكاتب الميدانية.

ومن المهم بنفس القدر تنفيذ آلية مناسبة لتحقيق التكامل بصورة مثلى بين الخبرة الفنية في المقر والتجربة العملية لدى الشبكة الميدانية (بما في ذلك القرب من واضعي السياسات والمانحين في الميدان) من أجل تقديم دعم أفضل للدول الأعضاء. واستناداً إلى نتائج عملية الإصلاح الميداني الجارية، سينفذ هيكل تشغيلي جديد وآلية تتسبب جديدة لتحسين طرائق اليونيدو في الإنجاز وترتيباتها التنظيمية من أجل المواءمة بينهما في العمل بصورة أفضل وزيادة سرعة الإنجاز مع تحقيق أثر واسع النطاق. وستركز هذه الترتيبات الجديدة على الأولويات الرئيسية ومبادئ التنفيذ التالية:

الأولويات الرئيسية ومبادئ التنفيذ:

- المواظبة على إجراء حوارات رفيعة المستوى بانتظام بشأن السياسات والتنمية على الصعيدين الإقليمي والقاري؛
- اشتقاق مشاريع وبرامج من الأطر الاستراتيجية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والقاري؛
- تقديم الدعم من خلال نهج برنامجي على مدى يتراوح بين المتوسط والطويل على الصعيدين الإقليمي والقاري؛
- ربط/دعم المبادرات القارية بمرافق مالية كوسيلة للتنفيذ في إطار شراكات مع أصحاب المصلحة والشركاء المعنيين (مثل المبادرة المعززة لتسريع تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية، والخطة الأفريقية لصنع المستحضرات الصيدلانية)؛
- توسيع نطاق نهج اليونيدو القائم على الشراكة المتعددة الجهات صاحبة المصلحة على الصعيدين الوطني والإقليمي؛
- تحسين تشكيل أنساق شبكة اليونيدو الميدانية على الوجه الأمثل، وتدعيم قدرة المكاتب الميدانية، بما في ذلك تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة/الشركاء في عملها وتعزيز وظائفها في مجال حشد الموارد؛
- التوسع في استخدام النظم الوطنية والإقليمية لتنفيذ مشاريع التعاون التقني؛
- تعزيز التكامل بين المكاتب الميدانية وتدعيم مهام الإبلاغ والتواصل مع المقر (الترويج الفعال لمبدأ "توحيد أداء اليونيدو")؛
- الإبلاغ عن النتائج المحققة في مجال التنمية وتعميمها على نطاق واسع بأسلوب منهجي ونظامي في الميدان؛
- استهلال وتنفيذ استراتيجية جديدة لحشد الموارد.

سابعا - الرصد والإبلاغ والتقييم والتعلم

من المقومات الحاسمة للنجاح في تنفيذ استراتيجية اليونيدو لأفريقيا وجود آليات ومنصات ناجعة للمتابعة والرصد والإبلاغ والتقييم والتعلم على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والقاري. وسوف تُستخدم هذه الآليات والمنصات على نحو يتماشى مع مبادئ وممارسات الإدارة القائمة على النتائج. وسوف تُتبع هذه الآليات والمنصات أيضا نُهج إطار اليونيدو المتكامل بشأن النتائج والأداء وإطار ضمان الجودة وتستخدم أدواتهما. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تحرص اليونيدو على الاتساق والتآزر بشكل كامل مع آليات الأطر الوطنية والإقليمية والقارية القائمة ذات الصلة بالاستراتيجية عند رصد نتائج تنفيذ الاستراتيجية وإعداد التقارير عنها. وسوف تستخدم هذه الأطر التكميلية أيضا في تقييم مختلف مساهمات اليونيدو في حركة التصنيع في أفريقيا.

وعلاوة على ذلك، سيجري تجميع النتائج ذات الصلة المحققة على الصعيد الوطني وإدماجها وفق ممارسات الإبلاغ. ومن ثم، سوف تأخذ التقارير في الاعتبار التقارير السنوية الصادرة عن هيكل اليونيدو البرنامجية، بما يشمل البرامج القطرية وبرنامج الشراكات القطرية والمشاريع القائمة بذاتها وسائر طرائق الإنجاز المتفق عليها بين الدول الأعضاء واليونيدو. وسيواصل تعزيز آليات الاستعراض وممارسات الإبلاغ القائمة على الصعيد القطري لقياس التقدم المحرز وتتبع التغييرات.

ومن شأن تنظيم أو "إحياء" مؤتمر الوزراء المسؤولين عن شؤون الصناعة والتنمية الاقتصادية والتخطيط أن يهيئ منبرا هاما يتيح لأصحاب المصلحة إجراء استعراضات منتظمة. وسوف يُعقد المؤتمر سنويا وسيضمن جزءا عاما يُعقد على المستوى القاري مع عقد حلقات عمل مختلفة لأصحاب المصلحة على المستوى الإقليمي.

وعلى الصعيد الإقليمي، ستجري اليونيدو والجماعات الاقتصادية الإقليمية استعراضا سنويا لتنفيذ استراتيجية اليونيدو الخاصة بأفريقيا في إطار من التنسيق الدقيق والتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة والشركاء الإقليميين المعنيين، بما يشمل مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات تمويل التنمية. وستعتمد آليات الاستعراض القائمة على المستوى الإقليمي على الاستعراضات الوطنية وستسهم في الاستعراضات القارية.

وعلى الصعيد القاري، ستجري اليونيدو ومفوضية الاتحاد الأفريقي استعراضا كل سنتين لتنفيذ استراتيجية اليونيدو الخاصة بأفريقيا، مع إعداد التقرير النهائي في وقت مناسب لاعتماده في دورة المؤتمر العام لليونيدو ذات الصلة. ومن ثم، فإن مؤتمر الوزراء المسؤولين عن شؤون الصناعة والتنمية الاقتصادية والتخطيط سيسهم في عملية الاستعراض والرصد ويعزز العمل على إعداد التقرير نصف السنوي، بالتنسيق الدقيق والتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة والشركاء المعنيين.

وسوف تُقام روابط فعالة مع ترتيبات المتابعة والاستعراض المتعلقة بتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وجميع البرامج الرئيسية ذات الصلة، بما في ذلك خطة العمل من أجل تسريع التنمية الصناعية في أفريقيا وبرنامج المجمعات الزراعية الأفريقية المشتركة المنفذ في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا واتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وخطة عمل قمة الاتحاد الأفريقي بشأن التصنيع والتنوع الاقتصادي.

وستعد الأمانة تقريرا مرحليا دوريا عن تنفيذ استراتيجية اليونيدو الخاصة بأفريقيا وستقدمه إلى الهيئات الإدارية. وسيجري خبير استشاري مستقل واحد أو أكثر تقييما مستقلا للاستراتيجية في السنة قبل الأخيرة من فترة تنفيذها للاسترشاد به في وضع الاستراتيجية التالية. وسيجري تقييم الاستراتيجية وفقا لقواعد اليونيدو وإجراءاتها، التي تتقيد بقواعد ومعايير فريق التقييم التابع للأمم المتحدة وتتبع معايير لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وسيتم إجراء التقييم لضمان المساءلة ودعم التعلم وتووير عملية صنع القرار بشأن تصميم دورة التخطيط التالية.

وفي إطار عمليات التقييم والتعلم، ستعتمد اليونيدو التركيز على أساليب إدارة المعارف الاستراتيجية الموجهة نحو تبادل المعلومات، وتشاطر أفضل الممارسات، والتعلم من التعليقات المقدمة على الأعمال المنفذة لتحسين تحقيق النتائج. وسوف توثق أفضل الممارسات من تقارير الرصد والتقييم وتُطلع عليها الدول الأعضاء في المؤتمرات السنوية لوزراء الصناعة. وسوف تُشارك في هذا الأمر جميع أطراف الجهات الفاعلة المعنية بالتنمية الصناعية بدءاً من مستوى القاعدة (الناس، والمجتمعات المحلية، والشركات) مروراً بالمستوى المتوسط (المؤسسات الوسيطة) إلى مستوى القمة (الهيئات الحكومية، والجهات الفاعلة العالمية).

وسوف تشمل المنابر، التي سوف تُستخدم، آليات الأقران وآليات التعاون بين بلدان الجنوب والحلقات الدراسية الشبكية (الوبنار) وغير الشبكية والمؤتمرات السنوية، مثل مؤتمر الوزراء المسؤولين عن شؤون الصناعة والاقتصاد والتنمية والتخطيط الذي يعقد على الصعيدين الإقليمي والقاري.

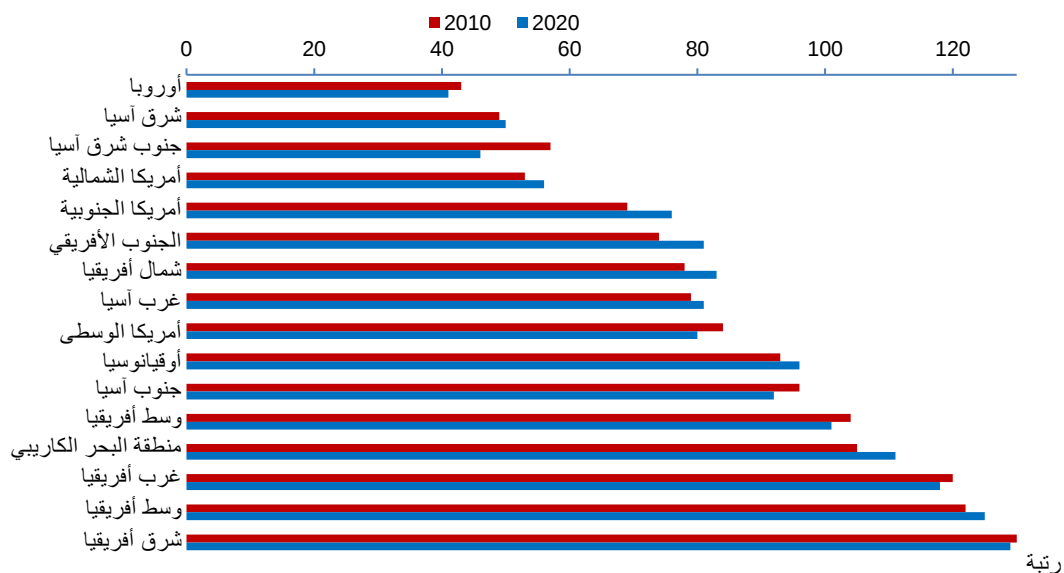
ثامنا - مرفق إحصائي

بالنظر إلى وفرة التنوع في القارة وعظم الاختلافات القائمة بين بلدانها، فسيكون من المفيد تقديم لمحة موجزة عن الأداء الصناعي على الصعيد الإقليمي ليتسنى فهم ديناميات التصنيع في القارة بصورة أفضل تساعد على اعتماد أنسب التوجهات الاستراتيجية. ويسمح مؤشر اليونيدو للأداء الصناعي التنافسي بإجراء مقارنات بين البلدان بشأن القدرة التنافسية الصناعية. ويبين المؤشر مدى نجاح دوائر الصناعة في البلد المعني، مقدراً بالقيمة النسبية، في إنتاج السلع وبيعها في الأسواق الداخلية والخارجية وهي ترتقي درجات سلم التكنولوجيا. ومن ثم، ترد أدناه صورة مفصلة للسياق القائم في المناطق الجغرافية الفرعية لأفريقيا.

ويبين الشكل 1 التباين الكبير في القدرة التنافسية الصناعية لدى المناطق الجغرافية لأفريقيا. ففي حين تقع منطقتا الجنوب الأفريقي وشمال أفريقيا في النصف العلوي من الشكل، بفضل الأداء الصناعي لبعض الاقتصادات مثل جنوب أفريقيا والمغرب ومصر، فإن المناطق الأفريقية الأخرى - غرب أفريقيا ووسطها وشرقا - تحتل المراكز الثلاثة الأخيرة في الترتيب⁽²¹⁾.

الشكل 1

المتوسط البسيط لترتيب الأداء الصناعي التنافسي حسب المنطقة الجغرافية



(21) UNIDO International Yearbook of Industrial Statistics 2022، الرابط الشبكي: <https://www.unido.org/resources/publications-flagship-publications/international-yearbook-industrial-statistics>

ويلقي الجدول 1 بعض الضوء على أوجه الاختلاف والتشابه بين مناطق أفريقيا الخمس. وتؤكد الإحصاءات العامة الترتيب المبين أعلاه. وتشير قيم عام 2019 إلى أن الجنوب الأفريقي هو أغنى المناطق الخمس، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 5 455 دولارا أمريكيا ومتوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعية 632 دولارا أمريكيا. وتأتي منطقة شمال أفريقيا بعد ذلك، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 3 462 دولارا أمريكيا ونصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعية 422 دولارا أمريكيا. أما أفقر منطقة، فهي شرق أفريقيا، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 896 دولارا أمريكيا وبلغ نصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعية 65 دولارا أمريكيا⁽²²⁾.

الجدول 1

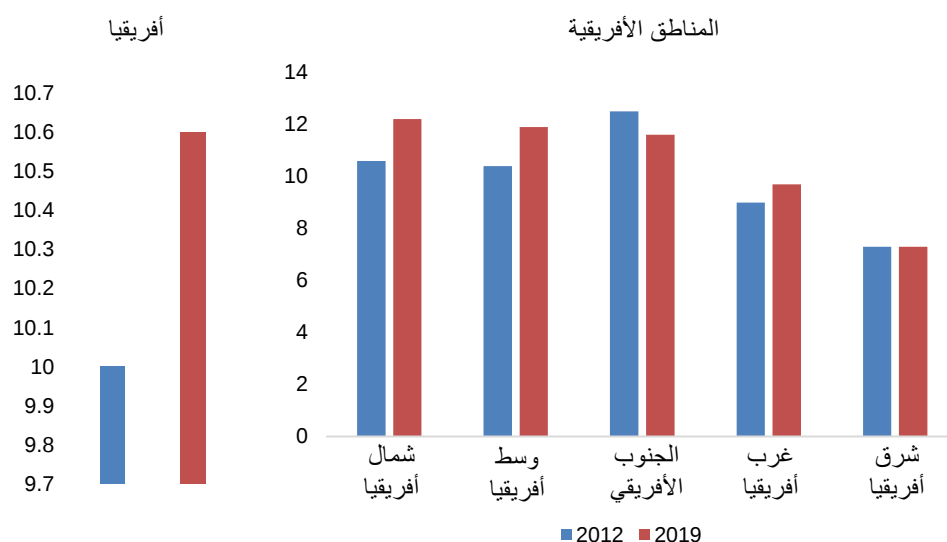
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة الصناعية، 2012-2019 (بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2015)

المنطقة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2015)		نصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعية (بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2015)		عدد السكان (بالملايين)	
	2019	2012	2019	2012	2019	2012
شرق أفريقيا	896	722	65	53	433	358
وسط أفريقيا	1 378	1 528	164	159	174	140
شمال أفريقيا	3 462	3 711	422	392	241	210
الجنوب الأفريقي	5 455	5 466	632	684	67	60
غرب أفريقيا	1 856	1 768	181	159	391	324
أفريقيا	1 954	1 972	208	198	1 306	1 093

وتقدم حصة القيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي صورة مختلفة قليلا (الشكل 2)، إذ تشير إلى أن شمال أفريقيا كان في عام 2019 على رأس المناطق الصناعية في القارة. ففي عام 2019، بلغت حصة القيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي التي سجلها قطاع الصناعة في المنطقة 12,2 في المائة. وبعد شمال أفريقيا جاءت في الترتيب منطقة وسط أفريقيا، حيث بلغت فيها حصة القيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي 11,9 في المائة، ومنطقة الجنوب الأفريقي، التي انخفضت فيها تلك الحصة من 12,5 في المائة في عام 2012 إلى 11,6 في المائة في عام 2019. وسجلت منطقة غرب أفريقيا زيادة طفيفة خلال الفترة الخاضعة للتحليل، حيث بلغت حصة القيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي 9,7 في المائة في عام 2019، وهي أقل بقليل من متوسط القارة بأكملها، أي 10,6 في المائة. واحتلت شرق أفريقيا مرتبة منخفضة بحصة مستقرة من القيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 7,3 في المائة [اليونيدو، 2020].

الشكل 2

حصة القيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي، 2012-2019



وتقدم إحصاءات ما بعد كوفيد-19 الأخيرة مزيداً من الرؤى العميقة. فعلى الرغم من أن معدل النمو بلغ في منطقة الجنوب الأفريقي 1,6 في المائة في عام 2022، فقد ظلت تلك المنطقة أغنى مناطق القارة واستعادت مركز أكبر منطقة صناعية فيها. وجاءت بعدها منطقة وسط أفريقيا، حيث بلغت فيها حصة القيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي 11,1 في المائة، ومنطقة شمال أفريقيا التي انخفضت فيها تلك الحصة من 11,7 في المائة في عام 2021 إلى 10,7 في المائة في عام 2022. وسجلت منطقة غرب أفريقيا زيادة في حصة القيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفعت من 9,7 في المائة في عام 2019 إلى 10,3 في المائة في عام 2022، بما يماثل تقريباً المتوسط القاري البالغ 10,4 في المائة في عام 2022. وظلت منطقة شرق أفريقيا تحتل مرتبة منخفضة على الرغم من أن معدل نمو القيمة المضافة الصناعية فيها بلغ 3,8 في المائة، وهو الثالث في القارة، وأن حصة القيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 8,4 في المائة، بما يمثل ارتفاعاً بالمقارنة بعام 2019 [اليونيدو، 2020].

الجدول 2

المؤشرات الصناعية حسب فئة المنطقة (اليونيدو 2022^(ب))

نصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعية في عام 2022 (بالدولار الأمريكي، 2015)	معدل نمو القيمة المضافة الصناعية في عام 2022 (نسبة مئوية)	حصة القيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 (نسبة مئوية)	حصة التكنولوجيا الرقمية الوسطى والعليا في القيمة المضافة الصناعية في عام 2020 (نسبة مئوية)	الحصة في القيمة المضافة الصناعية العالمية في عام 2022 (نسبة مئوية)	حصة القيمة المضافة للصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 (نسبة مئوية)	حصة الصناعة في العمالة في عام 2021 (نسبة مئوية)	كثافة ثاني أكسيد الكربون في الصناعة في عام 2020 (كيلوغرام/دولار أمريكي)
1 875	3,0	16,8	45,1	100,0	21,4	13,6	0,4
206	3,3	10,4	22,9	2,0	19,7	7,4	0,5
383	4,4	10,7	25,1	0,7	23,2	11,6	0,6
167	2,8	10,2	21,6	1,3	18,0	6,7	0,4
193	2,3	10,3	28,8	0,6	15,9	8,5	0,2
80	3,8	8,4	10,7	0,3	13,7	5,2	0,4
143	4,7	11,1	5,6	0,2	31,1	6,6	0,2
659	1,6	11,4	23,1	0,3	18,9	8,7	1,0

وفي حين أن المناطق الأفريقية تظهر اختلافات كبيرة في نصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعية وحصة القيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي، فإنها تتبع مساراً متشابهاً جداً من حيث القدرة التنافسية الصناعية. والمناطق الخمس متشابهة فيما تواجهه من عقبات وقيد تعترض سبيل التنمية. غير أن شدة التحديات المحددة التي تواجهها أقل البلدان نمواً/البلدان النامية غير الساحلية أو البلدان المتوسطة الدخل أو الدول الجزرية الصغيرة النامية تختلف باختلاف المناطق الجغرافية تبعاً لتمثيل مجموعات البلدان هذه في كل منطقة.

شرق أفريقيا: تضم هذه المنطقة 18 بلداً، منها 14 من أقل البلدان نمواً (إثيوبيا، إريتريا، أوغندا، بوروندي، تنزانيا، جزر القمر، جنوب السودان، جيبوتي، رواندا، زامبيا، الصومال، مدغشقر، ملاوي، موزامبيق)، واثنان من البلدان المتوسطة الدخل (تنزانيا، جيبوتي، زيمبابوي، كينيا)، واثنان من البلدان المرتفعة الدخل (سيشيل وموريشيوس) و3 من الدول الجزرية الصغيرة النامية (جزر القمر وسيشيل وموريشيوس). ووفقاً لبيانات شعبة السكان بالأمم المتحدة، يعيش ما يقرب من 457 مليون شخص في شرق أفريقيا (في عام 2021). وتنتمي جميع البلدان إلى جماعة واحدة على الأقل من الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي يتألف منها اتفاق التجارة الحرة الثلاثي، وهي جماعة شرق أفريقيا والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وسط أفريقيا (وفق استعمال هذا المصطلح في الأمم المتحدة): تضم هذه المنطقة 9 بلدان، منها 6 من أقل البلدان نمواً (أنغولا، بوروندي، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، سان تومي وبرينسيبي)، و6 من البلدان المتوسطة الدخل (أنغولا، سان تومي وبرينسيبي، غابون، غينيا الاستوائية، الكاميرون، الكونغو) وبلد واحد من الدول الجزرية الصغيرة النامية (سان تومي وبرينسيبي). ووفقاً لبيانات شعبة السكان بالأمم المتحدة، يعيش ما يقرب من 185 مليون شخص في وسط أفريقيا (في عام 2021). وجميع هذه البلدان هي دول أعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وبعضها دول أعضاء في جماعات اقتصادية إقليمية أخرى مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية) والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا (بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية).

شمال أفريقيا: تضم هذه المنطقة 5 بلدان متوسطة الدخل (تونس والجزائر وليبيا ومصر والمغرب) وبلداً واحداً من أقل البلدان نمواً (السودان). وباستثناء مصر والسودان، وهما دولتان عضوان في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، فإن البلدان الأخرى هي دول أعضاء في اتحاد المغرب العربي.

الجنوب الأفريقي⁽²³⁾: تضم هذه المنطقة 5 بلدان (إسواتيني، بوتسوانا، جنوب أفريقيا، ليسوتو، ناميبيا)، وكل من البلدان الخمسة المتوسطة الدخل والبلد الواحد المصنف في فئة أقل البلدان نمواً (ليسوتو) مدرج حسب المخطط الجغرافي للأمم المتحدة، ويبلغ إجمالي عدد سكان هذه البلدان حوالي 68,3 مليون نسمة (في عام 2021). وكل هذه البلدان دول أعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وأحد هذه البلدان جزء من السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (إسواتيني).

غرب أفريقيا: تضم هذه المنطقة 16 بلداً، منها 12 من أقل البلدان نمواً (بنن، بوركينا فاسو، توغو، السنغال، سيراليون، غامبيا، غينيا، غينيا - بيساو، ليبيريا، مالي، موريتانيا، النيجر) و4 بلدان متوسطة الدخل (غانا، كابو فيردي، كوت ديفوار، نيجيريا) وبلد واحد من الدول الجزرية الصغيرة النامية (كابو فيردي). ووفقاً لبيانات شعبة السكان بالأمم المتحدة، يعيش ما يقدر بـ 412 مليون شخص في غرب إفريقيا (في عام 2021). وجميع هذه البلدان دول أعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

(23) يذكر الاتحاد الأفريقي 10 بلدان منها 4 من أقل البلدان نمواً (أنغولا وزامبيا وملاوي وموزامبيق) و7 بلدان متوسطة الدخل (إسواتيني، أنغولا، بوتسوانا، جنوب أفريقيا، زيمبابوي، ليسوتو، ناميبيا).

م ع-20/ق-2 تعزيز قدرات الدول الأعضاء على تطوير سلاسل إمداد منتجة وقادرة على الصمود
ومستدامة⁽²⁴⁾

إِنَّ المؤتمَر العام،

إذ يشير إلى إعلان ليما: نحو تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة (م ع-15/ق-1)، الذي أهاب بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تزيد من دعمها للجهود التي تبذلها البلدان من أجل تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة،

وإذ يشير أيضاً إلى إعلان أبو ظبي (م ع-18/ق-1)، الذي يعترف بالدور الهام لتصميم أفضل الممارسات التجارية المسؤولة واعتمادها، والترويج للمعايير الصناعية الدولية المعززة؛ والاستثمارات المؤثرة؛ ووضع سياسات فعالة ترمي إلى تصحيح أوجه عدم المساواة مع ضمان الاستخدام والإدارة المستدامين للموارد الطبيعية وتساوي الفرص أمام الجميع من أجل تحقيق تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة،

وإذ يسلّم بدور سلاسل الإمداد المنتجة والقادرة على الصمود والمستدامة في دفع عجلة التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، حسبما شُدّد عليه في أولوية اليونيدو المواضيعية بشأن سلاسل الإمداد (IDB.51/6)،

وإذ يسلّم أيضاً بمواءمة هذا المجال ذي الأولوية مع الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة 2025-2022 (IDB.49/8-PBC.37/8) من حيث إنه يعتمد على طائفة واسعة من التكنولوجيات والمهارات الخاصة بقطاعات محددة يتعين نقلها لتعزيز التنمية الصناعية الخفيفة انبعاثات غازات الدفيئة والقادرة على تحمل تغير المناخ في ضوء الظروف الوطنية المختلفة، وتعزيز الابتكار والتعجيل بالتحول الهيكلي، بما يتماشى مع أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، حسبما أبلغ عنه من خلال التحديث المقدم من المدير العام بشأن الإطار البرنامجي المتوسط الأجل (IDB.51/10)،

وإذ يقر بجهود اليونيدو المستمرة والطويلة الأمد بشأن سلاسل الإمداد المنتجة والمستدامة من خلال عملها البرنامجي، مع التركيز بوجه خاص على دعم الدول الأعضاء والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان المنتجة والعمال في مناصرة أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، وكذلك تشجيع وتيسير مشاركة و/أو إدماج البلدان النامية بفعالية وكفاءة في سلاسل الإمداد المستدامة العالمية والإقليمية، وكذلك معايير الاستدامة ذات الصلة والمنطقة من أجل ضمان تحقيق مكاسب مشتركة من التجارة العالمية من خلال توليد القيمة في جميع مراحل الإنتاج،

وإذ يرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها الأمانة، بالتشاور مع الدول الأعضاء، لإيجاد نهج جديدة تقدّم اليونيدو من خلالها المساعدة التقنية في مجال سلاسل الإمداد المستدامة من أجل دعم الدول الأعضاء والمنتجين بطريقة تحقّق أوجه تآزر مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين من القطاعين العام والخاص بهدف تعظيم الأثر الإيجابي فيما يتعلق بسلاسل الإمداد المستدامة،

وإذ يلاحظ الحاجة إلى تعزيز هذا الالتزام بضمان استفادة جميع الجهات الفاعلة من الانتقال إلى إنتاج أكثر استدامة في إطار سلاسل الإمداد العالمية والإقليمية، وخصوصاً المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان المنتجة، في ضوء الاتفاقات الدولية الملزمة قانوناً، حسب الاقتضاء، فضلاً عن التشريعات الإقليمية والوطنية المستجدة،

طلب إلى المدير العام القيام بما يلي في حدود ولاية اليونيدو وميزانيته:

1- أن يواصل المشاركة والتعاون مع القطاعين العام والخاص وجميع أصحاب المصلحة المعنيين الذين يعالجون مسائل متصلة بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، بالتشاور مع الدول

(24) مقدم من بنغلاديش وشاركت في تقديمه فنلندا.

الأعضاء المعنية، بغية تعزيز عملية شاملة للجميع تجعل جميع الأصوات مسموعة من أجل إنشاء سلاسل إمداد منتجة وقادرة على الصمود ومستدامة عالمياً وإقليمياً؛ وأن يعزّز نقل التكنولوجيا على نحو مجد، وفقاً لشروط متفق عليها، ونقل المعارف وما يتصل بها من دراية، والدعم التقني والمالي والأدوات اللازمة، بما في ذلك رقمنة سلاسل الإمداد، إلى البلدان النامية، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات من أجل تشجيع الإجراءات التي تُقضي إلى تحرير التجارة وإلى الاستثمار؛

2- أن يعزّز عمل اليونيدو البرنامجي ويضع اقتراحاً شاملاً بشأن دعم الدول الأعضاء والشركات والعمال في مواصلة تطوير سلاسل الإمداد المنتجة والقادرة على الصمود والمستدامة، بما في ذلك تدابير الدعم المحددة الأهداف والمستدامة والفعالة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وللنساء والشباب على وجه الخصوص، وذلك بغية ضمان أن تتمكن جميع الجهات الفاعلة من جني فوائد سلاسل الإمداد العالمية والإقليمية، ودعم الانتقال اللازم إلى مستقبل أكثر إنصافاً وشمولاً للجميع واستدامة وجودة من الناحية الاقتصادية للجميع؛

3- أن يقدم إلى المؤتمر العام في دورته الحادية والعشرين، من خلال دورات مجلس التنمية الصناعية التي ستسبقها، تقريراً عن آخر التطورات بما في ذلك التحديات التي صودفت والإنجازات التي تحققت فيما يتعلق بتنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة العاشرة

1 كانون الأول/ديسمبر 2023

م ع-20/ق-3 أنشطة اليونيدو المتعلقة بإعلان فيينا الوزاري لأقل البلدان نمواً⁽²⁵⁾

إنّ المؤتمر العام،

إنّ يحيط علماً بالمؤتمر الوزاري العاشر لأقل البلدان نمواً الذي عقد في فيينا يومي 24 و25 تشرين الثاني/نوفمبر 2023،

وإنّ يقر بأهمية إعلان فيينا الوزاري لأقل البلدان نمواً، الذي اعتمده المؤتمر الوزاري العاشر لأقل البلدان نمواً والوارد في مرفق هذا القرار،

1- دعا المدير العام إلى أن يولي اعتباراً خاصاً لاحتياجات أقل البلدان نمواً في إطار تسريع وتيرة التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، بالتعاون مع الشركاء وأصحاب المصلحة المعنيين خلال عقد العمل الحالي، وخاصة لغرض دعم تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً للفترة 2022-2031، مستقيماً من مداولات ونتائج المؤتمر الوزاري العاشر لأقل البلدان نمواً؛

2- رحب باستراتيجية اليونيدو التنفيذية المعنية بأقل البلدان نمواً للفترة 2022-2031، التي وضعت وفقاً للقرار م ع-19/ق-3، وطلب إلى المدير العام أن يضع خطة عمل لتنفيذها، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء والشركاء وأصحاب المصلحة المعنيين، مع ضمان التوافق مع برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً وأطر اليونيدو وسياساتها الاستراتيجية ذات الصلة، وأن يعمم الاستراتيجية التنفيذية الجديدة في مجمل عمل المنظمة؛

3- دعا اليونيدو إلى تطبيق الاستراتيجية التنفيذية المعنية بأقل البلدان نمواً للفترة 2022-2031 على النحو الواجب، في حدود الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية، وشجع الدول الأعضاء فيها والشركاء على دعم ذلك المسعى بمختلف السبل، بما يشمل حشد موارد إضافية كافية لتقديم الخدمات المتعلقة بوضع المعايير القيادية والسياسات وتقديم المشورة، وكذلك لتنفيذ المشاريع والبرامج التقنية التي تتفق مع الأولويات

(25) مقدم من رواندا باعتبارها رئيسة مؤتمر اليونيدو الوزاري العاشر لأقل البلدان نمواً.

المبينة في الاستراتيجية التنفيذية، والاستفادة من الممارسات الجيدة ونماذج التعاون المبتكرة السابقة، بما فيها برامج اليونيدو للشراكات القطرية؛

4- دعا اليونيدو إلى مواصلة مساهمتها في عمل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بمساعدة البلدان على الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، التي يقودها مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك بوسائل منها تقديم المدخلات اللازمة بشأن دور التصنيع في الخروج من فئة أقل البلدان نمواً؛

5- طلب إلى المدير العام أن يقدم إليه تقريراً عن أنشطة اليونيدو ذات الصلة في دورته الحادية والعشرين، من خلال دورات مجلس التنمية الصناعية التي ستسبقها، وأن يواصل تقديم تقارير سنوية إلى الأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة في أقل البلدان نمواً.

الجلسة العامة العاشرة

1 كانون الأول/ديسمبر 2023

المرفق

الإعلان الوزاري

"العولمة المنصفة:

الحلول المبتكرة للتصنيع والتحول الهيكلي في أقل البلدان نمواً"

نحن وزراء الصناعة والاقتصاد والتجارة، ورؤساء وفود أقل البلدان نمواً المشاركين في مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) الوزاري العاشر لأقل البلدان نمواً، المعقود يومي 24 و25 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 في فيينا، النمسا،

وقد /جتمعنا للتداول بشأن الحلول المبتكرة للتصنيع والتحول الهيكلي في أقل البلدان نمواً، ولتبادل الإرشادات الاستراتيجية، ولتعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، من أجل تسريع وتيرة التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في أقل البلدان نمواً،

وإن نرحب باعتماد برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2022-2031 في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، في 17 آذار/مارس 2022، وبالمساهمات القيمة لليونيدو في الجزء الثاني من المؤتمر، الذي عُقد في الفترة من 5 إلى 9 آذار/مارس 2023 في الدوحة، قطر،

وإن نرحب أيضاً بقرار الجمعية العامة 258/76، الذي أقر برنامج عمل الدوحة، والالتزامات المختلفة المتعلقة بتنفيذ برنامج عمل الدوحة التي تعهدت بها البلدان المتقدمة النمو وكيانات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والإئتمانية والشركاء الإنمائيون الآخرون أثناء مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، ولا سيما النواتج المستهدفة الرئيسية الخمسة المتفق عليها لبرنامج عمل الدوحة التي، حالما تتحقق، ستساعد أقل البلدان نمواً على إزالة العوائق الهيكلية أمام النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة،

وإن نشير إلى الالتزام القوي من جانب رؤساء الدول والحكومات وممثلي الدول بالمضي قدماً في تحقيق النواتج المستهدفة الملموسة لبرنامج عمل الدوحة فيما يتعلق بجذوى إنشاء نظام للتخزين أو وسائل بديلة، مثل التحويلات النقدية، مع مراعاة الآثار والمخاطر الاقتصادية المحتملة؛ وجامعة افتراضية أو منصات مكافئة أخرى؛ ومركز دولي لدعم الاستثمارات؛ ومرفق دعم للخروج المستدام من فئة أقل البلدان نمواً؛ وتدابير شاملة للتخفيف من حدة الأزمات المتعددة المخاطر، وبناء قدرة أقل البلدان نمواً على الصمود، وإن نطلب إلى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (مكتب الممثل السامي) مواصلة توضيح تلك النواتج المستهدفة، ودعوة الشركاء الإنمائيين وغيرهم من أصحاب المصلحة إلى تقديم دعمهم الكامل لتفعيل هذه النواتج المستهدفة في الوقت المناسب وعلى نحو فعال،

وإن نرحب بدعوة الأمين العام إلى العمل من أجل تسريع تحويل النظم الغذائية، التي أطلقها في جلسة التقييم الثانية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية، التي عقدت في 26 تموز/يوليه 2023، بما في ذلك الدعوة إلى التشغيل الكامل لآلية تقييم المخزون الغذائي لأقل البلدان نمواً،

وإن نسلّم بالأهمية الحاسمة لعمل مصرف التكنولوجيا بالنسبة لأقل البلدان نمواً في تحسين قاعدتها للبحث العلمي والابتكار، وتعزيز الربط الشبكي بين الباحثين ومؤسسات البحوث، ومساعدة أقل البلدان نمواً على الوصول إلى التكنولوجيات البالغة الأهمية واستخدامها، وتجميع المبادرات الثنائية والدعم المقدم من المؤسسات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص والصناعة، وتنفيذ مشاريع تسهم في استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية الاقتصادية في أقل البلدان نمواً،

وإذ نحيط علماً مع التقدير بالمساهمات المقدمة إلى مصرف التكنولوجيا من البلد المضيف تركيا وبلدان أخرى، وندعو جميع الأعضاء، ولا سيما البلدان المانحة وغيرها من الشركاء الإنمائيين، إلى تقديم مساهمات موضوعية إلى المصرف لتمكينه من العمل بفعالية كمركز تنسيق لأقل البلدان نمواً والبلدان التي خرجت مؤخراً من تلك الفئة، بغية تعزيز قدراتها في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار ومن ثم بناء قدرات إنتاجية مستدامة وتعزيز التحول الاقتصادي الهيكلي،

وإذ نشير إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المنبثقة عنها وتسارع وتيرة تنفيذها في إطار عقد العمل، وخطة عمل أديس أبابا لعام 2015، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة عام 2030، والاستعراض الشامل للسياسات الرباعي السنوات، الذي أجرته الأمم المتحدة في عام 2020 والذي سيوجه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية خلال الفترة 2021-2024، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وإطار سينديا للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، والخطة الحضرية الجديدة لعام 2016،

وإذ نشير أيضاً إلى أطر أخرى ذات صلة، مثل رؤية أقل البلدان نمواً لعام 2050: نحو مستقبل متكيف مع تغير المناخ، واستراتيجية منظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة (2020-2024)، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، والاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وقرار الجمعية العامة 70/293 <http://undocs.org/A/RES/70/293> الذي أعلن العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا (2016-2025)، وكذلك رؤية رابطة آسيان لعام 2025 واتفاق آسيان للتجارة في السلع،

وإذ نرحب بقرار الجمعية العامة 77/246 الذي تقرر فيه عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية المقبل في عام 2024، في كيغالي، بهدف استعراض تنفيذ برنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية وتشكيل ملامح خطة التنمية الجديدة للبلدان النامية غير الساحلية للعقد المقبل؛ وبقرار الجمعية العامة 77/245 الذي تقرر فيه عقد المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عام 2024، بهدف تقييم قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المنبثقة عنها، والاتفاق على برنامج عمل جديد جريء للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وإذ نشيد بحكومة رواندا وحكومة أنتيغوا وبربودا، على التوالي، لاستضافة المؤتمرين،

فإننا:

نقر استراتيجية اليونيدو التنفيذية الجديدة المعنية بأقل البلدان نمواً للفترة 2022-2031، التي وضعت باتساق وثيق مع برنامج عمل الدوحة ومجالات التركيز الرئيسية للعمل الستة الخاصة به وبالتشاور مع جميع الدول الأعضاء، وخاصة البلدان الأقل نمواً، والمرفقة بهذا الإعلان.

نهيب بمختلف شركائنا الإنمائيين، بما في ذلك البلدان المانحة التقليدية والمستجدة، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمؤسسات المالية، وكيانات منظومة الأمم المتحدة، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، وكذلك الأوساط الأكاديمية ومختلف مراكز التفوق والبحوث، أن يدعموا اليونيدو في تنفيذ الاستراتيجية الجديدة، كمساهمة في برنامج عمل الدوحة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وكذلك أطر العمل الأخرى ذات الصلة.

وفي ضوء ما تقدم:

نهيب بأقل البلدان نموا وشركائها في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى مواصلة تكثيف الجهود من أجل التنفيذ الكامل والفعال والمنسق والمتسق والسريع للالتزامات التي نُصّ عليها في برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا في مجالاته الستة ذات الأولوية، وهي: (أ) الاستثمار في الناس في أقل البلدان نموا: القضاء على الفقر وبناء القدرات من أجل عدم ترك أي شخص أو منطقة خلف الركب؛ (ب) تسخير قوة العلم والتكنولوجيا والابتكار لمواجهة مواطن الضعف المتعددة الأبعاد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ (ج) دعم التحول الهيكلي بوصفه محركا لتحقيق الازدهار؛ (د) تعزيز مشاركة أقل البلدان نموا في التجارة الدولية والتكامل الإقليمي؛ (هـ) مواجهة تغير المناخ، والتدهور البيئي، والتعافي من جائحة كوفيد-19، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية من أجل تحقيق تنمية مستدامة واعية بالمخاطر؛ (و) تعبئة التضامن الدولي وتنشيط الشراكات العالمية والأدوات والآليات المبتكرة: مسيرة نحو الخروج المستدام من فئة أقل البلدان نموا،

نهيب بالشركاء الإنمائيين، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والمؤسسات المالية الدولية، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والمؤسسات المتعددة الأطراف، وجميع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، تنفيذ برنامج عمل الدوحة بإدماجه في خططهم وسياساتهم واستراتيجياتهم وبرامجهم الإنمائية، حسب الاقتضاء، لكفالة تقديم دعم معزز وهادف ويمكن التنبؤ به إلى أقل البلدان نموا، وإيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً الخارجة من نزاعات، على النحو المبين في برنامج العمل، والوفاء بالتزاماتهم، والنظر في اتخاذ تدابير طموحة مناسبة للتغلب على التحديات أو أوجه النقص أو القصور، ونطلب إليهم أن يشاركوا مشاركة كاملة في استعراضات برنامج العمل على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية،

نرحب بالالتزام الوارد في برنامج عمل الدوحة باعتماد وتنفيذ نظم لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا، ونكرر التأكيد على قرار تقديم دعم مالي وتقني لإعداد المشاريع والتفاوض على العقود، وتقديم دعم استشاري في تسوية المنازعات المتصلة بالاستثمار، وإتاحة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بمرافق الاستثمار، مع تحسين البيئات المؤاتية، وتوفير تأمين ضد المخاطر وتقديم الضمانات في هذا الشأن عن طريق جهات منها على سبيل المثال الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار، ونطلب إلى الأمين العام في هذا الصدد أن يستكشف جدوى إنشاء مركز دولي لدعم الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا في شكل مركز جامع لحشد الدعم من أجل تنفيذ نظام تشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا والبلدان التي خرجت من فئة أقل البلدان نموا، وأن يقدم الدراسة مشفوعة بتوصيات إلى الجمعية العامة،

نشجع التنفيذ السريع لتعهد شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، ونهيب بأعضائها تسريع الإجراءات على جميع الجبهات بغية تحقيق الهدف الرئيسي بحلول عام 2025 وهو زيادة الاستثمار في توفير الطاقة إلى 40 بليون دولار أمريكي، على أن يوجه 50 في المائة منها إلى أقل البلدان نموا. وعلاوة على ذلك، نطلب إلى شبكة العمل المعنية باتفاق الطاقة، بدعم من شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة التي أطلقت في 4 أيار/مايو 2022، أن تعزز الدعم المقدم، من خلال تبني التزامات جديدة وجذب ضروب من التمويل والاستثمار تحفز التقدم نحو تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا،

نشجع أيضاً الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص وقطاع الصناعة، على الاستفادة من القدرة التنافسية للطاقة المتجددة من حيث تكلفتها، إلى جانب اتخاذ المبادرات السياسية الملائمة وتوفير الاستثمارات المناسبة، لتعزيز إمدادات الكهرباء القائمة على مصادر الطاقة المتجددة في أقل البلدان نموا، التي لا تجاري اتجاهات نمو القدرات المتجددة الملاحظة في البلدان النامية الأخرى (+9,8 في المائة من النمو على أساس سنوي في عام 2021). وتحقيقاً لهذه الغاية، ندعو

مختلف الحكومات إلى وضع استراتيجيتها الوطنية المتكاملة للتمويل من أجل تحديد جميع المصادر القائمة والمحتملة لتمويل التنمية وتنفيذ الإصلاحات اللازمة،

تتطلع إلى الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف، ونهيب الأطراف فيه أن تحرز تقدماً وتتوصل إلى اتفاق بشأن أمور منها تشغيل وتمويل صندوق التعويض عن الخسائر والأضرار، وأن تضع هدفاً جديداً للتمويل المناخي، مع تركيز خاص على عملية التكيف والتخفيف من الأضرار لدعم أقل البلدان نمواً وسائر البلدان النامية في العمل على معالجة نقاط الضعف المناخية، بوسائل منها تعزيز الصناعات القادرة على الصمود أمام تغير المناخ،

تطلب إلى اليونيدو أن تتواصل مع الدول الأعضاء فيها والشركاء وأصحاب المصلحة المعنيين من أجل وضع خطة تنفيذ تتضمن آلية تنسيق فعالة تدعمها منصة عبر الإنترنت لنقل المعرفة والتنسيق بين أصحاب المصلحة، وتنظيم المؤتمرات الوزارية المعنية بأقل البلدان نمواً كل سنتين، وتتضمن أيضاً أنشطة ملموسة، ومؤشرات وأهدافاً، وجدولاً زمنياً للأنشطة يوجه تنفيذ الاستراتيجية التنفيذية الجديدة المعنية بالبلدان الأقل نمواً للفترة 2022-2031،

تطلب أيضاً إلى اليونيدو أن تقدم تقارير منتظمة إلى جميع الدول الأعضاء فيها حول التقدم المحرز في التنفيذ، بعد الانتهاء من عملية إعداد الخطة وإقرارها، من خلال أجهزتها المعنية بتقرير السياسات، وفق الممارسات المتبعة،

ندعو اليونيدو إلى مواصلة مساهمتها في أنشطة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بمساعدة البلدان على الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، التي يقودها مكتب الممثل السامي، ولا سيما من خلال أخذ زمام المبادرة في تزويدها بالمدخلات اللازمة المتعلقة بدور التصنيع في خروج البلدان من فئة أقل البلدان نمواً، ومن خلال المساهمة في أنشطة فرقة العمل المتعلقة بوضع خريطة طريق برنامج عمل الدوحة ورصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل الدوحة وتقديم تقارير عنه،

ندعو أيضاً اليونيدو إلى التعاون مع سائر هيئات منظومة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة التقنية الرامية إلى تعزيز قدرة حكومات أقل البلدان نمواً على الاضطلاع بالمرحلة الرئيسية للسياسات الصناعية وغيرها من السياسات الرامية إلى التحول الهيكلي، بما في ذلك التشخيص والتخطيط والتنفيذ والتقييم،

ندعو المجتمع الدولي، بما في ذلك كيانات منظومة الأمم المتحدة، إلى تعزيز التكامل الإقليمي وروح التضامن والشراكة، من خلال إقامة برامج مشتركة، وشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتقديم الدعم لإنشاء معهد إنمائي دولي يُعنى بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، من خلال نموذج اليونيدو لبرنامج الشراكة القطرية، للمساعدة على تسريع وتيرة التصنيع والتحول الهيكلي في أقل البلدان نمواً، وفق برنامج عمل الدوحة واستراتيجية اليونيدو التنفيذية المعنية بأقل البلدان نمواً للفترة 2022-2031،

نهني البلدان التي تمر حالياً بمراحل مختلفة من عملية الخروج من فئة أقل البلدان نمواً⁽²⁶⁾، ونهيب باليونيدو أن تعمل على نحو وثيق مع مكتب الممثل السامي وبشركائها أن يدعموا أقل البلدان نمواً الأخرى في مساعيها للخروج من تلك الفئة وتيسير سلاسة خروج وانتقال البلدان المقرر خروجها في الوقت المناسب من فئة أقل البلدان نمواً، عبر العديد من السبل ومن بينها تسخير خبراتهم في مجال السياسات

(26) في أيلول/سبتمبر 2023، كانت البلدان الستة عشر التالية في طريقها إلى الخروج من فئة أقل البلدان نمواً على النحو التالي: تقرر أن تخرج بوتان في 13 كانون الأول/ديسمبر 2023؛ وأن تخرج أنغولا وجزر سليمان وسان تومي وبرينسيبي في عام 2024؛ وأن تخرج بنغلاديش ونيبال وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في عام 2026؛ وأن تخرج جزر سليمان من تلك الفئة في عام 2027. وعلاوة على ذلك، استوفت كمبوديا وجزر القمر وجيبوتي والسنغال وزامبيا معايير الخروج من فئة أقل البلدان نمواً لأول مرة في عام 2021، وأوصت لجنة السياسات الإنمائية بخروج كيريباس وتوفالو، في حين أرجأت اللجنة التوصية بخروج ميانمار وتيمور-لشتي حتى عام 2024.

الصناعية والاضطلاع بدورهم الاستشاري في هذا الشأن، وذلك في إطار عملية تنفيذ الاستراتيجية ووفق هدف برنامج عمل الدوحة المتمثل في تمكين 15 بلداً إضافياً من أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الخروج من تلك الفئة بحلول عام 2031،

ندعو الدول الأعضاء إلى توفير الدعم اللازم لتشغيل مرفق دعم خروج البلدان من فئة أقل البلدان نمواً على نحو مستدام من جانب مكتب الممثل السامي، بصفته رئيساً لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتخريج البلدان من فئة أقل البلدان نمواً، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بصفتها أمانة لجنة السياسات الإنمائية، لتمكينها من توفير حل ملموس بقيادة قطرية لتقديم دعم مخصص لتنمية القدرات،

ندعو دوائر القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل الدوحة في مجال اختصاص كل منها على نحو يتسق مع الأولويات الوطنية لأقل البلدان نمواً،

نناشد البلدان المانحة التي غادرت منظمة اليونيدو أن تتخذ الخطوات اللازمة لمعاودة الانضمام إلى المنظمة من أجل تقوية دعمها لأقل البلدان نمواً،

نهييب بأعضاء منظمة التجارة العالمية أن يدعموا خطة العمل لصالح أقل البلدان نمواً أثناء المؤتمر الوزاري الثالث عشر المقبل لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، في شباط/فبراير 2024،

نشجع أمانة اليونيدو على توثيق تعاونها مع منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وسائر الشركاء المعنيين بشأن خطة الأمن الغذائي.

المرفق الأول

استراتيجية اليونيدو التنفيذية المعنية بأقل البلدان نمواً للفترة 2021-2022

أولاً - معلومات أساسية

1- منذ عام 1971، اعترفت الأمم المتحدة بأن أقل البلدان نمواً هي الفئة الأكثر فقراً وضعفاً في المجتمع الدولي.

2- وتواجه أقل البلدان نمواً تحديات هيكلية وناشئة، تشمل على سبيل المثال لا الحصر التحديات التالية:

- انخفاض مستوى الاستثمار في مجالات البحث والتطوير والتنمية الاجتماعية-الاقتصادية في أقل البلدان نمواً، المقترن بضعف القدرة الإنمائية وندرة الموارد المالية المحلية عبر التاريخ مما يؤدي، من بين جملة أمور، إلى انخفاض الدخل وعدم توزيعه على نحو متساو، مما يؤثر على النساء والفتيات والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية واللاجئين والنازحين والمهاجرين أكثر من غيرهم من الفئات⁽²⁷⁾.

- معاناة أقل البلدان نمواً بشدة من انعدام الأمن الغذائي، وكثيراً ما تحتاج إلى مساعدة من أجل تلبية طلبها على الغذاء داخلياً. وتعتمد أقل البلدان نمواً عادةً على اقتصادات زراعية تعاني من انخفاض الإنتاجية وعدم كفاية البنية التحتية لإنتاج الغذاء، إضافة إلى ارتفاع خسائر ما بعد الحصاد، مما يؤدي إلى زيادة اعتمادها على الواردات الغذائية. وتزيد النزاعات الإقليمية من تفاقم انعدام الأمن الغذائي نتيجة لتقييد التجارة والقدرة على الحصول على الغذاء⁽²⁸⁾.

- معاناة العديد من أقل البلدان نمواً من مشكلة العجز التجاري المزمن وعدم قدرتها على الاستغناء عن تصدير السلع الأساسية. وقد استطاعت بعض هذه البلدان تنويع النشاط الاقتصادي في قطاع الصناعة، وإن ظلّ ذلك النشاط يقتصر في كثير من الأحيان على منتجات القطاعات التي تعتمد على كثافة اليد العاملة، مثل المنسوجات والملابس⁽²⁹⁾. وقد أدت أنماط التجارة إلى تعرض معظم أقل البلدان نمواً إلى موجات من تقلبات أسعار السلع الأساسية والصدمات العالمية.

- غالباً ما يكون أداء معظم أقل البلدان نمواً ضعيفاً في محركات النمو المعتادة: النظم الإيكولوجية الملائمة لريادة الأعمال (تنظيم المشاريع) والابتكار والتكنولوجيا. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت مؤخراً، لا تزال هذه النظم الإيكولوجية بحاجة إلى النجاح في حشد جهود رواد الأعمال (منظمي المشاريع)، ومنظمات دعم ريادة الأعمال، والأوساط الأكاديمية، وأصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، والممولين بدرجة كافية لتعزيز التحول الرقمي في المجتمع. ولا يزال نظام ريادة الأعمال، الذي يهيمن عليه الأشخاص الذين

(27) المصدر: بيانات الأمم المتحدة. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات على الرابط التالي:

<https://www.un.org/ohrls/content/about-least-developed-countries>

(28) المصدر: بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات على الرابط التالي: <https://oecd-development-matters.org/2022/07/05/the-expanding-threat-to-food-security-in-least-developed-countries/>

(29) المصدر: بيانات منظمة التجارة العالمية. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات على الرابط التالي:

https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/boosting_trade_opportunities_for_ldcs_e.pdf

يعملون لحسابهم الخاص والمنشآت الصغرى، يتسم بما يسمى بظاهرة "الحلقة الوسطى المفقودة" حيث تفشل شركات كثيرة في تجاوز مرحلة النشوء لتنمو في الحجم وتصبح أطرافاً فاعلة ابتكارية ودينامية⁽³⁰⁾.

- استخدام تكنولوجيات الإنتاج الرقمي المتقدم في قطاعي الصناعة والأعمال التجارية الزراعية محدود للغاية في معظم أقل البلدان نمواً. وكثيراً ما تعود العوائق التي تحول دون اعتماد الحلول الرقمية إلى عدم كفاية الوعي بالتكنولوجيات وتطبيقاتها وتعذر الوصول إليها واستخدامها⁽³¹⁾.

- إضافة إلى ذلك، أدت الآثار الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والأزمة الأوكرانية إلى إرباك الأنشطة الصناعية وتسببت في حدوث أعطال في سلاسل القيمة العالمية والإمداد المتعلقة بالمنتجات⁽³²⁾، مما أدى إلى تفاقم خطر النزاع والهشاشة. كما كشفت هذه الآثار أوجه عدم المساواة القائمة على صعيد العالم وزادت من حدتها، مما أثر بشكل خاص على أقل البلدان نمواً وعلى الفجوة الرقمية والفجوة في الحصول على اللقاحات.

- رغم أن أقل البلدان نمواً تتحمل أدنى قدر من المسؤولية عن تغير المناخ، فإنها الأكثر تضرراً من آثاره. ولا يمتلك العديد من أقل البلدان نمواً الغنية بالمعادن القدرات والنظم الرقابية اللازمة لاستخراج المعادن ومعالجتها وإعادة تدويرها بصورة مستدامة لإعادة تشكيل ملامح سلاسل الإمداد بالمعادن وإزالة الكربون بشكل مستدام في الصناعة. ومع ذلك، يمكن لهذه البلدان، بالتحول إلى اقتصادات تنافسية منخفضة الانبعاثات الكربونية، أن تدعم الطلب المرتفع على المعادن اللازمة لبناء مستقبل عالمي قائم على الطاقة المتجددة⁽³³⁾.

3- وقد عمل مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (مكتب الممثل السامي)، منذ تأسيسه في عام 2001، على حشد جهود منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين وتنسيقها من أجل دعم تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً على الأصعدة القطرية والإقليمية والعالمية ومتابعة تنفيذه ورصده بخطى متسقة. وعقب تنفيذ وإنجاز وتقييم برنامج عمل إسطنبول للفترة 2011-2020، وهو برنامج عمل الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً منذ تأسيس مكتب الممثل السامي، عمل مكتب الممثل السامي على تيسير عملية وضع برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً للفترة 2022-2031 الذي أعتمد في الجزء الأول من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً في 17 آذار/مارس 2022. ويتضمن برنامج عمل الدوحة ستة مجالات للتركيز ويظهر جيلاً جديداً من الالتزامات المتجددة والمعززة بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومات على جميع المستويات.

4- ويسلم برنامج عمل الدوحة بأن أقل البلدان نمواً تزخر بثروات ضخمة من الموارد البشرية والثقافية والطبيعية يمكن تسخيرها لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والرفاه والسلام والازدهار والأمن الغذائي وأمن الطاقة. ومع ذلك، يلزم بذل جهود كبيرة في المستقبل لتسخير الإمكانيات المتاحة وتحقيق أهداف برنامج عمل الدوحة، وأبرزها ما يلي:

(30) المصدر: تقرير الأمين العام الصادر في الوثيقة A/77/254 والمعنون مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية المستدامة. ويمكن

الاطلاع على التقرير على الرابط التالي: <https://digitallibrary.un.org/record/3985466?ln=en>.

(31) المصدر: بيانات اليونيدو. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات على الرابط التالي: [https://www.unido.org/resources-](https://www.unido.org/resources-publications-flagship-publications-industrial-development-report-series/idr2020)

[publications-flagship-publications-industrial-development-report-series/idr2020](https://www.unido.org/resources-publications-flagship-publications-industrial-development-report-series/idr2020).

(32) المصدر: بيانات اليونيدو. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات على الرابط التالي: <http://stat.unido.org>.

(33) المصدر: بيانات البنك الدولي. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات على الرابط التالي: [https://www.worldbank.org/en/](https://www.worldbank.org/en/news/feature/2022/06/06/mineral-rich-developing-countries-can-drive-a-net-zero-future)

[news/feature/2022/06/06/mineral-rich-developing-countries-can-drive-a-net-zero-future](https://www.worldbank.org/en/news/feature/2022/06/06/mineral-rich-developing-countries-can-drive-a-net-zero-future).

• تتعم أقل البلدان نمواً بموارد طبيعية غنية، غير أن استنزاف الموارد الطبيعية لتصدير المواد الخام أمر غير مستدام اقتصادياً وبيئياً. ويمتلك الكثير من أقل البلدان نمواً قدراً وفيراً من موارد الطاقة المتجددة غير المستغلة، ومن بينها الطاقة الشمسية والمائية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية والكتلة الحيوية. وفي هذا الصدد، هناك حاجة قوية إلى الدعم المحلي والدولي في صورة نقل للموارد المالية والتكنولوجية وبناء القدرات.

• يوفر برنامج عمل الدوحة الزخم اللازم لتنشيط الشراكات العالمية من أجل التنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً. ويقر برنامج عمل الدوحة أيضاً بالدور المتميز الذي يضطلع به القطاع الخاص باعتباره من رواد التغيير والابتكار في مجال التكنولوجيا، ومساهماً في السياسات الفعالة، وشريكاً في الاستثمار في تنمية البنية التحتية. وأخيراً يؤدي التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي دوراً محورياً بالنسبة لأقل البلدان نمواً.

5- وتركز اليونيدو تركيزاً خاصاً على أقل البلدان نمواً في عملها، فهي تتعاون مع أقل البلدان نمواً ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الممثل السامي، والشركاء الإنمائيين الآخرين في عمليات صوغ برنامج العمل وتنفيذه. وقد أعدت اليونيدو أيضاً استجاباتها واستراتيجياتها التنفيذية وفقاً لذلك. وجرت مواصلة استراتيجية اليونيدو التنفيذية لصالح أقل البلدان نمواً للفترة 2011-2021 مع برنامج عمل إسطنبول. وتتوافق الاستراتيجية التنفيذية الحالية المعنية بأقل البلدان نمواً للفترة 2022-2031 مع برنامج عمل الدوحة، وتستند إلى تقييم شامل للاستراتيجية التنفيذية السابقة وأفضل الممارسات المحددة. وتوجه الاستراتيجية أيضاً عمل اليونيدو في البلدان النامية غير الساحلية، ولكن اليونيدو لا تتبنى استراتيجية أو ورقة موقف مصممة خصيصاً لتلك البلدان، لأن 17 من أصل 32 بلداً نامياً غير ساحلي تتدرج أيضاً ضمن أقل البلدان نمواً.

6- وتتمتع اليونيدو بميزة نسبية في منظومة الأمم المتحدة في التصدي للتحديات المرتبطة بالصناعة في أقل البلدان نمواً، إذ تشمل مجالات خبرة اليونيدو المترابطة التحول الهيكلي والخبرة القطاعية، والتحول والابتكار الرقمي، والطاقة المستدامة، وتطوير الأعمال التجارية الزراعية وتطوير ريادة الأعمال، وترويج الاستثمار والتكنولوجيا، وإزالة الكربون من الصناعة، والاقتصاد الدائري. وفي سياق الثورة الصناعية الرابعة، أصبح لمواضيع الذكاء الاصطناعي والمناخ والبيئة وحماية البيئة وإزالة الكربون من الصناعة أهمية أكبر في تصدي اليونيدو للتحديات الإقليمية والعالمية. وتعمل المنظمة أيضاً على تعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين الشباب والنساء، ومبدأ عدم ترك أي شخص أو منطقة خلف الركب. وكل هذه الكفاءات والنهج عناصر لا غنى عنها في التصدي للتحديات القائمة في أقل البلدان نمواً.

الإطار 1: حتمية التدخل

• يصل عدد أقل البلدان نمواً حالياً إلى 46 دولة (من بينها 33 في أفريقيا، و9 في آسيا، وبلد واحد في منطقة البحر الكاريبي، و3 في منطقة المحيط الهادئ)، وهي تضم حوالي 14 في المائة من سكان العالم، ولا تمثل سوى 1,3 في المائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي و1,4 في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي وأقل قليلاً من 1 في المائة من الصادرات السلعية في العالم⁽³⁴⁾. وتتقدم أقل البلدان نمواً في آسيا بوتيرة أسرع من مثيلاتها في أفريقيا. ويعزى ذلك، من ناحية، إلى ارتفاع حصة القيمة المضافة الصناعية في إجمالي الناتج المحلي في أقل البلدان نمواً الآسيوية عنه في أقل البلدان نمواً الأفريقية، وإلى ارتفاع مستويات التكامل الإقليمي في آسيا، من ناحية أخرى.

(34) المصدر: برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً للفترة 2022-2031.

- تضم أقل البلدان نمواً نحو 40 في المائة من فقراء العالم، ومعظم تلك البلدان تعاني من نزاعات حادة ولديها نازحون داخليون أو هي في مرحلة التعافي من نزاعات أدت إلى وجود أعداد كبيرة من النازحين والمهاجرين واللاجئين.
- بالنسبة لأقل البلدان نمواً، بلغ متوسط حصة الواردات الغذائية من مجموع الصادرات السلعية 25 في المائة في السنوات الأخيرة، وهي نسبة تفوق بكثير المتوسط العالمي البالغ نحو 5 في المائة⁽³⁵⁾.
- في حين زادت حصة المصنوعات في صادرات أقل البلدان نمواً من 22 في المائة في عام 2011 إلى 40 في المائة في عام 2019، وذلك أساساً بسبب زيادة حصة المنتجات من الملابس، فإن غالبية أقل البلدان نمواً ظلت، مع ذلك، تعتمد إلى حد كبير على السلع الأساسية في أنشطة الإنتاج والتجارة⁽³⁶⁾.
- في ربع أقل البلدان نمواً على مستوى العالم، يعاني ما يزيد عن 75 في المائة من السكان من عدم القدرة على الحصول على الكهرباء. وحتى في المراكز الحضرية، لا تتوفر لما يصل إلى ثلث السكان إمكانية الحصول على الكهرباء. كما أن معدلات مد الريف بشبكات الطاقة الكهربائية منخفضة بشكل خاص، إذ لا يحصل ثلثا السكان في المناطق الريفية في أقل البلدان نمواً (458 مليون نسمة) على الكهرباء على الإطلاق.
- تشير التقديرات إلى أن أقل البلدان نمواً مسؤولة عن نحو 1,1 في المائة من مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم الناتجة عن احتراق الوقود الأحفوري والأنشطة الصناعية⁽³⁷⁾.

ثانياً - الولاية

- 7- في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 1971، طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها 2768 (د-26)، إلى اليونيدو أن تبدأ، حسب الاقتضاء، برامج ذات منحنى عملي، ضمن ميادين اختصاصها المحددة، لصالح أقل البلدان نمواً. وخصص إعلان ليما الصادر عن اليونيدو عام 1975 الفقرة 62 من القسم الرابع من أجل "أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية" وقد أرسى فيها أسس الترويج للتنمية الصناعية لتلك البلدان من خلال مشاريع وتدابير محددة.
- 8- واسترشاداً بإعلان أبو ظبي، تسعى اليونيدو إلى تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة لتسخير كامل إمكاناتها للمساهمة في تحقيق الازدهار الدائم للجميع. وعلاوة على ذلك، ومن خلال إعلان فيينا الوزاري لأقل البلدان نمواً الذي اعتمدته المؤتمر العام لليونيدو في دورته التاسعة عشرة، أهابت الدول الأعضاء باليونيدو أن تضع استراتيجيتها التنفيذية لأقل البلدان نمواً وأن تدمجها في عمل المنظمة عموماً.
- 9- وأخيراً، يدعو برنامج عمل الدوحة كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى دمج برنامج العمل في خططها الاستراتيجية وبرامج عملها السنوية والتقارير الصادرة على جميع المستويات. ومن خلال تطبيق نهج معمم ومتكامل للتغيير التحويلي، يؤكد الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للمنظمة للفترة 2022-2025

(35) المصدر: تقرير الأمين العام الصادر في الوثيقة A/77/291 تحت عنوان انعدام الأمن الغذائي في أقل البلدان نمواً: خيارات لنظام للتخزين والوسائل التكميلية على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي. ويمكن الاطلاع على التقرير على الرابط التالي: <https://digitallibrary.un.org/record/3987325?ln=en>

(36) المصدر: تقرير الأمين العام الصادر في الوثيقة A/77/291 تحت عنوان تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة 2020-2011. ويمكن الاطلاع على التقرير على الرابط التالي: <https://digitallibrary.un.org/record/3922148?ln=en>

(37) المصدر: بيانات اليونيدو. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات على الرابط التالي: <https://unctad.org/topic/least-developed-countries/chart-october-2021>

أن المساعدات التي تقدمها اليونيدو إلى أقل البلدان نمواً تسترشد بنهج ذات محاور تركيز استراتيجية تطبق في إطار من التنسيق مع الشركاء من داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومن خارجها.

ثالثاً - رؤية 2031

10- تتوخى رؤية 2031 إحداث تحولات هيكلية في أقل البلدان نمواً بحيث تكون الصناعات المنخفضة الانبعاثات والقادرة على تحمل تغير المناخ والأعمال التجارية الزراعية المزدهرة، والمؤسسات القوية، والقطاع الخاص المتمسم بالدينامية، والقوى العاملة الماهرة كلها محركات تدفع إلى الأمام عجلات اقتصادات ومحتوى محلي يتسمان بالصمود والتنوع والقدرة على المنافسة ومندمجين بصورة جيدة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية من أجل الاستخدام العادل والمسؤول للموارد وتحقيق الازدهار الطويل الأمد للسكان.

رابعاً - بيان المهمة

11- إن اليونيدو، إذ تُسلم بالوضع الخاص لأقل البلدان نمواً وضعفها، وإذ تعترف بأن التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة محرك رئيسي للتحول الهيكلي، فإنها تلتزم بدعم أقل البلدان نمواً في تحقيق الخروج المستدام الذي لا رجعة فيه من فئة أقل البلدان نمواً من خلال التنمية الصناعية والاقتصادية الدائمة، وذلك بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين والشركاء. وستشكل استراتيجية اليونيدو التنفيذية المعنية بأقل البلدان نمواً للفترة 2022-2031 إطاراً توجيهياً للارتباطات الثنائية والإقليمية والعالمية والمواضيعية فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً خلال العقد القادم، وستجسد بذلك تركيز المنظمة الخاص على أقل البلدان نمواً في برنامج عملها عموماً.

خامساً - النطاق

12- تسترشد اليونيدو بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في مساعدة أقل البلدان نمواً. وتتوافق الاستراتيجية التنفيذية مع برنامج عمل الدوحة وأهدافه. وتلاحظ اليونيدو أن غالبية أقل البلدان نمواً موجودة في أفريقيا، ولذا يسترشد عملها في أقل البلدان نمواً أيضاً بخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، وولاية برنامج العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا (2016-2025)، وسيُسعى إلى دعم اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

13- وتسعى الاستراتيجية التنفيذية إلى التوافق مع أطر اليونيدو الاستراتيجية الأخرى، بما في ذلك الاستراتيجية الخاصة بحالات ما بعد النزاعات/الأزمات، واستراتيجية الدول الجزرية الصغيرة النامية، واستراتيجية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فضلاً عن الاستراتيجيات الإقليمية والمواضيعية الأخرى ونهج التعاون الصناعي من خلال المعاهد الإنمائية الدولية التي تُعنى بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

14- وتساعد اليونيدو الدول الأعضاء فيها من خلال أربع وظائف أساسية، تشمل '1' التعاون التقني؛ '2' التحليل والبحث وخدمات المشورة السياساتية؛ '3' الوظائف المعيارية والأنشطة المتعلقة بالمعايير؛ '4' عقد الاجتماعات وإقامة الشراكات من أجل وضع وتنفيذ استراتيجيات التحول الصناعي. وستشكل هذه الوظائف أساساً لتنفيذ السياسات والاستراتيجية التنفيذية المعنية بأقل البلدان نمواً للفترة 2022-2031 مع السعي إلى تحسين التكامل بين خدماتها وتوسيع نطاق تأثيرها.

سادساً - المبادئ الإرشادية المتوافقة مع مجالات تركيز برنامج عمل الدوحة

15- تتمثل إحدى التوصيات الرئيسية المنبثقة عن استعراض استراتيجية اليونيدو التنفيذية المعنية بأقل البلدان نمواً للفترة 2011-2021 في هيكلة الأعمال المقبلة في أقل البلدان نمواً بما يتوافق تماماً مع برنامج

العمل العالمي الجديد. وعليه، تعتمد السياسات والاستراتيجية التنفيذية الحالية المعنية بأقل البلدان نمواً للفترة 2022-2031 مجالات التركيز الستة لبرنامج عمل الدوحة. وهذه المواءمة هي المبدأ الإرشادي الشامل لعمل منظمة اليونيدو في أقل البلدان نمواً في العقد المقبل، مع وجود مبادئ إرشادية معينة جرى تحديدها لكل مجال من مجالات التركيز الستة على النحو التالي:

مجال التركيز 1: الاستثمار في الناس

16- إن الناس، ولا سيما الفئة السكانية الكبيرة المكونة من الشباب والأشخاص في سن العمل في أقل البلدان نمواً، هم أصول بالغة الأهمية لتنمية تلك البلدان. وترتكز أنشطة اليونيدو المنفذة في إطار مجال التركيز 1 على نهج قائم على مراعاة حقوق الإنسان، وتمكين المرأة والشباب، ومبدأ عدم ترك أي شخص أو منطقة خلف الركب.

17- وسيؤدي توافر الموارد المالية الكافية ونقل التكنولوجيا بصورة مناسبة والحوكمة الرشيدة والفعالة على جميع المستويات، إلى جانب السياسات الصناعية المستنيرة والفعالة وزيادة استخدام النظم الوطنية وتوفير بيئة مؤاتية للأعمال، دوراً فعالاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقل البلدان نمواً. ولذلك، ستعتمد أنشطة اليونيدو على تولي الحكومات المحلية والوطنية وأصحاب المصلحة الرئيسيين والمؤسسات الحكومية الدولية الإقليمية والقارية ذات الصلة زمام عملية التنمية الصناعية وقيادتها.

مجال التركيز 2: تسخير قوة العلم والتكنولوجيا والابتكار

18- إن العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك النظم الإيكولوجية للابتكار الشاملة للجميع والتمكين، والتكنولوجيات السليمة بيئياً وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لها أهمية بالغة في السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أيضاً للعلم والتكنولوجيا والابتكار أداء دور رئيسي في تسريع وتيرة التنوع الاقتصادي وتعزيز سلاسل القيمة والتحول الاقتصادي، وفي تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية، بما يحقق أقصى قدر من الفوائد للناس والكوكب والازدهار ويمكن أقل البلدان نمواً من المشاركة الكاملة في الاقتصاد العالمي. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تعمل تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي على رفع مستويات الدخل العالمي وتحسين نوعية حياة السكان في أقل البلدان نمواً على وجه التحديد.

19- وفي أقل البلدان نمواً، ستمنح اليونيدو الأولوية لتشجيع الاستثمار وتنشيط الابتكار وتطوير الحلول التكنولوجية والتوسع في ذلك مسترشدة في ذلك بشعارها "التقدم من خلال الابتكار". وستعمل على دعم الانتقال الرقمي وتقوية أنشطة محو الأمية الرقمية وتنمية المهارات الرقمية وتعزيز الجهود الرامية إلى سد الفجوة الرقمية من خلال التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وإنشاء معاهد معنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال الصناعة وإقامة شراكات مع القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وكيانات الأمم المتحدة المتخصصة، مثل مصرف الأمم المتحدة للتكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية، وإدماج المعهد الإنمائي الدولي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تلك الجهود.

مجال التركيز 3: دعم التحول الهيكلي

20- لكي تستفيد أقل البلدان نمواً من إمكاناتها استفادة كاملة وتستأصل الفقر، فإن الحل يتمثل في إحداث تحول هيكلي شامل للجميع ومستدام قادر على زيادة الإنتاجية والنمو وخلق قيمة مضافة والحد من مخاطر الكوارث وأوجه الضعف وإيجاد وظائف لائقة.

21- وتحقيق التحول الهيكلي مشروط بتوفير أنشطة مختلفة تتراوح بين أنشطة بناء القدرات الإنتاجية المتنوعة عبر سبل منها تنفيذ سياسات واستراتيجيات صناعية وطنية، وتشجيع ريادة الأعمال (تنظيم المشاريع)،

ودعم الشركات الناشئة والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وعلى وجه التحديد، الشركات والمنشآت التي يديرها الشباب والنساء. وسيستلزم ذلك استخدام التكنولوجيات الحديثة والمستدامة والفعالة من حيث التكلفة والمكيفة محلياً في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات، وتشاطر المعارف وأفضل الممارسات، وضخ استثمارات هائلة في قطاعات النقل والبنية التحتية للطاقة الميسورة التكلفة والموثوقة، والإدماج في سلاسل القيمة والتدفقات التجارية الإقليمية والعالمية، واستخدام التجمعات أو المراكز الاقتصادية/المجمعات الصناعية/المناطق الاقتصادية الخاصة لتقليل العقبات التي تعترض الاستثمار والعمليات التجارية واستخدام البنية التحتية ولتيسير التجارة. وعليه، تركز اليونيدو على هذه الأنشطة في أقل البلدان نمواً، وتتعاون مع صناعات السياسات والشركات المحلية كجهات فاعلة مستهدفة رئيسية في إطار مجال التركيز هذا.

مجال التركيز 4: تعزيز مشاركة أقل البلدان نمواً في التجارة الدولية والتكامل الإقليمي

22- يضطلع النظام التجاري المتعدد الأطراف، الذي تجسده منظمة التجارة العالمية، بدور هام في إدماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي. ويتطلب إدماج تلك البلدان بطريقة مجدية أن يبذل جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية جهوداً لدعم التحول الاقتصادي لأقل البلدان نمواً، وتتويع قاعدة منتجاتها وصادراتها، وتزويدها بمساعدة تقنية وبناء قدراتها في مجال التجارة. وينبغي للمعاملة الخاصة والتفضيلية التي تحظى بها أقل البلدان نمواً أن تبقى جزءاً لا يتجزأ من اتفاقات منظمة التجارة العالمية الحالية والمقبلة.

23- وللجارة أهمية بالغة في تحقيق الازدهار، وتشكل المعايير الأساس الذي تقوم عليه التجارة العالمية. ومن خلال زيادة تنويع الصادرات وتعزيز الامتثال للمعايير ومتطلبات السوق، يمكن لأقل البلدان نمواً أن تتدمج بشكل أفضل في التجارة العالمية والقارية والإقليمية وأن تخفض تكاليف المعاملات عند الانخراط في التجارة عبر الحدود. وللمشاركة الفعالة لأقل البلدان نمواً في عمليات وضع المعايير أهمية كبيرة في تطبيق المعايير الدولية بنجاح وضمان تحقيق الفوائد الكاملة من استخدام المعايير في التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

24- وبناءً على ذلك، ستعطي اليونيدو الأولوية لإنشاء بنية تحتية للجودة ووضع سياسات مناسبة لهيئات المعايير الوطنية وبناء قدراتها بغية المشاركة في وضع المعايير وتنسيقها، وتعزيز المعارف التقنية وتبادلها، وتسهيل التعاون والعمل مع الشركاء الدوليين (مثل المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس) وتنظيم التجارة الإلكترونية والمشاركة في اللجان التقنية المتنوعة. وعلاوة على ذلك، ستعزز المنظمة سلاسل القيمة الإقليمية والتكامل الإقليمي من خلال تعاونها الوثيق مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، وبرامج الشراكة الإقليمية، ولا سيما تلك التي تركز على تعزيز القدرة التنافسية التجارية والوصول إلى الأسواق وتطوير سلاسل القيمة.

مجال التركيز 5: مواجهة تغير المناخ، والتدهور البيئي، والتعافي من جائحة كوفيد-19، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية

25- من حق أقل البلدان نمواً أن تعتمد ممارسات جيدة في التصدي للأثار الضارة لتغير المناخ، تشمل نظم الإنذار المبكر وحلول التكيف في القطاعات والنظم الرئيسية من قبيل الزراعة والأمن الغذائي والمياه والصحة والبنى التحتية والنظم الإيكولوجية. ويجب إدماج الاعتبارات المتعلقة بتغير المناخ والبيئة ومخاطر الكوارث في التخطيط الإنمائي ونهج إدارة المخاطر والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وتظل اليونيدو ملتزمة بدعم هذه العمليات بخبرتها وخدماتها التقنية.

26- فضلاً عما سبق، فإن تعزيز الشراكات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو والصناديق والوكالات التقنية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية، إلى جانب الوفاء بالتعهدات المالية المقررة وفق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والالتزامات المتعهد بها في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بالخسائر والأضرار، هي عوامل

أساسية في التصدي للتحديات المتعلقة بالمناخ في المستقبل. وعلى نفس الدرجة من الأهمية تأتي الاستفادة من الشراكات في نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً للإنتاج الأنظف والمتسم بالكفاءة في استخدام الموارد التي تقلل من التلوث ومن انبعاثات غازات الدفيئة. وسيوفر الفصل الناتج عن ذلك بين استخدام الموارد والنمو الاقتصادي الظروف الملائمة لتحقيق اقتصاد أكثر تنوعاً وصموداً، مما يساهم في تيسير التكيف مع تغير المناخ. وهذا من شأنه تعزيز الانتعاش الأخضر، ودعم المساهمات المحددة وطنياً لأقل البلدان نمواً وخطط التكيف الوطنية لديها.

27- وبصرف النظر عن القابلية للتأثر بتغير المناخ، يجب أيضاً تعزيز القدرة على الصمود في ضوء حوادث تعطل سلاسل الإمداد والإنتاج المرتبطة بالأزمات الجغرافية السياسية والأزمات الصحية. كما يجب اتخاذ تدابير مناسبة وكافية لحماية الصحة العامة لسكان أقل البلدان نمواً عبر سبل من بينها تعزيز القدرات الإنتاجية الصيدلانية المحلية.

مجال التركيز 6: حشد التضامن الدولي وتنشيط الشراكات العالمية والأدوات والآليات المبتكرة

28- يمثل التطوير المستمر للقدرات المؤسسية لأقل البلدان نمواً من أجل اعتماد ممارسات كفؤة وفعالة وشفافة في مجال المشتريات العمومية وتكثيف الجهود الرامية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فرصة هامة لحشد الموارد الداخلية والأجنبية وتوجيهها نحو تحقيق التنمية المستدامة والخروج السلس الذي لا رجعة فيه من فئة أقل البلدان نمواً. ومع ذلك، لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية وكذلك مصادر التمويل المبتكرة، مثل التمويل المختلط والشراكات بين القطاعين العام والخاص وآليات التمويل، والتعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الصناعي الثلاثي، ذات أهمية حاسمة لتمويل التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً.

29- وبفضل خبرة اليونيدو المثبتة وما تمتلكه من أدوات راسخة لتشجيع الاستثمار، سوف تعطي اليونيدو الأولوية لاستبانة وحشد رؤوس الأموال والمعارف والموارد التكنولوجية من أجل تحقيق الآثار المستهدفة من تنمية الاستثمارات في أقل البلدان نمواً بصورة أكثر دقة. وستعتمد اليونيدو على انتشارها العالمي وشبكاتها المترامية الأطراف وشراكاتها القوية في مساعدة رواد الأعمال والشركات والمؤسسات الاستثمارية وصناع السياسات في أقل البلدان نمواً على حشد الاستثمار من أجل التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وسينصب التركيز بصفة خاصة على مساعدة أقل البلدان نمواً في إجراءات الاستعداد اللازمة لعمليات الخروج السلسة والمستدامة من هذه الفئة.

سابعاً- مجالات العمل

30- تدعم الوظائف الأساسية الأربع لليونيدو كل مجال من مجالات التركيز الستة لاستراتيجية اليونيدو التنفيذية المعنية بأقل البلدان نمواً للفترة 2022-2031، التي يستهدف كل منها مجالات عمل رئيسية بما يتماشى مع ولاية اليونيدو وخدماتها. وقد اقترحت مبادرات رائدة ذات إمكانات تأثير عالية من أجل مواصلة توجيه العمل في كل مجال تركيز نحو تحقيق نتائج مجدية لصالح أقل البلدان نمواً وشعوبها. وأخيراً، يحدد كل مجال تركيز الأهداف ذات الصلة من برنامج عمل الدوحة التي ستسهم أنشطة اليونيدو في تحقيقها.

مجال التركيز 1: الاستثمار في الناس

31- ستدعم اليونيدو أقل البلدان نمواً في بناء القدرات من خلال التعليم والتدريب الفني والمهني وتوفير فرص التمرن على المهن، وتعزيز قدرات الإنتاج والمعالجة، والتشجيع على تنظيم المشاريع، وتوفير فرص العمل اللائق.

32- وستشمل مجالات العمل الرئيسية للمنظمة ما يلي: (1) تنمية المهارات الصناعية من خلال التعليم والتدريب الفني والمهني؛ (2) التشجيع على تنظيم المشاريع؛ (3) المساواة بين الجنسين وتمكين الشباب والمرأة؛ (4) تمكين الفئات الضعيفة وعدم ترك أحد خلف الركب؛ (5) الصناعات الصحية؛ (6) الحوكمة الصناعية الرشيدة والفعالة.

33- ويمكن توجيه الأنشطة المدرجة ضمن هذا المجال من التركيز وتسييرها ودعمها من خلال مبادرات اليونيدو الرائدة التالية: (1) برنامج مناهج تدريس تنظيم المشاريع؛ (2) مرفق اليونيدو لتنمية التعلم والمعرفة؛ (3) المشاريع الوطنية للتعليم والتدريب الفني والمهني، التي تُنفذ تحت قيادة الوزارات الوطنية للتربية والتعليم والتعليم العالي والعلوم؛ (4) الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تركز على بناء القدرات ونقل التكنولوجيا؛ (5) المشاريع والمبادرات التي تركز على تقديم المشورة وإجراء البحوث والإحصاءات بشأن السياسات الصناعية.

الإطار 2: أهداف مجال التركيز 1 في برنامج عمل الدوحة ذات الصلة بولاية اليونيدو

- ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم الفني والمهني والتعليم العالي الجيد والشامل للجميع والميسور التكلفة بحلول عام 2030
- توسيع نطاق التدريب المهني وفرص التمرن الجيدة على المهن وتعزيز سياسات سوق العمل النشطة الأخرى لتيسير الانتقال السلس من المدرسة إلى العمل بالنسبة للشباب، وخاصة الشبابات.
- دعم إتاحة فرص متكافئة للمرأة في التعليم والتدريب والأعمال التجارية وريادة الأعمال (تنظيم المشاريع) والعمل اللائق.
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
- ضمان الوصول إلى فرص التعلم الرقمي مدى الحياة لتطوير المهارات.
- زيادة مشاركة الشباب وإدماجهم في عمليات صنع القرار.
- زيادة فرص حصول جميع الشباب في أقل البلدان نمواً على ظروف عمل مأمونة وصحية، وفرص العمل اللائق، وعلى المعرفة والمهارات.
- تعزيز تدريب الشباب على ريادة الأعمال (تنظيم المشاريع)، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية.
- تحسين المساهمة الإيجابية للمهاجرين في تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة.
- الاستثمار في تنمية مهارات المهاجرين.
- توفير الدعم المستمر لسبل إبداء أقل البلدان نمواً لأرائها وسبل مشاركتها بصورة معززة وفعالة في المحافل الدولية ذات الصلة.
- بناء مؤسسات فعالة للإدارة العامة.

مجال التركيز 2: تسخير قوة العلم والتكنولوجيا والابتكار

34- تُشكل نظم العلم والتكنولوجيا ونظم الابتكار الوطنية أبعاداً حاسمة في مسار تحول أي بلد، إذ تسمح بالتحول بعيداً عن الاقتصاد ذي القيمة المضافة المنخفضة والقائم على الموارد الطبيعية والمنتجات ذات التكنولوجيا البسيطة صوب اقتصاد قائم على الصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة والمنتجات والخدمات ذات التكنولوجيا المتطورة. ومن شأن تطوير القطاعات الصناعية وتعزيزها، بوسائل منها الاستفادة من الفرص التي يتيحها التصنيع الرقمي، زيادة قدرة المنشآت التجارية والبلدان على الصمود في مواجهة

التحديات والأزمات الطبيعية والاجتماعية-الاقتصادية، بما في ذلك الصدمات والجوائح. وبالتالي ستدعم اليونيدو أقل البلدان نمواً في تبني تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي. وستعمل على تيسير نقل المعارف وكذلك التكنولوجيات المناسبة والسليمة بيئياً؛ وزيادة القدرات في مجال التحول الرقمي والتنمية الرقمية التي تركز على الإنسان، ودعم النظم الإيكولوجية المبتكرة، والقدرة التنافسية على مستوى الشركات، وإقامة الشراكات، والاستثمار، والبنية التحتية للعلم والتكنولوجيا والابتكار، والحوكمة الإلكترونية.

35- وستشمل مجالات العمل الرئيسية للمنظمة ضمن مجال التركيز 2 ما يلي: (1) تيسير نقل التكنولوجيات الحديثة وتعزيز سبل الحصول عليها لأغراض التنمية الصناعية المستدامة لأقل البلدان نمواً من خلال التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الصناعي الثلاثي، وإقامة الشبكات والشراكات، وتقديم المشورة؛ (2) تعزيز نظم الابتكار الوطنية؛ (3) تعزيز الرقمنة وبناء القدرات الرقمية في القطاع الخاص؛ (4) تعزيز المساعدة الإنمائية بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الصناعي الثلاثي في أقل البلدان نمواً.

36- ويمكن توجيه الأنشطة المدرجة ضمن هذا المجال من التركيز وتيسيرها ودعمها من خلال مبادرات اليونيدو الرائدة التالية: برنامج الشراكات القطرية (1) الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تركز على بناء القدرات ونقل التكنولوجيا؛ (2) برنامج الارتقاء بالصناعة وتحديثها؛ (3) البرنامج العالمي للمبتكرات التكنولوجية النظيفة والتشجيع على الابتكار في مجال التكنولوجيا النظيفة لأغراض العمل المناخي ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ (4) مركز اليونيدو للتعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب؛ (5) شبكة الإنتاج الأنظف والمتنمّس بكفاءة استخدام الموارد؛ (6) الشبكة العالمية للمراكز الإقليمية للطاقة المستدامة.

الإطار 3: أهداف مجال التركيز 2 في برنامج عمل الدوحة ذات الصلة بولاية اليونيدو

- التشجيع على نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بصورة متبادلة، بما في ذلك التكنولوجيات الرقمية السليمة بيئياً، إلى أقل البلدان نمواً.
- التشجيع على تطوير نظم إيكولوجية فعالة ومتوازنة وشاملة للجميع وتمكينية للابتكار والإبداع في أقل البلدان نمواً.
- التحول بعيداً عن الموارد الطبيعية ذات القيمة المضافة المنخفضة والمنتجات ذات التكنولوجيا البسيطة باتجاه الصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة والمنتجات ذات التكنولوجيا المتطورة.
- بناء رأس المال البشري من خلال تطوير المهارات، بما في ذلك المهارات الرقمية ومحو الأمية الرقمية، وتوسيع نطاق الكفاءات المهنية.
- دعم جهود أقل البلدان نمواً الرامية إلى تحسين البنى التحتية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار والقدرات الابتكارية بصورة كبيرة بحلول عام 2031.
- التشجيع على الاستثمار في المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تيسر الوصول إلى الإنترنت والخدمات الرقمية.
- تعزيز القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية في أقل البلدان نمواً من خلال تنظيم المشاريع القائمة على التكنولوجيا.
- تطوير نظم إيكولوجية تنافسية للابتكار الرقمي في أقل البلدان نمواً تكون قادرة على مجابهة الجوائح في المستقبل وملأمة للغرض المنشود منها.

مجال التركيز 3: دعم التحول الهيكلي

37- ستدعم اليونيدو أقل البلدان نمواً في زيادة التنوع الاقتصادي والصناعات ذات القيمة المضافة وإنتاجية العمل وتنمية القطاع الخاص وتيسير الحصول على الطاقة وتعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية. وستعمل أيضاً على تيسير إنشاء وتحسين بنى تحتية جيدة ومستدامة وموثوقة وقادرة على الصمود في أقل البلدان نمواً. ويشمل ذلك المناطق والمجمعات الصناعية، والبنى التحتية الأنظف والأكثر كفاءة في استخدام الطاقة والصديقة للبيئة، واستخدام الطاقة المتجددة وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة في الإنتاج.

38- وستشمل مجالات العمل الرئيسية للمنظمة ما يلي: (1) بناء القدرات الإنتاجية من خلال مشاريع التعاون التقني وتقديم المشورة بشأن السياسات وحشد الشراكات والموارد؛ (2) تطوير البنى التحتية، وخاصة فيما يتعلق بكهربية الريف وإقامة التجمعات الإنتاجية واتحادات التصدير؛ (3) ربط أقل البلدان نمواً بسلاسل القيمة العالمية والإقليمية وتعزيز اقتصادات الخدمات والتجارة فيها؛ (4) دعم تنمية القطاع الخاص، بما في ذلك التحول من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي والربط بسلاسل الإمداد المحلية؛ (5) تعزيز الأنشطة الإنتاجية في المجتمعات الريفية في أقل البلدان نمواً.

39- ويمكن توجيه الأنشطة المدرجة ضمن مجال التركيز 3 وتيسيرها ودعمها من خلال مبادرات اليونيدو الرائدة التالية: (1) المجمعات الصناعية الزراعية المتكاملة؛ (2) شبكة مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا؛ (3) المشاريع الوطنية التي تركز على تطوير السياسات والاستراتيجيات والحوكمة الصناعية في القطاعات الرئيسية؛ (4) مشاريع وبرامج تطوير سلاسل القيمة الوطنية والإقليمية والقارية؛ (5) تطوير النظم الغذائية والارتقاء بها وبرنامج مسرع تحويل نظم الأغذية الزراعية؛ (6) الارتقاء بالصناعة وتحديثها، واستخدام العلامات التجارية، والتصميم الصناعي؛ (7) تحسين البنية التحتية للجودة والامتثال؛ (8) الشبكات الصغيرة القائمة على الطاقة المتجددة لكهربية الريف والاستخدامات الإنتاجية، بما في ذلك الطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية؛ (9) البرنامج العالمي لاستخدام الهيدروجين الأخضر في الصناعة؛ (10) البرنامج الإقليمي للإضاءة والأجهزة الموفرة للطاقة في الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا؛ (11) البرنامج العالمي للمبتكرات التكنولوجية النظيفة؛ (12) الشبكة العالمية للمراكز الإقليمية للطاقة المستدامة؛ (13) منتدى فيينا الدولي للطاقة والمناخ.

الإطار 4: أهداف مجال التركيز 3 في برنامج عمل الدوحة ذات الصلة بولاية اليونيدو

- توليد فرص عمل جيدة للجميع وزيادة إنتاجية العمل بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2031.
- تحقيق زيادة كبيرة في التنوع الاقتصادي وتنويع الصادرات بهدف الوصول إلى مستوى البلدان النامية الأخرى في مجالات تركيز الصادرات بحلول عام 2030.
- تعزيز التصنيع المستدام والشامل للجميع، ومضاعفة حصة الصناعة من العمالة ومن إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2030 في أقل البلدان نمواً.
- ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة المستدامة والموثوقة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030.
- مضاعفة نصيب الفرد من توليد الكهرباء في أقل البلدان نمواً بحلول عام 2030.
- تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة (الغاية 7-2 من أهداف التنمية المستدامة).
- مضاعفة التمويل من جميع المصادر لدعم الطاقة النظيفة والمتجددة وتعزيز القدرات في مجالات إنتاج الطاقة والتجارة بها وتوزيعها في أقل البلدان نمواً.

- تعزيز نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بصورة متبادلة إلى أقل البلدان نمواً للتجديد بالانتقال إلى الطاقة النظيفة والمتجددة.
- بحلول عام 2030، تعزيز التعاون الدولي لتيسير الوصول إلى الأبحاث والتكنولوجيا وكذلك البنية التحتية المتعلقة بالطاقة النظيفة وتعزيز الاستثمار فيها، وفقاً للهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة.
- توجيه نسبة 50 في المائة من تدفقات التمويل السنوية المخصصة لوسائل الطهي النظيفة وتوفير إمكانية الحصول على الكهرباء إلى أقل البلدان نمواً.
- تحقيق زيادة كبيرة في القيمة المضافة الصناعية في صادرات أقل البلدان نمواً، بهدف إدماج أقل البلدان نمواً في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.
- تهيئة بيئة مؤاتية لتنمية القطاع الخاص.

مجال التركيز 4: تعزيز مشاركة أقل البلدان نمواً في التجارة الدولية والتكامل الإقليمي

40- تؤدي التجارة إلى زيادة المداخل من خلال زيادة الكفاءة في توزيع الموارد والتخصص، وزيادة الإنتاجية، وتعزيز القدرة التنافسية، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وتساعد على تنويع الاقتصادات. ومن المهم استخدام التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة للتغلب على بعض القيود التي تواجه أقل البلدان نمواً في التجارة، بما في ذلك الافتقار إلى البنى التحتية الجيدة المتصلة بالتجارة، والبعد عن الأسواق، وعدم كفاءة الإجراءات الجمركية، ورياءة نوعية المنتجات، وضعف خدمات الدعم المقدمة للمنتجين والمصدرين. وهناك عامل هام آخر يتمثل في الافتقار إلى التكامل والتناغم بين أسواق أقل البلدان نمواً، الأمر الذي يعيق التجارة في البضائع والخدمات داخل المناطق ويتسبب في فقدان القيمة المضافة وتقويت الفرص. ومن ثم، ستساعد اليونيدو أقل البلدان نمواً في تنويع الصادرات من خلال نظم ضمان الجودة الإقليمية والوطنية وتحديد أسواق التصدير المناسبة للمنتجات المصنعة محلياً في أقل البلدان نمواً وإدماجها في تلك الأسواق، والارتقاء بالصناعة وتحديثها، وتقديم المشورة بشأن سياسات التجارة واستراتيجياتها.

41- وستشمل مجالات العمل الرئيسية للمنظمة ضمن مجال التركيز 4 ما يلي: (1) المساعدة التقنية وبناء القدرات المتصلة بالبنى التحتية الإقليمية والوطنية للجودة، ونظم القياس، والدعم من خلال مبادرة المعونة لصالح التجارة؛ (2) دعم سلاسل القيمة الإقليمية؛ (3) التجارة الإلكترونية وبناء القدرات الرقمية للقطاع الخاص من أجل التجارة؛ (4) تيسير التكامل الإقليمي بسبل منها دعم الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ودعم تنفيذ مشروع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في أقل البلدان نمواً في أفريقيا.

42- ويمكن توجيه الأنشطة المدرجة ضمن هذا المجال من التركيز وتيسيرها ودعمها من خلال مبادرات اليونيدو الرائدة التالية: (1) تطوير سلاسل القيمة الإقليمية والقارية، خاصة في أقل البلدان نمواً في أفريقيا من خلال دعم البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا التابع لمفوضية الاتحاد الأفريقي وتنفيذ مشروع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما يتفق مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063؛ (2) النظم الإنتاجية الإقليمية والعابرة للحدود، خاصة في أقل البلدان نمواً في أفريقيا من خلال دعم مبادرة المجمعات الزراعية الأفريقية المشتركة، المتوخى أن تكون مراكز زراعية صناعية كبرى عابرة للحدود على مستوى القارة وتعمل كآلية لجذب

الاستثمارات الخاصة؛ (3) تحسين البنية التحتية للجودة والامتثال بسبل منها مثلاً توفير الدعم ضمن إطار المبادرة الإقليمية لبرنامج القدرة التنافسية لغرب أفريقيا ومكوناتها الوطنية⁽³⁸⁾.

الإطار 5: أهداف مجال التركيز 4 في برنامج عمل الدوحة ذات الصلة بولاية اليونيدو

- تيسير وصول منتجات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق من خلال وضع قواعد منشأ بسيطة وشفافة تنطبق على الواردات من أقل البلدان نمواً.
- زيادة صادرات أقل البلدان نمواً زيادة كبيرة، ولا سيما بغرض مضاعفة حصتها من الصادرات العالمية بحلول عام 2031.
- تحقيق زيادة كبيرة في الدعم المقدم في إطار مبادرة المعونة لصالح التجارة إلى أقل البلدان نمواً.
- دعم أقل البلدان نمواً بتوفير حوافز للشركات والمؤسسات الموجودة في أقاليم الأعضاء من البلدان المتقدمة النمو من أجل تشجيع وتعزيز نقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نمواً، بهدف تمكينها من إنشاء قاعدة تكنولوجية سليمة وقادرة على الاستمرار.
- التنفيذ الكامل للاتفاق المتعلق بتيسير التجارة وتقديم المساعدة في بناء قدرات أقل البلدان نمواً، وفقاً لمبادئ فعالية التعاون الإنمائي.
- زيادة مشاركة أقل البلدان نمواً في التجارة الإلكترونية عن طريق تعزيز بنيتها التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء قدراتها البشرية والمؤسسية من أجل دعم تطوير سلاسل القيمة الرقمية والاندماج فيها على نحو أفضل.

مجال التركيز 5: مواجهة تغير المناخ، والتدهور البيئي، والتعافي من جائحة كوفيد-19، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية

43- من المهم التصدي لتغير المناخ والتدهور البيئي والتخفيف من الآثار السلبية والتكيف معها والتخلص من الاعتماد على واردات الوقود الأحفوري من خلال التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. ومن ثم، ستدعم اليونيدو أقل البلدان نمواً في مجالات الإنتاج الصناعي المتمم بالكفاءة في استخدام الموارد وبقلة الانبعاثات الكربونية، ونهج التنظيم الرقابي المتعلقة بالتلوث الصناعي ونهج الإنتاج الأنظف، وإعداد وتنفيذ خطط التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في أقل البلدان نمواً، وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بما في ذلك الاتفاقات المتصلة بفقدان التنوع البيولوجي والتلوث البيئي. وبالمثل، يجب تناول مسألة بناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات الجغرافية السياسية والأزمات الصحية، في ضوء حوادث التعطل الأخيرة التي وقعت في مجموعة متنوعة من سلاسل الإمداد في العالم والنقص المتواصل للقاحات والأدوية الأساسية في أقل البلدان نمواً. وستعمل اليونيدو على دعم المراكز الوطنية والإقليمية لصناعة الأدوية وتوزيعها، مما ييسر التعافي من جائحة كوفيد-19 وبناء قدرة سلاسل الإمداد على الصمود. ويمكن للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة أن تعزز كثيراً القدرات المتعلقة بصنع الأدوية من أجل التغلب على الأوبئة والجوائح في المستقبل. وستشمل أنشطة اليونيدو دعم النظم الصحية الوطنية، وإنتاج الأدوية محلياً، وتبادل المعارف، وتنظيم المنديات والبرامج التدريبية، والتعاون مع معاهد البحوث ومراكز التفوق الإقليمية.

(38) في إطار مبادرة برنامج القدرة التنافسية لغرب أفريقيا، تنفذ اليونيدو حالياً مشروع القدرة التنافسية والبنية التحتية للجودة في غرب أفريقيا على المستوى الإقليمي ومشاريع وطنية في السنغال وسيراليون وغامبيا وغينيا وغينيا-بيساو. ويجري العمل على تنفيذ مشاريع منفصلة تتعلق بالبنية التحتية للجودة في أنغولا وتنزانيا وتيمور-ليشتي وموزامبيق ونيبال.

44- وستشمل مجالات العمل الرئيسية للمنظمة ضمن مجال التركيز 5 ما يلي: (1) تحقيق تعافٍ مستدام وشامل للجميع من جائحة كوفيد-19 والقدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية؛ (2) دعم الصناعات الصحية والتصنيع المحلي للأدوية؛ (3) تعزيز إمكانيات التكيف مع تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود في مواجهته؛ (4) دعم الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛ (5) تعزيز إمكانية الحصول على التمويل والتكنولوجيا للتصدي لتغير المناخ.

45- ويمكن توجيه الأنشطة المدرجة ضمن هذا المجال من التركيز وتيسيرها ودعمها من خلال مبادرات اليونيدو الرائدة التالية: (1) المجمعات الصناعية المراعية للبيئة؛ (2) المشاريع الإقليمية والوطنية التي تعزز نهج الاقتصاد الدائري؛ (3) برنامج التعافي الصناعي من جائحة كوفيد-19؛ (4) دعم المشورة السياسية من خلال الشراكة من أجل اقتصاد أخضر؛ (5) مبادرة إزالة الكربون جذرياً من الصناعة؛ (6) برنامج اليونيدو العالمي للهيدروجين الأخضر في الصناعة؛ (7) تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية؛ (8) ترويج تطبيقات تكنولوجيا تحويل النفايات إلى طاقة.

الإطار 6: أهداف مجال التركيز 5 في برنامج عمل الدوحة ذات الصلة بولاية اليونيدو

- تعزيز وتشجيع نقل التكنولوجيا لزيادة القدرات الإنتاجية لكامل سلسلة الإمداد باللقاحات وأي منتجات صحية أخرى في المناطق الإقليمية لأقل البلدان نمواً.
- دعم حملات التوعية بشأن فوائد التطعيم ضد كوفيد-19.
- تعزيز بناء نظم صحية قوية وسلطات تنظيمية تضمن حصول الجميع على الرعاية الصحية في أقل البلدان نمواً من أجل التصدي للصدمات الحالية والمستقبلية.
- دعم تنفيذ خطط التكيف الوطنية وبرامج العمل الوطنية المتعلقة بالتكيف في أقل البلدان نمواً في إطار الصندوق الأخضر للمناخ والصناديق الأخرى ذات الصلة بالمناخ في إطار مرفق البيئة العالمية، بما في ذلك صندوق أقل البلدان نمواً، والصندوق الخاص بتغير المناخ، وصندوق التكيف.
- الاستمرار في دعم وضع وتنفيذ البلاغات والاستراتيجيات والخطط المتعلقة بالتكيف، بما في ذلك تلك التي قد يتم إدراجها كمكونات في المساهمات المحددة وطنياً والاستراتيجيات الطويلة الأجل بموجب اتفاق باريس.

مجال التركيز 6: حشد التضامن الدولي وتنشيط الشراكات العالمية والأدوات والآليات المبتكرة

46- ستواصل اليونيدو حشد الدعم لصالح أقل البلدان نمواً من خلال شراكاتها وشبكاتها، وستواصل التركيز على دعم أقل البلدان نمواً على وجه التحديد في تطوير نظم التشجيع على الاستثمار، بما في ذلك من أجل الخروج المستدام من فئة أقل البلدان نمواً وسلاسة الانتقال منها.

47- وستشمل مجالات العمل الرئيسية للمنظمة ضمن مجال التركيز 6 ما يلي: (1) دعم حشد الموارد المحلية، ولاسيما من خلال نماذج الشراكة المبتكرة؛ (2) تشجيع الاستثمارات، وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر؛ (3) توسيع نطاق تدابير الدعم الدولي الذي يُقدّم إلى أقل البلدان نمواً التي في طور الخروج من هذه الفئة وتلك التي خرجت منها من أجل كفالة أن يكون الخروج من هذه الفئة مستداماً ولا رجعة فيه؛ (4) توافر البيانات واستخدامها لقياس وتتبع التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف وغايات برنامج عمل الدوحة.

48- ويمكن توجيه الأنشطة المدرجة ضمن هذا المجال من التركيز وتيسيرها ودعمها من خلال مبادرات اليونيدو الرائدة التالية: (1) شبكة اليونيدو لمكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا؛ (2) شبكة اليونيدو لمصافق

التعاقد من الباطن والشراكة؛ (3) برنامج اليونيدو للشراكة القطرية؛ (4) برنامج البيئة الملائمة للأعمال التجارية في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ؛ (5) مرصد الصناعة الأفريقية.

الإطار 7: أهداف مجال التركيز 6 في برنامج عمل الدوحة ذات الصلة بولاية اليونيدو

- اعتماد وتنفيذ نظم لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً.
- تمكين 15 بلداً إضافياً من أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الخروج من هذه الفئة بحلول عام 2031.
- تحسين نطاق تدابير وحواجز الانتقال السلس المتاحة لجميع البلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، عند الاقتضاء، وتحسين استخدامها.
- توفير تدابير دعم محددة للبلدان التي خرجت مؤخراً من فئة أقل البلدان نمواً من أجل كفالة أن يكون الخروج مستداماً ولا رجعة فيه.
- إحداث زيادة كبيرة في توافر بيانات موثوقة ومصنفة وآنية وعالية الجودة.

ثامناً - تنفيذ الاستراتيجية التنفيذية

49- لقد أكدت الدول الأعضاء في اليونيدو وكذلك المدير العام للمنظمة على شدة الحاجة إلى الإسراع بإقامة شراكة عالمية قوية ومتجددة ووضع اتفاق جديد ومنصف لصالح أقل البلدان نمواً من خلال برنامج عمل الدوحة للعقد 2022-2031. وستنفذ اليونيدو الاستراتيجية التنفيذية بالتعاون مع جميع الدول الأعضاء، بروح من التضامن العالمي والتعاون الدولي على نحو يتوافق مع مجال التركيز السادس من برنامج عمل الدوحة. وستعمل اليونيدو عن كثب مع أعضاء الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بأقل البلدان نمواً، ووكالات التعاون الإنمائي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء المعنيين من القطاعين العام والخاص، وستعزز طرائق شراكة مبتكرة وسبل تمويل غير تقليدية. وستستكشف اليونيدو أيضاً فرص الحصول على التمويل من المبادرات الكبرى للمجتمع الدولي المقرر الاضطلاع بها بالتعاون مع مؤسسات التمويل الإنمائي.

50- ومن خلال التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، ستعمل اليونيدو مع المجتمع الدولي على دعم البلدان المتقدمة النمو في تنفيذ كامل التزاماتها بخصوص المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك التزامها بتوفير تمويل مناخي بقيمة 100 بليون دولار سنوياً، المنبثق عن الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (مؤتمر الدول الأطراف)⁽³⁹⁾، والتزامها بإنشاء صندوق محدد للخسائر والأضرار، وفق ما تعهدت به في الدورة السابعة والعشرون لمؤتمر الدول الأطراف.

51- وستنفذ استراتيجية اليونيدو التنفيذية المعنية بأقل البلدان نمواً للفترة 2022-2031 من خلال خطة تنفيذ تحدد الإجراءات المستهدفة وطرائق مبتكرة لحشد الموارد. وسيجري تحقيق الاتساق، قدر الإمكان، بين المؤشرات والأهداف وإطار اليونيدو المتكامل بشأن النتائج والأداء ومواءمتها مع مجالات التركيز الرئيسية لبرنامج عمل الدوحة. وستواءم خطة التنفيذ مع خارطة طريق الأمم المتحدة لتسريع وتيرة تنفيذ برنامج عمل الدوحة التي وضعها مكتب الممثل السامي.

52- وقد أدرجت عملية صوغ الاستراتيجية التنفيذية وإعداد خطة التنفيذ في الميزانية تحت بند برنامج اليونيدو العادي لموارد التعاون التقني. وسيلزم توفير موارد إضافية من ميزانية اليونيدو والتبرعات من أجل تنفيذ الاستراتيجية التنفيذية. وينبغي لليونيدو والشركاء الإنمائيين، وفق ما دعت إليه الدول الأعضاء في المنظمة،

(39) يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات على الرابط التالي:

<https://www.oecd.org/climate-change/finance-usd-100-billion-goal/>

تنفيذ الاستراتيجية على النحو الواجب من خلال الحشد المشترك للموارد الكافية، والمشاركة في المحافل العالمية والإقليمية وفي مشاريع وبرامج التعاون التقني التي تتوافق مع أولويات الاستراتيجية الحالية وتستفيد من الممارسات الجيدة السابقة لاستراتيجية اليونيدو التنفيذية المعنية بأقل البلدان نمواً للفترة 2011-2021. ومن ثم، سنتناول خطة التنفيذ حشد الموارد والشراكات وأنشطة التواصل اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية التنفيذية.

المرفق

الوثائق المقدمة إلى المؤتمر العام في دورته العادية العشرين

1	افتتاح الدورة	-	-
2	انتخاب أعضاء المكتب	-	-
3	إقرار جدول الأعمال	GC.20/1	جدول الأعمال المؤقت
		GC.20/1/Add.1/Rev.2	جدول الأعمال المؤقت المشروح
		GC.20/INF/3	قائمة الوثائق
4	تنظيم الأعمال	GC.20/20	قوائم الدول المدرجة في المرفق الأول بدستور اليونيدو. مذكرة من الأمانة
		GC.20/20/Rev.1	قوائم الدول المدرجة في المرفق الأول بدستور اليونيدو. مذكرة من الأمانة
		GC.20/CRP.1	تقرير عن نتائج المشاورات غير الرسمية بين البعثات الدائمة في فيينا تحضيراً للمؤتمر العام. مقمّم من رئيس الدورة الحادية والخمسين لمجلس التنمية الصناعية، سعادة السيد مجدي أحمد مفضل النور (السودان)
5	وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر	-	-
6	انتخاب أعضاء الهيئتين	-	-
7	تقرير المدير العام السنوي عن أنشطة المنظمة لعامي 2021 و2022	IDB.50/2	تقرير اليونيدو السنوي 2021
		IDB.51/2	تقرير اليونيدو السنوي 2022
8	تقرير مجلس التنمية الصناعية عن أعمال دورتيه العاديتين الخمسين والحادية والخمسين	GC.20/2	تقرير مجلس التنمية الصناعية عن أعمال دورته الخمسين، 21-23 تشرين الثاني/نوفمبر 2022
		GC.20/3	تقرير مجلس التنمية الصناعية عن أعمال دورته الحادية والخمسين 3-6 تموز/يوليه 2023
		GC.20/3/Add.1	تقرير مجلس التنمية الصناعية عن أعمال دورته الحادية والخمسين. إضافة.
			الدورة الحادية والخمسون المستأنفة المعقودة في 29 تشرين الثاني/نوفمبر
9	ملتقى مسائل التنمية الصناعية	GC.20/4	ملتقى مسائل التنمية الصناعية. ورقة مناقشة من الأمانة
10	المسائل المالية		
	(أ) جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الميزانية العادية لفترة السنتين 2024-2025	المقرر م ت ص-51/م-3	مقرر المجلس بشأن جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الميزانية العادية لفترة السنتين 2024- 2025

جدول الأنصبة المقررة للفترة المالية 2024-2025. مذكرة من الأمانة	IDB.51/7/Rev.1		
جدول الأنصبة المقررة للفترة المالية 2024-2025. مذكرة من الأمانة	GC.20/22		
وضع اليونيدو المالي. تقرير من المدير العام	GC.20/5	(ب) وضع اليونيدو المالي	
حالة الأنصبة المقررة. مذكرة من الأمانة	GC.20/CRP.2		
حالة أرصدة الاعتمادات غير المنققة. مذكرة من الأمانة	GC.20/CRP.3		
مقرر المجلس بشأن صندوق رأس المال المتداول لفترة السنتين 2025-2024	المقرر م ت ص-51/م-4	صندوق رأس المال المتداول لفترة السنتين 2025-2024	(ج)
صندوق رأس المال المتداول لفترة السنتين 2024-2025. مقترحات المدير العام	IDB.51/8		
المرشّحون لمنصب مراجع الحسابات الخارجي. تقرير من المدير العام	IDB.51/13	تعيين مراجع حسابات خارجي	(د)
المرشّحون لمنصب مراجع الحسابات الخارجي. تقرير من المدير العام. إضافة	IDB.51/13/Add.1		
المرشّحون لمنصب مراجع الحسابات الخارجي. تقرير من المدير العام	GC.20/21		
المرشّحون لمنصب مراجع الحسابات الخارجي. تقرير من المدير العام	GC.20/21/Add.1		
المرشّحون لمنصب مراجع الحسابات الخارجي. تقرير من المدير العام	GC.20/21/Add.2		
المرشّحون لمنصب مراجع الحسابات الخارجي. مذكرة من الأمانة	PBC.39/CRP.7		
مقرر المجلس بشأن المرونة في تنفيذ الميزانية المرونة في تنفيذ الميزانية. مذكرة من الأمانة	المقرر م ت ص-51/م-6	مسائل مالية أخرى	(هـ)
	IDB.51/9		
The UNIDO Programme and Budgets, 2024-2025: supplementary information on budget implementation flexibility	IDB.51/CRP.10		
مقرر المجلس بشأن البرنامج والميزانيتين، 2025-2024	المقرر م ت ص-51/م-7	البرنامج والميزانيتان، 2025-2024	11
البرنامج والميزانيتان، 2025-2024. مقترحات المدير العام	IDB.51/6		
البرنامج والميزانيتان، 2025-2024. تعديلات على مقترحات المدير العام	IDB.51/6/Add.1		

12	استعراض منتصف المدة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة 2022- 2025: تحديث منتصف المدة. تقرير من المدير العام	IDB.51/10	الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة 2022- 2025: تحديث منتصف المدة. تقرير من المدير العام
13	إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية	IDB.51/16	إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية
14	اليونيدو والمساواة بين الجنسين وتمكن المرأة	GC.20/6	اليونيدو والمساواة بين الجنسين وتمكن المرأة
	استراتيجية اليونيدو التنفيذية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، 2024-2027. تقرير من المدير العام	GC.20/7	استراتيجية اليونيدو التنفيذية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، 2024-2027. تقرير من المدير العام
15	اليونيدو وخطة التنمية المستدامة لعام 2030	IDB.51/17	اليونيدو وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. تقرير من المدير العام
16	إصلاح شبكة اليونيدو الميدانية	GC.20/8	إصلاح شبكة اليونيدو الميدانية. تقرير من المدير العام
17	نظرة استشرافية على أنشطة اليونيدو في مختلف المناطق	GC.20/9	نظرة استشرافية على أنشطة اليونيدو في مختلف المناطق. تقرير من المدير العام
18	أنشطة اليونيدو المتعلقة بالتحول الرقمي والابتكار والذكاء الاصطناعي	GC.20/10	أنشطة اليونيدو المتعلقة بالتحول الرقمي والابتكار والذكاء الاصطناعي. تقرير من المدير العام
	(أ) استراتيجية اليونيدو التنفيذية للتحول الرقمي	GC.20/CRP.4	استراتيجية اليونيدو التنفيذية للتحول الرقمي. مذكرة من الأمانة
19	أنشطة اليونيدو المتعلقة بالبيئة والطاقة والاقتصاد الدائري	GC.20/11	أنشطة اليونيدو المتعلقة بالبيئة والطاقة والاقتصاد الدائري. تقرير من المدير العام
	أنشطة اليونيدو المتعلقة بالتنوع البيولوجي والصناعة.	GC.20/CRP.5	اليونيدو والصلة بين التنوع البيولوجي والصناعة. مذكرة من الأمانة
	(أ) استراتيجية اليونيدو بشأن تغير المناخ وخطة عملها	GC.20/12	معلومات محدثة عن وضع خطة عمل لتنفيذ استراتيجية اليونيدو للتصدي لتغير المناخ. تقرير من المدير العام
20	أنشطة اليونيدو المتعلقة بالتحول الهيكلي والخبرة القطاعية	GC.20/13	أنشطة اليونيدو المتعلقة بالأعمال التجارية الزراعية وبناء القدرات التجارية وخلق فرص العمل. تقرير من المدير العام
	(أ) أنشطة اليونيدو المتعلقة بالأعمال التجارية الزراعية وبناء القدرات التجارية وخلق فرص العمل		

21	أنشطة اليونيدو المتعلقة بإعلان فيينا الوزاري لأقل البلدان نمواً	GC.20/14	أنشطة اليونيدو الداعمة لأقل البلدان نمواً. تقرير من المدير العام
		GC.20/15	معلومات محدثة عن عملية إعداد استراتيجية اليونيدو التنفيذية لأقل البلدان نمواً للفترة 2022-2031. تقرير من المدير العام
22	أنشطة اليونيدو المتعلقة بالتعاون مع البلدان المتوسطة الدخل	GC.20/16	أنشطة اليونيدو المتعلقة بالتعاون مع البلدان المتوسطة الدخل. تقرير من المدير العام
23	شؤون العاملين، بما في ذلك لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي اليونيدو	GC.20/17	شؤون العاملين، بما في ذلك لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي اليونيدو. تقرير من المدير العام
24	المسائل المتعلقة بالمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وغيرها من المنظمات	GC.20/18	العلاقات بالمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وغيرها من المنظمات. مذكرة من المدير العام
25	موعد الدورة الحادية والعشرين ومكان انعقادها	GC.20/19	موعد الدورة الحادية والعشرين للمؤتمر العام ومكان انعقادها. تقرير من المدير العام
30	اختتام الدورة	-	-